وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

الموضوع

الاستراتيجيات الصناعية كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر 2000-2023

من إعداد الطالبة:

- بن دحمان نبيلة

إشراف الأستاذ(ة):

الدكتور لعايب وليد

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى من زرع في قلبي الحب، وفي روحي الطمأنينة، إلى من كانا ولا زالا النور الذي يضيء دربي...

أمي نبتتك قد كبرت.. وبفضلك طالت أقمارا
في شكرك تنفذ كلماتي.. وإن كانت أحباري بحارا
وأبي يا سندَ الأيام.. يا مِثلي الأعلى من صغري
بك أبلغُ بزيٍّ بسلام.. فإليك نجاحي يا فخري

إلى أمي وأبي، تاج رأسي ونبض قلبي، أهدي هذا الجهد المتواضع عربون شكر لا يوفيكما حقكما، ولكنّه نابع من أعماق المحبة والامتنان.

إلى من كان مفتاح التحول في حياتي الدراسية، الأستاذ الفاضل سالمي عبد القادر، أستاذي في المرحلة الابتدائية، الذي أشعل أول شمعة في طريقي نحو المعرفة، لك مني كل التقدير والعرفان.

إلى إخوتي وأخواتي الأحباء:
عبد الرحمن، جمال، يوسف، عائشة
كنتم دائمًا دعمي وسندي، ومصدر البهجة والأمل، فلولا محبتكم ومساندتكم، ما مضيت بثبات في هذا المشوار.

إلى زملاء العمل والدراسة، وإلى كل من مدّ لي يد العون، بكلمة، بابتسامة، بنصيحة، أو بدعوة صادقة في ظهر الغيب...
شكرًا لكم جميعًا، فقد كنتم جزءًا من هذه الرحلة، ولكم في هذا الإنجاز نصيب

نبيلة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه يُكتب النجاح وتُذلل العقبات.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف **"الدكتور لعايب وليد"**، الذي كان رفيق دربي في إعداد هذه المذكرة، ومرشدي في خطوات البحث، فبعلمه وتوجيهاته القيمة، ونقده البنّاء، تمكنت من تجاوز العديد من الصعوبات، فله مني كل الامتنان والاحترام.

كما أوجه خالص شكري وامتناني إلى كافة الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تكويني العلمي طيلة مسيرتي الجامعية، وفتحوا لنا أبواب المعرفة، وغرسوا فينا حب البحث، فلكم منّي كل العرفان والتقدير.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني الكبير لـ إدارة الجامعة، التي وفّرت لنا بيئة علمية محفّزة، وإمكانات ساعدت في تحقيق هذا العمل، كما أخص بالشكر كل العاملين من طاقم إداري وتقني، الذين كانوا دومًا في خدمة الطلبة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الاستراتيجيات الصناعية كأداة فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والتحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الوطني. ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة جمع البيانات من خلال مراجعة الوثائق الرسمية، التقارير الاقتصادية، والدراسات السابقة المتعلقة بالقطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف التنويع الاقتصادي بسبب الاعتماد الكبير على المحروقات، وجود تحديات تقنية وإدارية تواجه القطاع الصناعي، بالإضافة إلى أهمية الاستراتيجيات الصناعية الجديدة التي تركز على دعم القطاعات غير النفطية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنموية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية :الاستراتيجيات الصناعية، التنويع الاقتصادي، القطاع الصناعي، الاقتصاد الجزائري، الاختلالات الهيكلية

Abstract:

This study aims to analyze the role of industrial strategies as an effective tool for achieving economic diversification in Algeria, particularly in light of the country's heavy reliance on the hydrocarbon sector and the structural challenges facing the national economy. To this end, the descriptive-analytical method was adopted, with data collected through a thorough review of official documents, economic reports, and previous studies related to the industrial sector and economic diversification.

The study arrived at several key findings, most notably the weakness of economic diversification due to the significant dependence on hydrocarbons, the existence of technical and administrative challenges within the industrial sector, and the critical importance of adopting new industrial strategies that focus on supporting non-hydrocarbon sectors and enhancing productive and developmental capacities in order to achieve sustainable economic development.

Keywords: Industrial strategies, economic diversification, industrial sector, Algerian economy, structural imbalances

قـــائـــمـــة المحـــتـويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الهيكل النظري للتنويع الاقتصادي و الاستراتيجيات الصناعية	04
تمهيد	05
المبحث الأول: الهيكل الاقتصادي الجزائري و تحدياته	06
المبحث الثاني: مفهوم التنويع الاقتصادي	26
المبحث الثالث: مفهوم الاستراتيجية الصناعية	41
الفصل الثاني: الهيكل التطبيقي للتنويع الاقتصادي و الاستراتيجيات الصناعية في الجزائر(2000-2023)	58
تمهيد	59
المبحث الأول: الهيكل الاقتصادي في الجزائر وتحدياته (2000–2023)	60
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000–2023 .	79
المبحث الثالث: تحليل واقع القطاع الصناعي وتقييم الاستراتيجيات الصناعية.	90
الخاتمة	109
قائمة المراجع	113
الملاحق	123

قـــائـــمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (1-2):الجدول الزمني لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	61
02	الجدول رقم (2-2): الفرق النوعي والكمّي بين برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو2005 -2009	63

03	الجدول رقم (3-2) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	65
04	الجدول رقم (4-2) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	66
05	الجدول رقم(5-2): المشاريع التنموية في اطار الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي(2020 – 2024)	69
06	الجدول رقم (6-2): التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر: (الوحدة:% ، سنة 1999 تمثل سنة أساس)	73
07	الجدول رقم(7-2): توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية 2000-2011 (ألف عامل)	74
08	الجدول رقم(8-2): يبين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2015)	75
09	الجدول رقم(9-2): رصد الميزان التجاري خلال الفترة(2005-2015)	76

قـــائـمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل (1-1): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	13
02	الشكل رقم (2-1) : المفهوم الشامل للتنويع الاقتصادي	28
03	الشكل رقم(1-2): منحنى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2015)	75
04	الشكل رقم(2-2): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام في الجزائر (2000–2023)	85
05	الشكل رقم(3-2): قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023	87
06	الشكل رقم (4-2) : تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات الاستعمال خلال الفترة ،2000-2023 (الوحدة مليون دولار)	88

07	الشكل رقم(5-2): قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2023	89
08	الشكل رقم(6-2): تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ونسبة التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023	94
09	الشكل رقم(7-2) : القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة(2000-2023)	96
10	الشكل رقم (8-2): تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري	103

قـــائـــمـــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الملحق01: النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة:2000-2023 (الوحدة%)	124
02	الملحق 02 : قيمة مؤشر هرفندال هيرشمانHH للتنوع الاقتصادي في الجزائر(2000–2023)	125
03	الملحق03: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من الفترة 2000 الى الفترة 2023 (الوحدة مليون دولار)	127
04	الملحق04: مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة2000-2023	129
05	الملحق 05: الجدول الاقتصادي للجزائر للفترة (2000-2023)	131
06	الملحق 06 تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة(2000-2023)	132

مقدمة

1. المقدمة

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية الألفية الجديدة سلسلة من التحولات العميقة التي شكّلت منعطفًا حاسمًا في مسار التنمية الاقتصادية للبلاد، لا سيما في مجالي الصناعة والتنويع الاقتصادي. فقد عانى الاقتصاد الجزائري لعقود طويلة من الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، الذي يُعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة ومصدرًا رئيسيًا لتمويل الميزانية العامة للدولة. هذا الاعتماد المفرط جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادًا ريعيًا هشًا، عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن صادرات المحروقات تمثل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الجزائرية، مما يعكس شدة التبعية لهذا القطاع.

في ظل هذه التحديات، برزت الحاجة إلى تبني استراتيجيات اقتصادية وصناعية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني باتجاه مسارات أكثر تنوعًا واستدامة. فالتنويع الاقتصادي لا يمثل فقط خيارًا استراتيجيًا، بل ضرورة ملحة لضمان الاستقرار والنمو في ظل بيئة دولية غير مستقرة.

استجابت الجزائر لهذه الحاجة من خلال إطلاق عدة سياسات واستراتيجيات صناعية تهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية مثل الصناعات التحويلية، الزراعة، والخدمات الصناعية، بهدف تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، تم تنفيذ عدة برامج وطنية في إطار مخططات التنمية، رافقتها تحديات داخلية وخارجية كبرى، منها تقلبات أسعار النفط، الأزمات المالية، جائحة كورونا، وأزمات سلاسل التوريد. رغم هذه الجهود، ما يزال التنويع الاقتصادي تحديًا قائمًا في ظل استمرار بعض العراقيل البنيوية والتنظيمية.

الإشكالية :

إلى أي مدى ساهمت الاستراتيجيات الصناعية التي اعتمدتها الجزائر بين 2000 و2023 في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هي أبرز الاستراتيجيات الصناعية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة؟
- هل يعاني الاقتصاد الجزائري من المرض الهولندي، وكيف يؤثر ذلك على فعالية السياسات التنموية؟
- ما هي المعوقات التي واجهت تطبيق هذه السياسات الصناعية؟

فرضيات الدراسة :

- تفترض الدراسة أن الاستراتيجيات الصناعية ساهمت بشكل محدود في تحقيق التنويع الاقتصادي بسبب استمرار التبعية لقطاع المحروقات.
- تفترض الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض "المرض الهولندي"، مما يحد من فعالية السياسات التنموية
- تفترض الدراسة وجود معوقات هيكلية وتنظيمية وتشريعية تعرقل التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات الصناعية.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية**: تسهم الدراسة في تعميق الفهم حول العلاقة بين الاستراتيجيات الصناعية والتنويع الاقتصادي في الدول الريعية، وخاصة الجزائر.

- **الأهمية التطبيقية**: تقدم نتائج هذه الدراسة قاعدة معرفية تساعد صناع القرار على تحسين السياسات الصناعية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- تحليل الاستراتيجيات الصناعية المعتمدة في الجزائر بين 2000 و2023 .
- تقييم مدى تأثير هذه السياسات على التنويع الاقتصادي الوطني .
- تحديد المعوقات التي واجهت تنفيذ السياسات الصناعية • .تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية السياسات الصناعية المستقبلية.

المنهج المستخدم:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية والسياسات العمومية، بالإضافة إلى توظيف المنهج المقارن عند دراسة تجارب الاستراتيجيات الصناعية. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية الرسمية وتقارير التنمية، مع التركيز على المقارنة بين فترات تطبيق السياسات.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية**: تمتد من سنة 2000 إلى 2023 .
- **الحدود المكانية**: تغطي الدراسة الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته الصناعية .
- **الحدود الموضوعية**: تركز الدراسة على الاستراتيجيات الصناعية دون التطرق للسياسات المالية أو النقدية إلا فيما له علاقة مباشرة بالتنمية الصناعية.

الدراسات السابقة

أ. **دراسة حميدة رابح:(2016-2017)**

"تقييم استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية"،

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. اعتمدت الباحثة على منهج مقارن لتحليل الفروقات في سياسات التخطيط الصناعي، وأثرها على الأداء الاقتصادي والبيئي.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تواجه تحديات بيئية وتنظيمية كبيرة مقارنة بالمملكة العربية السعودية، مما أثّر سلبًا على فعالية استراتيجياتها الصناعية. كما أشارت إلى ضعف التنسيق بين الهيئات المسؤولة، وغياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل في التخطيط الصناعي بالجزائر، بخلاف ما هو قائم في التجربة السعودية التي أظهرت مستوى أعلى من التكامل المؤسسي والتخطيط الموجه نحو الاستدامة.

معيار اختيار الدراسة: تم اختيار هذه الدراسة لكونها تقدم منظورًا مقارنًا يساعد على فهم موقع الجزائر ضمن التجارب الإقليمية في مجال تطوير وتوطين المناطق الصناعية، مع التركيز على معايير التنمية المستدامة، وهو بعد مهم للدراسة الحالية التي تعالج أيضًا فعالية السياسات الصناعية في الجزائر.

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

- تركيز كلتا الدراستين على تحليل الاستراتيجيات الصناعية في الجزائر.
- الاهتمام بعناصر فعالية السياسات الصناعية ودورها في التنمية الاقتصادية.

- إبراز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع.

أوجه الاختلاف:

- تركز دراسة حميدة رابح على تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في سياق التنمية المستدامة، بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل أثر الاستراتيجيات الصناعية على التنويع الاقتصادي.
- اعتمدت دراسة حميدة على المقارنة بين دولتين (الجزائر والسعودية)، في حين تتناول الدراسة الحالية الجزائر فقط، ما يسمح بتحليل أعمق وأكثر تركيزًا على السياق الوطني.
- تضمنت الدراسة المقارنة أبعادًا بيئية وتنظيمية بشكل صريح، وهو ما تتطرق إليه الدراسة الحالية بشكل غير مباشر من خلال تحليل الفعالية الكلية للسياسات.

القيمة المضافة للدراسة الحالية:

- تقدم الدراسة الحالية رؤية تحليلية مركّزة حول علاقة الاستراتيجيات الصناعية بالتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الجزائر، بدلًا من مجرد تقييم التخطيط المكاني.
- تستفيد من نتائج الدراسات المقارنة السابقة لكنها تنقل التركيز نحو البُعد الاقتصادي الصِّرف وتأثير الاستراتيجيات على القطاعات الإنتاجية.
- تُعزز فهم أسباب الإخفاق النسبي للاستراتيجيات الصناعية في الجزائر من خلال دمج التحليل النظري مع دراسة تطور الأداء الاقتصادي ما بين 2000 و2023.

ب. **دراسة لبنى ناصر:(2019/2020)**

"الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"،

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه (الطور الثالث)، العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة الاستراتيجيات الصناعية المعتمدة في الجزائر في ترقية التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على استراتيجيتين أساسيتين: استراتيجية الصناعات المصنّعة المعتمدة خلال السبعينيات، والاستراتيجية الصناعية الجديدة التي تمت صياغتها مع بداية الألفية الثالثة. كما تناولت الدراسة بالدراسة والتحليل دور القطاع الصناعي وأهميته في دعم التنويع الاقتصادي ورفع معدل النمو واستدامته.

وقد خلصت الدراسة إلى أن كلتا الاستراتيجيتين لم تحقق الأهداف المرجوة في مجال التنويع الاقتصادي. فاستراتيجية الصناعات المصنّعة لم تُطبّق ضمن الشروط الملائمة اللازمة لنجاحها في السياق الجزائري، بينما فشلت الاستراتيجية الصناعية الجديدة لأسباب عديدة، من أبرزها الاعتماد المفرط على العائدات النفطية وارتفاع أسعار النفط خلال فترة تنفيذها، مما قلل من الدافع للإصلاح الصناعي الجاد.

معيار اختيار الدراسة: تم اختيار هذه الدراسة ضمن الأدبيات السابقة نظرًا لأنها تُعد من الدراسات القليلة التي جمعت بين التحليل التاريخي للاستراتيجيات الصناعية في الجزائر والتقييم النقدي لنتائجها على أرض الواقع، مما يجعلها مرجعًا مهمًا لفهم سياق تطور السياسات الصناعية في الجزائر.

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

- كلا الدراستين تركزان على تحليل أثر السياسات الصناعية على التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتقييم الأداء الاقتصادي من خلال مؤشرات النمو والتنويع.

أوجه الاختلاف:

- دراسة لبنى ناصر ركّزت بشكل كبير على التحليل التاريخي لمراحل تطور الاستراتيجيات الصناعية، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل شامل ومتكامل يغطي الفترة 2000-2023 مع التطرق بعمق إلى التحديات البنيوية والإدارية والتشريعية التي واجهت التنفيذ.
- الدراسة الحالية تستفيد من تطورات أحدث على المستوى السياسي والاقتصادي العالمي (مثل الأزمات الجيوسياسية) لمزيد من التعمق في تحليل فعالية السياسات.

القيمة المضافة للدراسة الحالية:

- تقديم رؤية أكثر حداثة وشمولية لمجمل الاستراتيجيات الصناعية خلال العقدين الأخيرين.
- دمج التحليل الكمي والنوعي لتقييم الأداء الصناعي وتأثيره على التنويع الاقتصادي.
- تسليط الضوء على العوائق البنيوية التي تعرقل تنفيذ السياسات، مع تقديم توصيات عملية وموجهة لصناع القرار.

ج. دراسة آمنة بن حدو:(2019)
أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة من بعض الدول العربية النفطية"،

أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وذلك بالاعتماد على أسلوب قياسي وتحليل إحصائي لبيانات عدد من الدول العربية النفطية، بهدف استنتاج العلاقة بين تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل تقلبات أسعار النفط.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين مستوى التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في القطاعات غير النفطية، ما يدل على أن تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات يمكن أن يسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي العام. كما شددت الباحثة على ضرورة تحسين الاستراتيجيات الصناعية كوسيلة لتحقيق التنويع الفعّال.

معيار اختيار الدراسة:تم اختيار هذه الدراسة نظرًا لاعتمادها على المنهج القياسي في تحليل العلاقة بين التنويع والنمو، مما يوفّر بعدًا كمّيًا مهمًا يكمل التحليلات النظرية والتطبيقية الأخرى، ويعزز من موثوقية النتائج من خلال أدوات التحليل الاقتصادي الحديثة.

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

- كلا الدراستين تهدفان إلى فهم أثر التنويع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق نمو مستدام.
- التأكيد على أهمية تطوير السياسات الصناعية كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

أوجه الاختلاف:

- تختلف الدراسة من حيث المجال الجغرافي؛ حيث تركزت على عينة من الدول العربية النفطية، في حين أن الدراسة الحالية تركز بشكل حصري على الجزائر.
- اعتمدت الدراسة السابقة على المنهج القياسي بشكل رئيسي، بينما تتبع الدراسة الحالية منهجًا وصفيًا تحليليًا مع دراسة مقارنة لبرامج واستراتيجيات صناعية جزائرية.
- الدراسة الحالية تدمج بين التحليل الكيفي والكمي وتتناول أيضًا السياقات السياسية والتشريعية التي تؤثر على التطبيق، وهو ما لم يتم التطرق إليه في دراسة آمنة بن حدو.

القيمة المضافة للدراسة الحالية:

- تقدم الدراسة الحالية تحليلًا معمقًا لحالة الجزائر من منظور وطني داخلي يشمل أبعادًا اقتصادية، إدارية وتشريعية.
- تتوسع في تحليل الاستراتيجيات الصناعية نفسها، وليس فقط نتائج التنويع، ما يساهم في تقديم توصيات دقيقة لصياغة سياسات صناعية أكثر فعالية.
- تشمل فترة زمنية حديثة حتى عام 2023، ما يجعل نتائجها أكثر ارتباطًا بالواقع الراهن والتحولات الاقتصادية العالمية الجديدة.

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية**: اهتمام الباحث بالمسائل الاقتصادية التنموية وواقع الصناعة الوطنية.
- **أسباب موضوعية**: أهمية الموضوع في ظل استمرار الاعتماد على المحروقات، وندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي في هذا المجال، ووجود فجوة بحثية في تقييم السياسات الصناعية الحديثة.

صعوبات الدراسة:

- محدودية توفر البيانات الرسمية الدقيقة .
- تغير السياسات الحكومية بشكل متكرر مما يصعب قياس أثر كل سياسة.
- وجود تداخل في المهام بين الهيئات الحكومية المختلفة.

هيكل الدراسة :وقد تم تنظيم هذه الدراسة في فصلين رئيسيين يهدفان إلى الإحاطة الشاملة بموضوع التنويع الاقتصادي والاستراتيجيات الصناعية في الجزائر. خصص الفصل الأول للإطار النظري، حيث تناول في المبحث الأول طبيعة الهيكل الاقتصادي الجزائري والتحديات التي يواجهها، تلاه المبحث الثاني الذي تطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي من حيث الأبعاد والأهداف، أما المبحث الثالث فقد خُصص لعرض مفهوم الاستراتيجية الصناعية، من حيث نشأته وأهميته في دعم الاقتصاد الوطني. أما الفصل الثاني، فقد تناول الجانب التطبيقي، حيث استُعرض في المبحث الأول الهيكل الاقتصادي الجزائري وتحدياته الراهنة من منظور عملي، بينما خُصص المبحث الثاني لتحليل واقع التنويع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، في حين ركز المبحث الثالث على دراسة واقع القطاع الصناعي وتقييم الاستراتيجيات الصناعية المنتهجة خلال نفس الفترة، بهدف الوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المنشود.

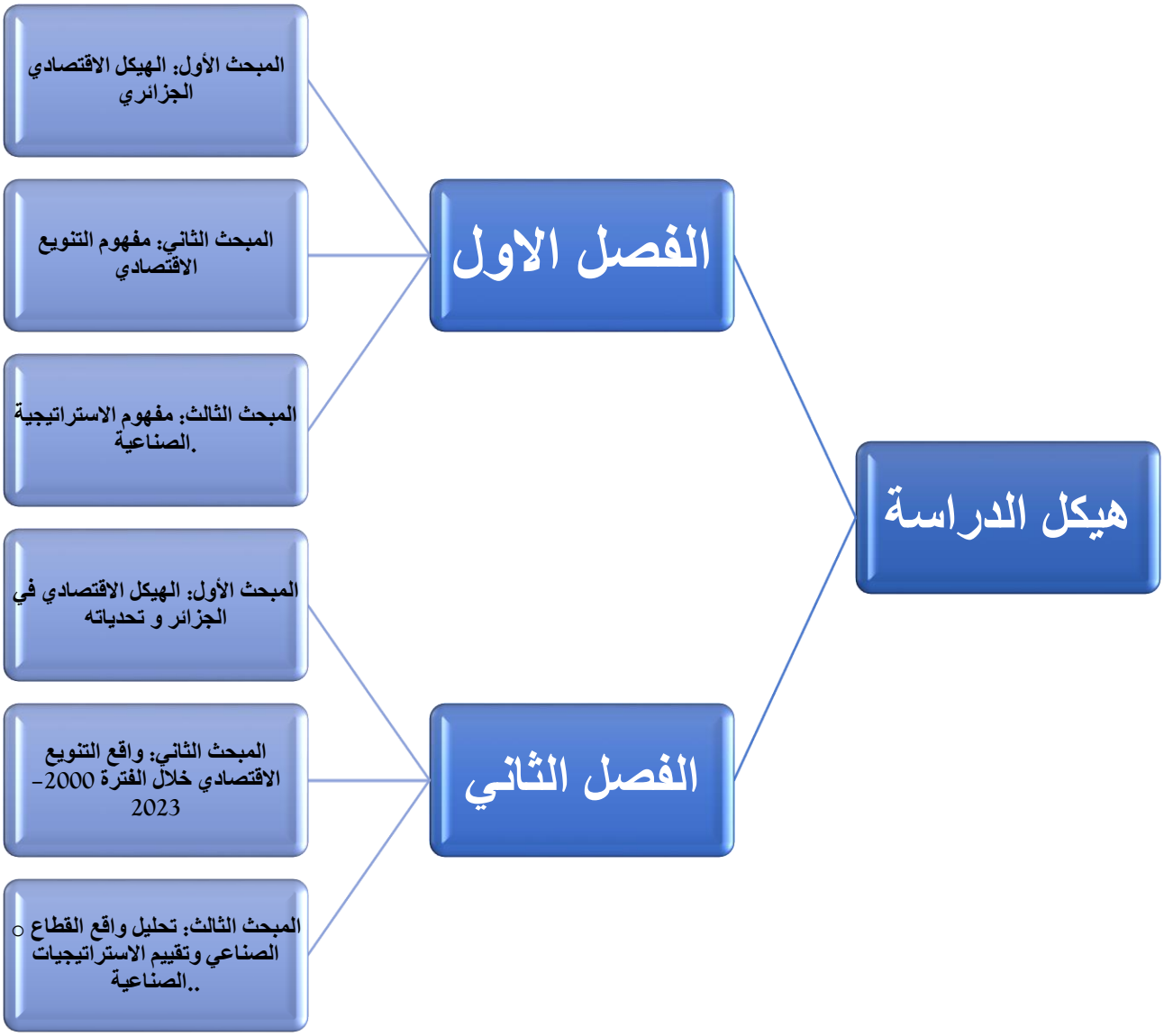

الفصل الأول:

الهيكل النظري للتنويع الاقتصادي و الاستراتيجيات الصناعية

تمهيد

يُعتبر التنويع الاقتصادي من أهم الأسس التي تقوم عليها اقتصادات الدول المتقدمة، كما يُعد هدفًا استراتيجيًا تسعى إلى تحقيقه العديد من الدول النامية. فالاتكال على مصدر واحد للدخل، خاصة إذا كان موردًا ريعيًا، يعرض الدولة لمخاطر اقتصادية جسيمة، إذ يجعلها رهينة للتقلبات العالمية وظروف السوق الخارجي. ومن هذا المنطلق، تسعى حكومات العديد من الدول، لاسيما الدول المعتمدة على صادرات النفط، إلى توسيع قاعدة إنتاجها وتنويع مصادر دخلها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وبالنظر إلى أهمية هذا التوجه، فقد أصبح التنويع الاقتصادي محور اهتمام العديد من الباحثين الذين يسعون لإيجاد حلول فعالة لمشكلات الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات بعض الدول، وبالأخص تلك التي تعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية. وانطلاقًا من هذه الأهمية، يتناول الفصل الأول من هذا العمل الإطار النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي ، حيث سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

يتناول المبحث الأول الهيكل الاقتصادي و أهم الاختلالات التي يواجهها، أما المبحث الثاني فيسلط الضوء المفاهيم العامة المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، في حين يُخصص المبحث الثالث لاستعراض أبرز الاستراتيجيات الصناعية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول : الهيكل الاقتصادي و الاختلالات المحاطة به

يُعد الهيكل الاقتصادي العمود الفقري لأي دولة، إذ يحدد كيفية توزيع الموارد، وتنظيم الإنتاج، وتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات مثل الفلاحة، الصناعة، والخدمات. ويتميز كل اقتصاد بخصائص معينة تُعرف به، كدرجة الانفتاح على الخارج، ومستوى التنمية، ونسبة مشاركة كل قطاع في الناتج المحلي.

غير أن هذا الهيكل لا يخلو من اختلالات تؤثر سلبًا على أداء الاقتصاد. وتُعد هذه الاختلالات تحديات كبرى تعيق تحقيق النمو المستدام والعدالة الاجتماعية، مما يستدعي تدخلًا فعالًا من السياسات الاقتصادية لإعادة التوازن وتحقيق التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار، سنعالج في المبحث الأول موضوع الهيكل الاقتصادي والاختلالات الهيكلية، من خلال التطرق إلى الهيكل الاقتصادي، مكوناته وهياكله الفرعية، ثم ماهية التحول الهيكلي وعلاقته بالنمو والتنمية، وأخيرًا الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات المعاصرة، مع التركيز على بعض الظواهر مثل المرض الهولندي والأزمات النفطية.

المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي، مكوناته و هياكله الفرعية

يُعد الهيكل الاقتصادي من المفاهيم الأساسية في فهم طبيعة عمل الاقتصاد داخل أي دولة، إذ يعكس تنظيمه العام ويُبرز مختلف مكوناته وأدوارها في التنمية الاقتصادية. وسنقوم في هذا المطلب بتحديد **مفهوم الهيكل الاقتصادي**، ثم ننتقل إلى تحليل **مكوناته الأساسية** التي تشمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مع التطرق إلى **الهياكل الفرعية** التي تُسهم في تفسير كيفية عمل هذه القطاعات ومدى ترابطها وتأثيرها على الأداء الاقتصادي العام.

الفرع الأول: تعريف الهيكل الاقتصادي

يُعتبر الهيكل الاقتصادي من المفاهيم المحورية في التحليل الاقتصادي، حيث يُعنى بدراسة كيفية توزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة، ويعكس طبيعة الاقتصاد ومستوى تطوره من خلال تحديد مساهمة كل قطاع في تحقيق النمو والتنمية. حيث نجد العديد من التعريفات التي تحدد لنا مفهوم الهيكل الاقتصادي من بينها:

- يُعرف الهيكل الاقتصادي على أنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا في مكان معين وزمان معين، وتشير هذه النسب إلى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية، مثل نسب الأجور والأرباح إلى الدخل، ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي إلى الناتج المحلي، وأما العلاقات فتمثل الشكل الذي تنتظم وتمتزج فيه هذه العناصر معا مشكلة الكيان أو الهيكل الاقتصادي، ومن أمثلة هذه العلاقات علاقات الدخل والاستهلاك أو الاستثمار.[1]
- الهيكل الاقتصادي يتشكل من النسب التي تعبر عن الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر، أما العلاقات فهي تمثل الروابط بين مختلف العناصر المكونة لذلك الهيكل، وبالتالي فإن الهيكل يتناول الاتجاهات طويلة الأجل في تطور ظاهرة معينة.[2]

[1] رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة1996، ص122

[2] وليد لعايب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيقي التوازن الهيكلي و الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية-"دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017/2018،ص15-16

- كما يرى **والاس بيتيرسون** أن الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج الوطني وعلى توزيع اليد العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها، ويحصل التغير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغير على الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج الوطني، أو عندما يطرأ تغير على التوزيع النسبي للأيدي العاملة على تلك القطاعات.[1]

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن مفهوم الهيكل يُشير إلى الطريقة التي يُوزَّع بها عنصر معين من عناصر الاقتصاد، بحيث يُعبّر عن **النسب المختلفة التي تُمثل مساهمة كل مكون من مكونات ذلك العنصر داخل مجموعه الكلي** .وبمعنى آخر، فإن الهيكل يعكس التوزيع النسبي للمتغير محل الدراسة، ويوضح مدى أهمية كل جزء منه مقارنةً بالمجموع العام.

الفرع الثاني: الهياكل الفرعية للهيكل الإقتصادي

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من مجموعة من الهياكل الفرعية، مثل هيكل الإنتاج وهيكل التشغيل وهيكل التجارة الخارجية، فالهيكل الإنتاجي يعني التوزيع النسبي أو الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشير هيكل التشغيل إلى التوزيع النسبي للأيدي العاملة على الأنشطة الاقتصادية، أما هيكل التجارة الخارجية فيتضمن هيكل الصادرات - التوزيع النسبي أو الأهمية النسبية لكل سلعة بالنسبة لإجمالي الصادرات وهيكل الواردات - التوزيع النسبي أو الأهمية النسبية لكل سلعة بالنسبة لإجمالي الواردات .[2]

نستنتج من التعريفات السابقة أن الاقتصاد الوطني لأي بلد يقوم على مجموعة من النسب والعلاقات التي تمثل الصورة الكلية لخصائص ونوعية هذا الاقتصاد ودرجة تقدمه، ويمكن القول أن الهيكل الاقتصادي هو النمط الذي يكون عليه الاقتصاد، أو تلك العلاقات الثابتة نسبيا في نظام اقتصادي معين، وتكون العلاقات التناسبية بين مكونات الاقتصاد الوطني ذات تأثيرات متبادلة، ومن ثم يوصف التغيير الذي يطرأ على الأهمية النسبية المكونات الاقتصاد الوطني بالتغيير الهيكلي، كما أن التغيير الذي يطرأ على بعض مكونات الاقتصاد الوطني يؤدي إلى تأثيرات معينة على العلاقات التناسبية وعلى كافة المتغيرات الأخرى.[3]

الفرع الثالث: مكونات الهيكل الاقتصادي

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي بلد من عدد من البنى والهياكل الفرعية والتي من خلالها يمكننا توضيح مسار التطور في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد الوطني، وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه، والأمثلة على ذلك متعددة فمنها هيكل اليد العاملة وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي وهيكل الإنتاج.

ويدعوا بعض الاقتصاديين للتركيز على البنية القطاعية كأن يتم التركيز على بيئة القطاع الصناعي أو الخدمي وهذا ما يعد في حد ذاته دراسة المكونات الإطار العام للبنية الاقتصادية الكلية، أي الاهتمام بجزيئات البناء أو الهيكل الاقتصادي العام، كما أن تحليل الهيكل الاقتصادي يفيد في دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد وتحليل السياسات الكلية المتبعة ومدى قدرتها على القيام بالدور المناط إليها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وتقوية درجة التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد[4]

ويركز التحليل الهيكلي على معرفة أنواع عدم التوازن الهيكلي وتشخيص الاختلال الهيكلية في الاقتصاد وتحديد مظاهرها ومسبباتها، كما أن الهيكل الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف والتغيرات الخارجية

[1] والاس بيترسون، الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت1986،ص383
[2] وليد لعايب، مرجع سابق، ص16
[3] وليد لعايب، مرجع نفسه، ص17
[4] Timbergen jan, **Economic development and policies,** Rotterdam university press.p 15

والداخلية إضافة إلى الكمية، أي أن الهيكل الاقتصادي دالة في عدد من المتغيرات الاقتصادية والفنية والطبيعية وتطور مستويات الدخل وأنماط الطلب والسياسات والإجراءات الاقتصادية المتبعة، فهي بذلك تشكل نظاما متكاملا من العلاقات والنسب المتناسقة تتناول الاتجاهات طويلة الأمد في ملاحقة الظواهر الاقتصادية.[1]

الخلاصة :

يتبيّن من خلال هذا المطلب أن الهيكل الاقتصادي يمثل الإطار العام الذي تنتظم ضمنه مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، ويُعد مؤشراً أساسياً على مستوى التطور والتنمية. تتحدد ملامح هذا الهيكل من خلال مكوناته الثلاثة الرئيسية: قطاع الفلاحة، الصناعة، والخدمات، إضافة إلى الهياكل الفرعية التي تعكس التخصصات والوظائف الدقيقة داخل كل قطاع. وفهم هذه المكونات والعلاقات بينها يُعد ضروريًا لتشخيص أداء الاقتصاد الوطني وتحديد مكامن القوة والضعف، مما يُمكّن من توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق نمو متوازن وتنمية مستدامة.

المطلب الثاني: ماهية التحول الهيكلي

يُعد التغير الهيكلي مؤشرًا مهمًا على التنويع الاقتصادي، غير أن الحكم على طبيعة الهيكل الاقتصادي لأي دولة يتطلب بيانات دقيقة حول توزيعه النسبي، لتحديد ما إذا كان متوازنًا أو يعاني من اختلالات. وتحديد العلاقة بين التغير الهيكلي والتنويع الاقتصادي يستوجب فهم مفهوم هذا التغير وأبرز أسبابه ومتغيراته. في هذا الإطار، يتناول هذا المطلب ثلاث محاور أساسية: في الفرع الأول، نعرض مفهوم التغيير الهيكلي باعتباره انتقالًا في بنية الاقتصاد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات أكثر إنتاجية وحداثة.و في الفرع الثاني، نسلط الضوء على العلاقة بين التثبيت الهيكلي والتنوع الاقتصادي، مع توضيح كيف يمكن لسياسات التثبيت أن تؤثر على مرونة الاقتصاد وتنوعه. أما الفرع الثالث، فيُعنى بتحليل العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مبينين كيف يمكن لهذا التحول أن يشكل ركيزة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

الفرع الأول : مفهوم التغيير الهيكلي

يُستخدم مصطلح "الهيكل الاقتصادي" عموماً للإشارة إلى مجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد الكلي، وتشمل المقاييس التقليدية للهيكل الاقتصادي حصة القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة، وأنماط الاستهلاك، والمتغيرات التي تقيس توزيع الدخل. وقد بحث سيمون كوزنتس (S. Kuznets) هذه الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم، ضمن إطار دراسته حول التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، حيث تم فحص هذه الفئات الثلاث في سياق تحليله التاريخي المقارن لاقتصادات الدول الصناعية والنامية. وقد أضاف كوزنتس إلى ذلك تحليلاً لحصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي، وبعض المتغيرات المتعلقة بالتجارة، مؤكداً أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي. كما أثبت أن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة مع التقدم الاقتصادي يُعد سمة رئيسية لهذا التحول الهيكلي.[2]

أما (Chenery-Syrquin) أضاف خمس فئات من متغيرات التحول الهيكلي وهي: الاستثمار، والايرادات الحكومية والتعليم، والتحضر، والتحول الديموغرافي[3] . وحسب تشينري فإن التغير الهيكلي هو : زيادة تراكم رأس

[1] وليد لعايب، مرجع سابق، ص17

[2] حميداتو نصر، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية-" دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر، 2019/2018، ص159

[3] Chenery, Hollis et syrquin, Moises. Patterns of Development, (1950-1970). Oxford University Press for the International Bank for Reconstruction and Development, London. 1975.

المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الانتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الانتاج، بالإضافة إلى الانتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة بالتوازي مع زيادة دخول الافراد، للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة. وقد عدد تشينري في دراسته سنتي 1963 و 1989 متغيرات التحول الهيكلي والتي يمكن أن تصنف في خمس (05) فئات:[1]

- **الانتاج:** الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية الزراعة، الصناعة والتعدين، والخدمات من الناتج المحلي الاجمالي مع تفصيل الصناعات التحويلية.
- **الطلب:** ويشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والادخار المحلي والصادرات والواردات من الناتج المحلي.
- **التجارة:** ويشمل تركيبة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي (حصة المواد الأولية والغذاء والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة - صادرات زراعية صناعية، غذائية، صادرات المواد الأولية، صادرات المنتجات المصنعة.
- **العمالة:** يشمل تركيبة العمالة من حيث القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات ومعدل مشاركة الذكور والاناث في القوى العاملة، والبطالة
- **المتغيرات السكانية والاجتماعية**: معدل الخصوبة ومعدل توقع الحياة عند الولادة، نسبة سكان المدن الأمية، مؤشر توزيع الدخل.[2]

أولا: متغيرات التحول الهيكلي

يترافق النمو الاقتصادي خلال عملية التنمية مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات باتجاه تعزيز الانتاجية والابتكار. ويعد التحول الهيكلي أحد المدارس الهامة في اقتصاديات التنمية والتي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين بريادة الاقتصادي Arthur Lewis)، ويساعد فهم الدول النامية لأنماط التحول الهيكلي في وضع استراتيجيات تنموية أكثر وضوحا ساعية نحو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الامثل . [3]

إذن، فالتحول الهيكلي يعرف بجملة التغيرات في البنية الاقتصادية المطلوبة لاستدامة ارتفاع الدخل والرفاهية الاجتماعية. ويتم تحليل الهياكل وفق منهجين، هما: [4]

- تحليل الهياكل الاقتصادية بحيث يهتم بكيفية عمل الاقتصاد والاسواق والمؤسسات وآليات تخصيص الموارد وتوزيعها .
- عمليات طويلة ومتشابكة للتحول الهيكلي المصاحبة للنمو، ويركز هذا المنهج على الظواهر الكلية مثل التصنيع التحضر التحول الزراعي والتي تشكل عناصر النمو الاقتصادي الحديث. [5]

ويرجع التغير الهيكلي المرافق للنمو الاقتصادي لأسباب عدة، منها :

1- التغير الايجابي في الدخل الفردي :

[1] حميداتو نصر، مرجع سابق، ص159

[2] حميداتو نصر، نفس المرجع، ص159-160

[3] نصر ربيع، قياس التحول الهيكلي مجلة جسر التنمية العدد 74، السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 08، 02.

[4] العباس بلقاسم، القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنيت رقم 45 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت2011 ، ص11-06 .

[5] حميداتو نصر، مرجع سابق، ص160.

كلما تغير دخل الناس نحو الارتفاع فإن نمط استهلاكهم يتغير، فالأفراد الذين لديهم دخل منخفض جدا يكسبون حاجاتهم الأساسية الغذاء والسكن والملابس ولا يبقى لديهم شيء لأغراض السياحة والسفر أو سلع الاستهلاك الدائمة أو الرفاهية. بينما في الدول الغنية مع مستوى عال من الدخل الفردي.[1]

2- التغير في الانتاج كلما تغير النمو الاقتصادي:

يحدث التغير في الانتاج المرافق للتغير في النمو الاقتصادي مع ارتفاع دخول الافراد، فالاستثمار المادي والبشري) الذي يدعم العمل، يزيد من معدل الانتاج، وكذلك يحسن طرق الانتاج والتكنولوجيا التي ترفع إيرادات العناصر الانتاجية، وتؤثر في التغير الهيكلي.[2]

الفرع الثاني: العلاقة بين التثبيت الهيكلي والتنوع الهيكلي:

عادة ما يكون التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشروط بتطبيق سياسات معينة وتتضمن سياسات التكيف الهيكلي مكونين: الأول هو سياسات التثبيت أو تحقيق الاستقرار (Stabilization)، أما الثاني هو سياسات التكييف الاقتصادي، والتكيف مصطلح مأخوذ عن الكلمة الانجليزية (Adjustment) تعني التغيير أو التعديل، ويشير هيلانير (Helleiner) إلى أن التغير الهيكلي (Structural change) مرتبط بالتنمية، والتعديل الهيكلي (Adjustment Structural) يشمل مجموعة من السياسات الموجهة إلى إصلاح جانب العرض، وتشير دراسات أخرى إلى أن سياسات التثبيت تركز على جانب الطلب أم سياسات التغيير تركز على جانب العرض:[3]

أولا: سياسات التثبيت الهيكلي

تركز سياسات التثبيت الهيكلي على تقييد الطلب، وتشمل مزيجا من إجراءات تقليل الانفاق وتحويلها وهي سياسات اقتصادية كلية للتقشف، وتستخدم هذه السياسات لتغيير الطلب الكلي سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة، بهدف تخفيض العجز في الموازنة، وتحسين ميزان المدفوعات وتخفيض معدل التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية، فالسياسات المالية: تخفيض الانفاق الحكومي، وزيادة الايرادات الحكومية، أما السياسات النقدية: تحديد سعر العملة ورفع سعر الفائدة، وترتبط بالمدى القصير، وأغلب الاحيان مدعومة من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى إعادة الاقتصاد إلى مساره التوازني السابق للاختلال باعتباره طارئ وقابل للانعكاس.[4]

ثانيا: سياسات التعديل الهيكلي

تركز سياسات التعديل الهيكلي على سياسات العرض، وتهدف من ذلك إلى تغيير الوضع التوازني أو تشكيلة التوازن في هيكل الاقتصاد، وزيادة تيار الناتج المحلي الاجمالي، من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، ويتطلب ذلك تعديل سعر الصرف، وتحرير التجارة وتحرير سعر المنتوجات، وتحرير سوق العمل، وتطبيق سياسات الخصخصة، وعليه يمكن القول بأن الهيكل الانتاجي لدولة ما يعني كيفية تكوين اقتصاد هذه الدولة، أي أنشطة قطاعات الانتاج، والاهمية النسبية لكل منهما، وطريقة الارتباط بينهما، ونسبة استيعاب كل منهما للقوى العاملة. وبناء على ما سبق يمكن القول إن عملية التنويع الاقتصادي تتطلب تغييرا (نوعيا وكميا) أي تحولا هيكليا

[1] حميداتو، نفس المرجع.
[2] القرشي محمد الصالح، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2010، ص 132-133.
[3] حميداتو نصر، مرجع سابق، ص161.
[4] محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ص25-26.

(Transformation Structural) أو تغييرا هيكليا (Change Structural).[1] وبالتالي فإن التغير الهيكلي يحدث كنتيجة لقوتين أساسيتين [2]:

- التغيرات في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسية للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي (تحول هيكلي) .
- التغيرات في العلاقات القطاعية إذ ينقل مركز الثقل من قطاع إلى قطاع آخر من القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي (التغير الهيكلي)[3].

ثالثا: ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية

ترجع أهمية دراسة ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية إلى خصوصية هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، حيث أنها لم تبدأ بالاهتمام بهذه السياسات إلا مع مطلع الثمانينات، بعد أن تجاهلتها خلال فترة السبعينات. وقد تصاعد التركيز عليها في التسعينات، نتيجة لتزايد الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، التي اقترنت بأزمة المديونية العالمية[4].

فقد أدّت أزمة الديون التي بدأت بوادرها منذ أزمة بولونيا عام 1981، وبلغت ذروتها في أغسطس 1982 عندما أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها، إلى فقدان ثقة المؤسسات المصرفية الدولية في الملاءة المالية للدول النامية. ورغم أن الإفراط في الاقتراض لا يُعد السبب الوحيد للأزمة، فإن سوء الإدارة الاقتصادية وتبذير الموارد المالية في العديد من هذه الدول ساهم في تعميق الأزمة.

ومع تصاعد معدلات خدمة الديون لتتجاوز 21% في 1982، واضطرار الدول النامية إلى الاستدانة بشروط أكثر كلفة، ظهرت الحاجة الماسة لتطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي. وقد جاءت هذه الحاجة كرد فعل للأوضاع الاقتصادية الحرجة التي اتسمت بها معظم الدول النامية، والتي تمثلت في[5]:

- ارتفاع معدلات التضخم.
- العجز الكبير في الموازنة العامة.
- العجز في ميزان المدفوعات.
- المغالاة في أسعار الصرف.
- ضعف الأسواق المالية المحلية.
- تضخم حجم القطاع العام وضعف كفاءته الاقتصادية.
- التشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

تلك السمات المشتركة فرضت على الدول النامية ضرورة تبني حزمة من سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي للخروج من أزماتها وإعادة التوازن إلى اقتصاداتها.

رابعا: أهداف سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي [6]

---

[1] محمد عبيد، نفس المرجع

[2] Chenery hollis, **structural change and devlopement policy,** oxford university press, london,1999, p **65.**

[3] وليد لعايب، مرجع سابق، ص19

[4] د/ أحمد جميل، تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، المركز الجامعي ، البويرة، ص265.

[5] أحمد جميل، نفس المرجع، بالتصرف.

[6] أحمد جميل، نفس المرجع، بالتصرف، ص266.

- تحقيق التوازن المالي الداخلي .
- الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار .
- إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات .
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتطوير بعض الانشطة الاقتصادية الاخرى وبالتالي زيادة الانتاجية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القية العالمية. كل هذه الأنشطة ستنعكس ايجابا على تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل بإمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعليا من إنجاز هذا التحول[1] و هذا ما يوضحه الشكل رقم (1-1) التالي:

الشكل (1-1): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

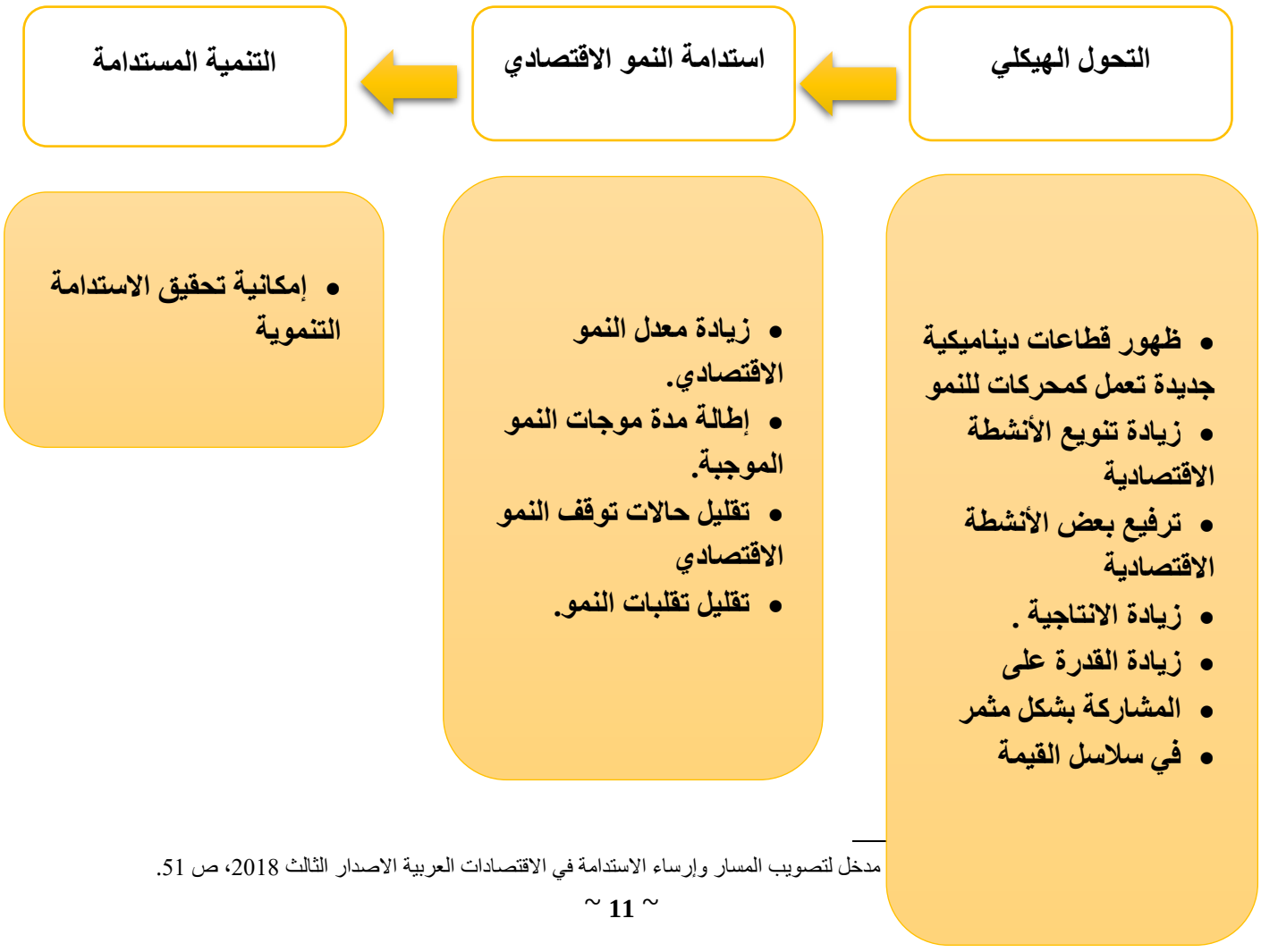

[1] مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية الاصدار الثالث 2018، ص 51.

المصدر : تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية الاصدار الثالث 2018، ص 51.

ويمكن التعبير عن التحول الهيكلي الاقتصادي بواسطة عدة مؤشرات من بينها: [1]

أولا: قياس مؤشر التغير الهيكلي

- **تقنيات معيار القيمة المطلقة(NAV)**

اتباعًا لما قدّمه باكيتا ويانسن (2003)؛ وفيوريني وآخرون (2013)، نقوم ببناء مؤشر التغير الهيكلي (SCI)الذي يشير إلى التحول في الإنتاج بين القطاعات. بعد ذلك، نقوم بتقييم اقتصادي قياسي لمعرفة ما إذا كانت التغيرات في تدفقات التجارة تؤثر على التركيبة القطاعية للإنتاج في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .(ECOWAS) تغطي هذه الفقرة الفترة من 1970 إلى 2015.

يتم قياس مؤشر SCI في بلدٍ ما باستخدام تقنية معيار القيمة المطلقة(NAV) ، حيث يُحسب على أنه نصف مجموع القيم المطلقة لفروق حصص القيمة المضافة القطاعية عبر الزمن. وصيغة المؤشر تكون على النحو التالي:

$$SCI_t = \frac{1}{2}\sum_i \left|\bar{x}_{t,i} - \bar{x}_{t,i-3}\right|$$

حيث:

- $\bar{x}_{t,i}$ هو متوسط حصة القطاع i في القيمة المضافة خلال السنوات الثلاث الأخيرة .
- $\bar{x}_{t,i-3}$هو متوسط حصة القطاع نفسه في السنوات الثلاث السابقة .

تم استخدام متوسطات ثلاث سنوات في بداية ونهاية كل فترة مدتها ثلاث سنوات لبناء مؤشرSCI ، وذلك بهدف التخفيف من تأثيرات السنوات الفردية (المتعلقة بسنة بعينها). وقد تم اختيار المتوسط الثلاثي في هذه الدراسة بسبب نقص البيانات ومحدودية عدد الدول.

عندما يكون

$SCI_t = 0$، فإن ذلك يصف حالة لا يوجد فيها أي تغير هيكلي خلال الفترة الزمنية المحددة.

وعندما يكون

$SCI_t = 1$، فإن ذلك يصف حالة حدث فيها تحول كامل في هيكل الاقتصاد بمرور الوقت، حيث تنتقل جميع الأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال، من القطاع الأول إلى القطاع الثاني.

[1] Patrick Chabi, and Refk Fatih Saygılı, Trade openness and structural change dynamics in West African countries, Journal of Economic Structures, 2024,P P3-6 : https://journalofeconomicstructures.springeropen.com/articles/10.1186/s40008-023-00324-9

بالتالي، يقيس هذا المؤشر مدى إعادة التوزيع الكلي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات خلال فترة زمنية مدتها ثلاث سنوات.

ورغم أن هذا المؤشر لا يقدم معلومات عن اتجاه التغيرات الهيكلية، إلا أنه يُعد أداة مفيدة في قياس السلوك العام للاقتصاد استجابةً للصدمات الخارجية، وهو الهدف الرئيسي من هذا القسم.

ثانيا: التحليل بالتغيرات النسبية (Shift-Share)

يُستخدم تحليل التغيرات النسبية (Shift-Share Analysis) لفهم مساهمة التحولات الهيكلية في إنتاجية العمل الكلية داخل الاقتصاد. و يساعد على تحديد ما إذا كانت التغيرات في إنتاجية العمل ناتجة عن[1]:

- ✓ **التغير داخل القطاعات:(Within-Sector Effect)** : وهو التحسن أو التراجع في إنتاجية العمل داخل كل قطاع اقتصادي على حدة، نتيجة لتطور التكنولوجيا أو تحسين كفاءة العمل.
- ✓ **تأثير التحول الهيكلي(Structural Change Effect) :**وهو التغير الناتج عن انتقال العمالة من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأعلى إنتاجية، مثل الانتقال من الزراعة إلى الصناعة أو الخدمات.
- ✓ **تأثير التفاعل(Interaction Effect) :** ويقيس مدى تداخل التغيرات في الحصة القطاعية مع التغيرات في الإنتاجية داخل نفس القطاع.

- **أهمية التحليل :**

- ✓ توضح نتائج هذا التحليل مدى نجاح سياسات النمو الاقتصادي في توجيه العمالة نحو قطاعات أكثر إنتاجية.
- ✓ يحدد ما إذا كان التحول الهيكلي يسهم إيجابيًا في النمو، أو إذا كان الاقتصاد ما زال عالقًا في قطاعات ذات إنتاجية منخفضة.
- ✓ يقدّم رؤى لصنّاع القرار حول مجالات الاستثمار والسياسات الموجهة لسوق العمل.

- **مخرجات محتملة من التحليل:**

- ✓ **تحسين إنتاجية العمل داخل القطاعات** قد يعكس تطورًا تكنولوجيًا أو تحسينًا في رأس المال البشري.
- ✓ **تحول سلبي هيكلي** قد يشير إلى انتقال العمالة إلى قطاعات منخفضة القيمة المضافة بسبب ضعف خلق فرص العمل في القطاعات الحديثة.
- ✓ **تحول هيكلي إيجابي** يكون مؤشرًا جيدًا على التنمية الاقتصادية طويلة المدى.

ثالثا: الإطار التحليلي(Analytical Framework)

الإطار التحليلي هو البنية المنهجية التي تُستخدم لتنظيم وتحليل الظواهر الاقتصادية، ويُعدّ أساسًا لفهم العلاقات السببية بين المتغيرات. في سياق دراسة التغير الهيكلي وإنتاجية العمل ، يمكن تقديم الإطار التحليلي كما يلي:

- **الغرض من التحليل:**

[1] Patrick Chabi, .نفس المرجع

تحليل مساهمة التحول الهيكلي والتغير داخل القطاعات في تحسين أو تدهور إنتاجية العمل، وتفسير كيف تؤثر التغيرات في التركيب الاقتصادي على النمو الاقتصادي[1].

- **النموذج التحليلي المستخدم:**

يعتمد التحليل على **نموذج التحليل بالتغيرات النسبية(Shift-Share Analysis)** ، حيث يتم تفكيك التغير في إنتاجية العمل الإجمالية إلى[2]:

أ .تأثير داخل القطاعات:(Within-Sector Effect) : يقيس مدى التغير في الإنتاجية نتيجة تحسن أداء القطاعات الفردية.

ب .تأثير التحول الهيكلي:(Structural Change Effect) : يقيس أثر انتقال العمالة بين القطاعات على إنتاجية العمل.

ج .تأثير التفاعل:(Dynamic Effect) : يتناول التغير المشترك في الحصة القطاعية والإنتاجية.

- **البيانات المطلوبة:**

✓ القيمة المضافة حسب القطاع (الزراعة، الصناعة، الخدمات).

✓ عدد العمال في كل قطاع.

✓ الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي العمالة.

✓ فترات زمنية مختلفة لتحليل التغير عبر الزمن.

- **الفرضيات الأساسية:**

✓ وجود بيانات قابلة للمقارنة زمنياً وقطاعياً.

✓ استقرار تعاريف القطاعات على مدى الفترة.

✓ التغيرات في إنتاجية العمل تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي.

- **أهداف الإطار التحليلي:**

✓ فهم ديناميكيات سوق العمل والتحول الاقتصادي.

✓ تحديد القطاعات المحرّكة للنمو.

✓ تقديم توصيات سياسية لتعزيز إنتاجية العمل والتحول الهيكلي الإيجابي.

يمكن الاستنتاج أن مؤشرات التغير الهيكلي، كمؤشر SCI وتحليل التغيرات النسبية، تُعد أدوات فعالة لفهم ديناميكيات الاقتصاد في الدول النامية، حيث تبرز مدى تأثير التحول في التخصصات القطاعية على تحسين إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي، مما يوجه صناع السياسات نحو إصلاحات أكثر دقة واستهدافاً.

الخلاصة

[1] Patrick Chabi, نفس المرجع

[2] Patrick Chabi, نفس المرجع

يتضح أن التحول الهيكلي يُمثل عملية ضرورية لأي اقتصاد يسعى إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية المتوازنة، إذ يُعبّر عن الانتقال من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى أنشطة أكثر مردودية وتنوعًا. ويُعد فهم العلاقة بين هذا التحول والتنوع الاقتصادي أمرًا جوهريًا لصياغة السياسات الاقتصادية الكفيلة بإعادة هيكلة الاقتصاد وتقوية قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق الأهداف التنموية طويلة المدى.

المطلب الثالث: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المعاصر

تشكل الاختلالات الهيكلية والاضطرابات المرتبطة بالموارد الطبيعية، لاسيما الأزمات النفطية، إضافة إلى ظاهرة المرض الهولندي، بعضًا من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها العديد من الاقتصادات، خاصة النامية منها. وتمثل هذه الظواهر تحديات حقيقية أمام تحقيق التوازن والاستدامة الاقتصادية، مما يقتضي تناولها بالدراسة والتحليل لفهم أسبابها وآثارها المحتملة. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب ثلاثة فروع رئيسية حيث ان الفرع الأول يعرّف ماهية الاختلال الهيكلي، من حيث أسبابه وتجلياته في الأداء الاقتصادي. و يُخصص الفرع الثاني لتحليل ظاهرة المرض الهولندي، كإحدى نتائج الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية وتأثيرها السلبي على القطاعات المنتجة الأخرى. أما الفرع الثالث، فيتناول الأزمات النفطية، باعتبارها نمطًا من الصدمات الخارجية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، لا سيما في الدول الريعية.

الفرع الأول: ماهية الاختلال الهيكلي

تُعد الاختلالات الهيكلية من بين الإشكاليات التي تواجه العديد من الاقتصاديات، حيث تعكس حالة من عدم التوازن في بنية الاقتصاد وتؤثر على فعاليته في تحقيق النمو والتنمية. وتستوجب هذه الظاهرة دراسة مفاهيمها و أسبابها.

و فيما يلي أهم التعاريف التي لخصت مفهوم هذه الاختلالات:

- إن الاختلال الهيكلي يظهر بصورة اختلال في العلاقة، أو عدم التساوي ، أو عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الأهداف التي ينبغي أن يصلها الاقتصاد القومي.[1]
- ويمكن تعريفه بأنه الاختلال في علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي او تغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن ان يؤثر سلبا في النمو والاستقرار الاقتصادي.[2]
- ويمكن تحديد الاختلال الهيكلي كما يشير الاقتصادي (سيمون كوزنتس) ، من خلال احتساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الاهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع الى الايدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي، اذ ان الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي للاقتصاد القومي.[3]
- ان الاختلال الهيكلي في الاقتصاد يشير الى الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي و الذي يمكن ان يؤثر في إمكانية الاستقرار والنمو الاقتصادي و ديمومته، مما يؤدي في مرحلة لاحقة الى ظهور العديد من المشاكل والاختناقات والأزمات في بنية الاقتصاد القومي. [4]
- كما يمكن القول ان اختلال الهيكل الاقتصادي بمعناه المتضمن اختلال علاقات التناسب بين العناصر المكونة له، فانه يؤدي بالضرورة الى الابتعاد شيئا فشيئا عن الأهداف التي ينبغي الوصول اليها،

---

[1] الحصري، طارق فاروق، الاثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي: البطالة، الفقر،و التفاوت في توزيع الدخل ، ط1، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، 2007، ص3.

[2] الكواز ، سعد محمود ويهنام، سمير حنا، أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية لمدة (2010-1085) ، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 32، العدد101، 2010، ص45.

[3] سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي و اثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، ط1، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص45.

[4] عواد، فاضل جواد، تطور النظام النقدي الدولي مع الإشارة الى اتجاهات التمويل و التكييف في البلدان النامية لمدة(2002-1070)، أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد/ جامعة المستنصرية للحصول على درجة "دكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد"،2004،ص58.

مما يفضي في النهاية الى فقدان التوازن العام في الاقتصاد وتشوه العلاقات التبادلية بين المتغيرات الكلية، مما يعني عجز الاقتصاد عن اداء دوره في الحياة الاجتماعية، ويقود ذلك الى التدهور العام في البلد الذي يعاني من اختلالات مزمنة. ومما تجدر الاشارة اليه ايضا ان الاختلال غالبا ما يتسم بطابع الديمومة والاستمرارية، بسبب التأثير المتبادل للتشوهات الحاصلة في العلاقات بين بعض المتغيرات الكلية على البعض الآخر، اي ان الاختلال او التشوه الهيكلي غالبا ما يديم بعضه البعض الآخر في حلقة مفرغة، ما يعني عدم قدرة الاقتصاد على التعافي تلقائيا، إلا بتغيير جذري ملموس في السياسات الاقتصادية المتبعة التي من شانها ان تعيد الاقتصاد الى المسار الصحيح.[1]

من بين أسباب اختلال الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات ما هي إلا انعكاس لاختلال حقيقي في بنية هذه الاقتصاديات، وفي مقوماتها إلا أن هناك بعض العوامل المسؤولة عن ظاهرة الاختلال الهيكلية في الدول النامية[2]:

1. ضعف الطاقات الإنتاجية القائمة في الدول النامية

نتيجة لضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وأحاديته ، فحينما تكون قوى الإنتاج متخلفة أو يقتصر تقدمها على قطاع واحد دون البقية، فإن هذا يظهر في سيادة قطاع واحد أو سلعة واحدة ينتجها ذلك القطاع ، ويؤدي هذا إلى زيادة حدة الازدواجية التقنية بين هذا القطاع وسائر القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد النامي، مما يشير إلى انخفاض قدرة الهيكل الإنتاجي على إشباع الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية مما يترتب عليه ضعف أو انخفاض العرض المحلي مما ساهم بشكل كبير في تعميق الاختلال بين العرض والطلب.

2. التفاعل السلبي بين الموارد البشرية والمادية

أدى التفاعل بين الموارد البشرية والمادية غير المتناسبة إلى المساهمة بشكل كبير في اختلال الهيكل الاقتصادي ويرجع هذا العامل إلى الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التكوين والتراكم الرأسمالي.

3. ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الناتج الوطني

وهذا بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة، ولا يعني هذا أن متوسط استهلاك الفرد في الدول النامية أعلى، بل بالعكس من ذلك فإن مستوى الاستهلاك الفردي في الدول المتقدمة يبلغ أضعاف مستويات الاستهلاك الفردي في الدول النامية، لكنه يعني أن الدول النامية توجه نسبة كبيرة من مواردها المحلية في الاستهلاك، مما يفرز حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويعيق عملية تطوير الهيكل الإنتاجي.

4. تدهور أسعار الصادرات

يؤثر تدهور أسعار الصادرات على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص لاعتمادها على السلع والمواد الأولية، بما في ذلك النفط الذي انخفضت أسعاره سنة 1986 وهذا ما أدى إلى تدهور شروط التبادل الدولي مما ساهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات صرفها.[3]

الفرع الثاني: المرض الهولندي

يعبر مفهوم المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب فيها التي يخلفها اكتشاف الموارد الطبيعية على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، إذ جلس الشعب عن العمل وركن إلى الراحة والخمول والإنفاق الاستهلاكي في شتى المجالات، مقابل

[1] محمد طاهر نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية و أثرها على النمو القطاعي و التشغيل العراقي للمدة2003-2015: "دراسة تحليلية "، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة بغداد، 2018، ص405.

[2] وليد لعايب، مرجع سابق، ص19.

[3] عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 54-56.

تلقي إعانات بطالة من الدولة، بل تفشت ظاهرة إعانات الإعاقة والعجز حيث وجد الفرد أن أخذ إعانات بطالة وإعاقة أفضل له من العمل والإنتاج.[1]

إن المعنى العام الكامن للمرض الهولندي ينصرف إلى العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية معدنية كانت أم زراعية، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى مزيد من العوائد المالية، وفي نفس الوقت تخلق فرص عمل قليلة للعمالة الوطنية، وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تفقد باطراد مزاياها النسبية من جهة ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية لأسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى.[2]

وسمي بالمرض الهولندي علمًا أنه معروف على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 عاما، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة الإيكونوميست البريطانية في 26 نوفمبر / تشرين الثاني 1977. ويقول البروفيسور جوزيف ستيغلز الحائز على جائزة نوبل عن هذا المرض بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة وتفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديًا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة."[3]

أولا: اسباب المرض الهولندي :

لقد أشار عدد من الاقتصاديين إلى اسباب المرض الهولندي التي تتمثل فيما يلي :

1- **تأثير حركة عوامل الانتاج**: هو نتيجة لإعادة تخصيص الموارد مثل رأس المال والعمل من القطاعات الأخرى نحو قطاع استخراج الموارد الطبيعية، ونتيجة ذلك انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي الصادرات ومن ثم زيادة التركيز وانخفاض التنوع.

2- **أثر حركة الانفاق** : وهو نتيجة ارتفاع الدخل الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، وعلى العملة المحلية، وذلك ناجم عن تقدير ارتفاع العملة المحلية، مما يجعل العملة أعلى نسبيا، والنتيجة هي ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة ومن ثم خسارة في القدرة على المنافسة، مما يؤثر مرة أخرى على قطاع الصناعة التحويلية من حيث انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات وانخفاض فرص الاستخدام.

3- **امتداد الخسارة:** يتميز قطاع الصناعات التحويلية باعتماده على الخبرات الاجنبية، بينما الاعتماد على الخبرات المحلية يولد الممارسات الايجابية، والتعلم عن طريق الممارسة المبتكرة والتقدم التكنولوجي وهكذا فإن انخفاض الناتج الصناعي ناتج عن تأثير حركة عامل الخسائر غير المباشرة امتداد الخسارة) لاعتماده على الخبرات الأجنبية.[4]

ثانيا: أعراض المرض الهولندي: تتمثل أعراض المرض المولدي للاقتصاديات الخطية في:

- الكسل والتراخي الوظيفي في مؤسسات الدولة الربيعية .
- بطء النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة .
- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والأسمى للعملة كما يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الدولة من المنتجات الصناعية والزراعية مما يؤثر بدوره على تراجع قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري
- ضعف أداء القطاعات غير الخطية على المدى المتوسط والبعيد .
- ارتفاع الطلب على استيراد الأيدي العاملة الأجنبية .
- ضعف القدرة التنافسية للسلع الوطنية .

---

[1] موقع نون بوست ، المرض الهولندي موطن غني ومواطنون فقراء، تاريخ الاطلاع: 10/04/2025 (21:00) على الرابط: https://www.noonpost.com/11886/

[2] موقع نون بوست، نفس المرجع .

[3] حميداتو نصر، مرجع سابق، ص172.

[4] نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، مرجع سابق، ص 42.

- تؤدي وفرة الموارد الريعية إلى عدم المساواة في توزيع الدخل، بسبب العالم توسع اللامساواة بين الشعب والطبقة الحاكمة
- ضعف المؤسسات الاقتصادية وتطبيق السياسات الإصلاحية السيئة وهيمنة الحاكمة المستقلة والمستبدة التي تعمل على خدمة مصالحها الضيقة وانتشار ظاهرة الفساد.[1]

ثالثا: سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي

تتجلى آثار المرض الهولندي في مظاهر متعددة تمسّ مختلف جوانب الاقتصاد، ويصعب تحديد وصفة موحدة لمواجهته نظرًا لاختلاف السياقات الاقتصادية بين الدول. ومع ذلك، تبقى فعالية المعالجة مرهونة بإرادة صانعي القرار ومدى قدرتهم على تبني استراتيجيات مناسبة. وفي هذا السياق، سنعرض مجموعة من السياسات المقترحة في الأدبيات الاقتصادية للتقليل من حدة هذه الظاهرة والحد من تداعياتها[2]:

1. سياسات قطاع الصناعات التحويلية

انطلاقا من نظرية المرض الهولندي فان تدفق العملات الأجنبية من عائدات المورد الطبيعي يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد، وبالتالي سيسجل قطاع الصناعات التحويلية تراجعا كبيرا، ولمعالجة هذا الخلل يجب تقديم الإعانات والدعم للصناعات المحلية بهدف التقليل من التكاليف لزيادة ربحية القطاع، و بالتالي زيادة الانتاج والعمالة، كما يجب فرض زيادة في الرسوم الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية لتشجيع المنتوجات المحلية ذات ميزة التكلفة المنخفضة والسعر الأقل.

2. سياسات التشغيل

يتأثر سوق العمل بالداء الهولندي وهذا عند تراجع قطاع الصناعات التحويلية مما سيؤدي الى انتقال اليد العاملة من قطاع الصناعات التحويلية الى القطاع النفطي أو قطاع السلع غير القابلة للتبادل نتيجة ارتفاع الأجور فيها، الا أنه يمكن معالجة ذلك عن طريق تجميد الأجور في القطاع النفطي أو قطاع السلع غير القابلة للتبادل، اضافة الى تقديم دعم وتحفيزات في قطاع الصناعات التحويلية لتحسين ظروف العمل ومنع هجرة اليد العاملة.

3. السياسات الزراعية

يتراجع قطاع الزراعة أيضا بسبب الداء الهولندي نتيجة ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لذلك يجب على الحكومة تقديم الدعم و الاعانات لهذا القطاع، كدعم الأسعار لتغطية تكاليف الانتاج، أو تقديم مساعدات مالية و اعانات كالأجهزة والمعدات الزراعية لضمان استمرارية النشاط الزراعي.

4. صناديق النفط

تنقسم صناديق النفط الى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملات الأجنبية، فالأولى تعمل على وقاية ميزان المدفوعات للبدان المصدرة للنفط ضد تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يساعد على الوقاية من أعراض المرض الهولندي، كما تعمل على ادخار المبالغ الفائضة عن السعر التقديري للنفط، وعند انخفاض السعر الى ما دون سعر الأساس تساعد الأموال المسحوبة من هذه الصناديق على تسهيل الاستهلاك والاستثمار، أما صناديق المدخرات النفطية فتعمل على تأمين مصدر بديل للدخل في حال نفاذ الاحتياطي النفطي من البلد أو تراجع المزايا النسبية للنفط في الأجلين المتوسط والطويل[3].

الفرع الثالث: الأزمات النفطية العالمية

[1] مروان خليف غضب العزاوي، تداعيات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل القومي للفترة 2003-2013، مذكرة ماجستير، جامعة تكريت، المحرر، كلية الادارة والاقتصاد، 2015، ص 9.

[2] Cecilia Mussi Rodrigues, Dutch Disease in Saudi arabia?, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December, 2006, p 11-16

[3] Cecilia Mussi Rodrigues, نفس المرجع

شهد سوق النفط منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إلى غاية عام 2014 عدة أزمات حادة ناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وقد شكّلت هذه الأزمات محطات تاريخية بارزة أثّرت بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي. ويمكن إبراز أهم هذه المحطات فيما يلي: [1]

1. **الأزمة النفطية عام 1973 م** : أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.
2. **الأزمة النفطية عام 1979م** : ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية - الإيرانية حرب الخليج الأولى من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نقطية ثانية.
3. **الأزمة النفطية عام 1986م** : في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.
4. **الأزمة النفطية عام 1998م** : في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.
5. **الأزمة النفطية عام 2014م** : تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل. إذ وصل المعدل السنوي السعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل) وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م). وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.[2]

الخلاصة

من خلال تحليل مظاهر الاختلالات الهيكلية، يتبين أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل مفرط على الموارد الطبيعية دون تنويع حقيقي في أنشطتها الإنتاجية تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل الأزمات النفطية، وكذلك لآثار المرض الهولندي. وتشكل هذه الظواهر عقبة أمام الاستقرار الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة. لذا، فإن معالجتها تتطلب إصلاحات هيكلية عميقة، تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مرونتها في مواجهة الأزمات.

خلاصة المبحث:

استعرضنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للهيكل الاقتصادي، مبرزين مكوناته الأساسية والهياكل الفرعية التي تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي داخل الدولة. كما تم التطرق إلى مفهوم التحول الهيكلي باعتباره عملية ديناميكية تهدف إلى الانتقال من قطاعات تقليدية منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات أكثر تنوعًا وقيمة مضافة. وفي هذا السياق، تبين أن التحول الهيكلي السليم يشكل أرضية خصبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

كما كشف التحليل عن وجود اختلالات هيكلية حادة تعاني منها العديد من الاقتصادات، لا سيما النامية، نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع واحد، غالبًا ما يكون قطاعًا أوليًا كالنفط أو الزراعة، وهو ما يجعل هذه الاقتصادات عرضة للتقلبات الخارجية والأزمات مثل المرض الهولندي والأزمات النفطية.

---

[1] صاولي مراد بن زيدان الحاج، التنويع الاقتصاد كخيار اقتصادي مستدام لمواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر Diversification of the economy as a sustainable economic option to face oil price fluctuations in Algeria،جامعة قالمة ،جامعة مستغانم، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 1, العدد1 ،2018, ص5-6

[2] صاولي مراد بن زيدان الحاج، نفس المرجع، ص5-6

وعليه، فإن تجاوز هذه الاختلالات لا يتم إلا عبر إعادة هيكلة الاقتصاد وتوجيهه نحو المزيد من التنويع، الذي لا يُعد خيارًا تكميليًا، بل هدفًا استراتيجيًا لضمان الاستقرار والنمو المستدام. من هنا تنبع أهمية المبحث الثاني، الذي سيُخصص لدراسة التنويع الاقتصادي كرافعة أساسية لبناء اقتصاد قوي ومرن، وتحقيق تنمية مستدامة قادرة على التكيف مع التحولات العالمية.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا فعالًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة التنمية المستدامة. وتكمن أهميته في اعتماده على تنويع القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تعدد مصادر إيرادات الدولة، ويُقلل من حدة التبعية لمصدر واحد، وهو ما يُعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يسعى هذا المبحث إلى توضيح الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي من خلال التطرق إلى نشأته، محدداته، أهدافه، وأنواعه، مع تحليل العراقيل التي تقف في وجه تحقيقه والآليات الكفيلة بتفعيله. وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، على النحو التالي:

- **المطلب الأول: نشأة وماهية التنويع الاقتصادي**
- **المطلب الثاني: أشكال وأنواع التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه**
- **المطلب الثالث: عراقيل وآليات التنويع الاقتصادي**

المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي:

يُعد التنويع الاقتصادي هدفًا تنمويًا شاملًا تسعى إليه الدول من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد، عبر إحداث تحولات هيكلية تُقلل من الاعتماد على قطاع واحد، وتُوسع من قاعدة الأنشطة الاقتصادية. وتتجلى أهمية هذا المسار في مساهمته في تقوية المناعة الاقتصادية الوطنية ضد الأزمات الخارجية والتقلبات في الأسواق العالمية، إلى جانب دوره في خلق فرص العمل، وزيادة الإيرادات، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، حيث يتم التطرق في البداية إلى نشأة مفهوم التنويع الاقتصادي والتطور الذي شهده عبر الزمن، ثم توضيح مفهومه من حيث الأبعاد الاقتصادية والوظيفية، مرورًا باستعراض أهم المحددات المؤثرة في نجاح هذا المسار، وصولًا إلى بيان أهداف التنويع الاقتصادي باعتباره خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن الاقتصادي.

الفرع الأول : نشأة مفهوم التنويع الاقتصادي:

يرجع ظهور مفهوم التنويع الاقتصادي إلى ثلاثينيات القرن الماضي، حيث برز لأول مرة من خلال أعمال الباحث MacLaughlin خلال فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى. فقد استخدم آنذاك مقياس تركّز الأنشطة الاقتصادية لتفسير الفوارق في الأداء الاقتصادي بين دول أمريكا، وأظهرت دراسته أن الدول ذات التركيز الإنتاجي العالي كانت الأكثر تضررًا خلال الأزمة الواقعة بين الحربين العالميتين

وقد شكّلت هذه الأبحاث منطلقًا لاستراتيجيات التحول الهيكلي في اقتصادات أمريكا اللاتينية، التي كانت تسعى للخروج من حالة التبعية للمواد الأولية، خاصة بعد الانهيار الحاد في أسعارها وما سبّبه ذلك من أزمات اقتصادية حادة في تلك البلدان. وقد عرفت هذه الأعمال تطورًا ملحوظًا خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، حتى أصبحت تشكّل النموذج السائد للتنمية الاقتصادية إلى حدود السبعينيات.[1]

في بداياته، ارتبط مفهوم التنويع الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بأدبيات التنمية الاقتصادية، حيث اعتُبر أحد المسارات الأساسية لتطوير الاستراتيجيات التنموية. وقد نتج عن هذه المرحلة سلسلة من الدراسات التحليلية التي سعت إلى تطوير أدوات كمية لقياس مدى التقدم المحرز في جهود التنويع الاقتصادي.

[1] ميدون سيساني رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر، كتاب أعمال الملتقى الأول ، مخير تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، يوم 19 مارس 2021 ، ص 134

وتُعد أعمال Rosehstein Rodan سنة 1943، وLechief سنة 1963، حول مصفوفات الاندماج وتكثيف الروابط بين القطاعات الإنتاجية، من أبرز المحاولات النظرية التي أسست للفكر الاقتصادي المتعلق بتنويع الاقتصاد في الدول النامية.[1]

الفرع الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي:

- يُقصد بالتنويع الاقتصادي كونه يهدف إلى الحد من المخاطر الاقتصادية، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين مستويات الدخل الوطني. ويتحقق ذلك من خلال توجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات وأسواق متنوعة وجديدة، بدلًا من الاعتماد على قطاع أو سوق أو منتَج واحد فقط. وبصيغة أخرى، يمكن النظر إلى التنويع الاقتصادي باعتباره توسيعًا لمصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويعًا لمصادر الإيرادات العامة في الموازنة، أو تنويعًا للأسواق الخارجية التي تتعامل معها الدولة.
- أما من الجانب المالي، فإن مفهوم التنويع يُستخدم كأداة فعالة لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الاستثمارات داخل المحفظة المالية على مجموعة من الأدوات المختلفة، مثل الأسهم، والسندات، وصناديق الاستثمار، وكذلك النقد، والمعادن، والسلع الأساسية. ويهدف هذا التنويع إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات سوق الاستثمار، من خلال عدم الاعتماد على أداة واحدة فقط..[2]
- التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية و خدمية ، يسهم في إيجاد مصادر أخري للدخل بجوار النفط .حيث تشمل القاعدة الانتاجية قطاعات الانتاج العيني كالصناعة و الزراعة ، و القاعدة المالية قطاعات المعارف والاسواق المالية ، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة و التجارة و غيرها.[3]
- فصندوق النقد الدولي يعرف التنويع الاقتصادي بأنه: " التحول الي هيكل إنتاجي يكون أكثر تنوعا، ينطوي على إدخال منتجات جديدة أو توسعة جديدة بما في ذلك منتجات ذات جودة أعلى[4] ."
- و يري الاقتصادي **واجنر (John E. Wagner)** أنه" كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية".[5]
- على صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنويع إلى الصادرات ، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار، أو انخفاض الطالب عليها [6].
- يُعرف التنويع الاقتصادي، لا سيما عند ارتباطه بالدول الريعية، على أنه عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته، من خلال تطوير قطاعات اقتصادية بديلة غير نفطية، وتعزيز

---

[1] ميدون سيساني، نفس المرجع ، ص 134

[2] خيرة مجدوب،"**الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته** "، المركز الديموقراطي العربي، ط1، برلين - ألمانيا، أوت 2020، ص 17.16

[3] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية ، دراسة مقارنة بين الجزائر والترويج (2000- 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف، سنة 2014، ص 4

[4] عبد الحكيم عليلي واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية - دراسة الاقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)، مجلة المؤسسة المجلد : 11، العدد:1 جامعة لونيسي على البليدة الجزائر، 2022 ، ص 204

[5] عدنان فرحان الجوارين (16/10/2020) مفهوم و دواعي التنويع الاقتصادي متاح على الرابط: https://portal.arid.my تم الاطلاع في سا 18:55، 06/04/2025

[6] Martin Hvid," **Economic Diversification in GCC Countries : Past Record and Future Trends"** , Kuwait Program on Development ; Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science (LSE); London, 2013,P 4.

الصادرات المتنوعة، وتوسيع مصادر الإيرادات العامة. كما يتضمن هذا التوجه إعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة، من خلال تقليص حجم تدخل القطاع العام، وتفعيل دور القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية وتحقيق النمو المستدام.[1]

- من التعاريف السابقة يمكن توضيح مفهوم شامل للتنويع الاقتصادي وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1) : المفهوم الشامل للتنويع الاقتصادي

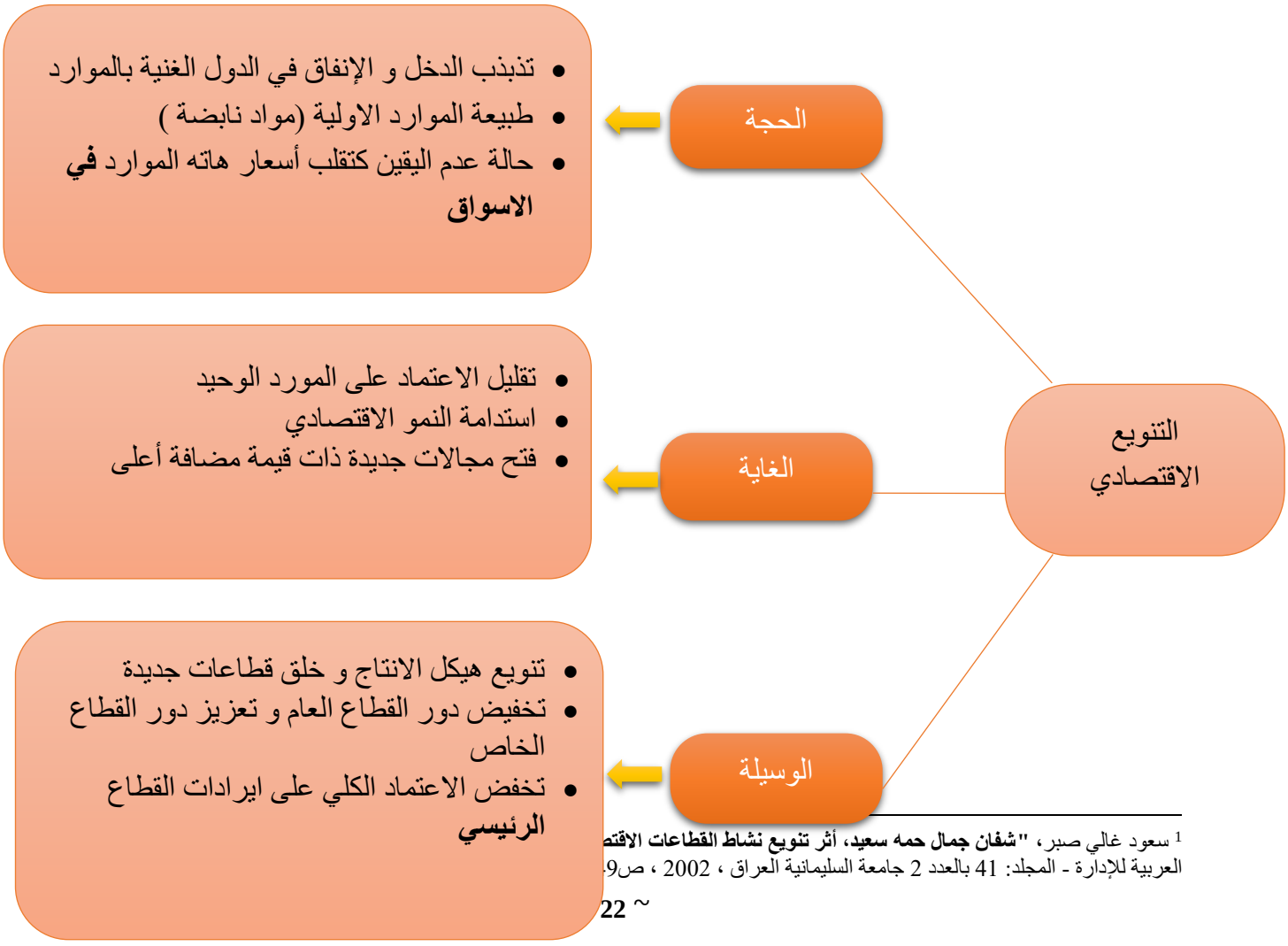

[1] سعود غالي صبر، **"شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتص**
العربية للإدارة - المجلد: 41 بالعدد 2 جامعة السليمانية العراق ، 2002 ، ص9

المصدر : نصير عبد الله عبد الحميد حفيظ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 7 العدد : 2 جامعة العربي التبسي ، تبسة (الجزائر) ص 413 .

و منه تقوم سياسات التنويع الاقتصادي في أي دولة على ثلاث ركائز ، و المتمثلة في ما يلي : [1]

1. الحُجّة (الدافع):

تنبع الحاجة إلى تبني سياسات التنويع الاقتصادي من مجموعة من الأسباب، أهمها تقلب الدخل في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة تلك التي تعتمد على صادرات المواد الأولية، والتي غالبًا ما تتسم بالنضوب وعدم الاستدامة. كما يُعد تذبذب أسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية عاملًا رئيسيًا يخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي، ما يستدعي البحث عن بدائل أكثر استقرارًا.

2. الغاية (الأهداف):

تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية، أبرزها تقليل الاعتماد على مورد وحيد، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بالإضافة إلى فتح آفاق استثمارية جديدة في قطاعات ذات قيمة مضافة، ما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويزيد من مرونته في مواجهة الأزمات.

3. الوسيلة (الآليات):

لضمان نجاح سياسات التنويع، يجب اتباع مجموعة من الآليات والإجراءات، أهمها تنويع الهيكل الإنتاجي من خلال تطوير قطاعات جديدة، والحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، مقابل تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية. كما يتطلب الأمر تقليص الاعتماد الكلي على القطاع الرئيسي، والعمل على تحقيق توازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثالث : محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورًا محوريًا في دعم النمو والتطور الاقتصادي، غير أنه يبقى مرهونًا بعدد من المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في مدى نجاحه أو فشله. وفي هذا السياق، أشار تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2006 إلى خمس فئات رئيسية من المتغيرات التي تؤثر على مسار عملية التنويع الاقتصادي، وهي كالتالي:

- **العوامل المادية**: وتشمل مستوى الاستثمار ورأس المال البشري، حيث يُعد كلاهما عنصرًا أساسيًا في دعم القطاعات الجديدة وتعزيز الإنتاجية. [2]
- **متغيرات الاقتصاد الكلي**: مثل سعر الصرف، ومعدلات التضخم، والتوازنات الخارجية، إذ تؤثر هذه المؤشرات على قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار اقتصادي يدعم التنويع.
- **المتغيرات المؤسسية:** وتشمل جودة الحوكمة، وبيئة الأعمال، والاستقرار الأمني، والتي تشكّل الأساس لجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في الاقتصاد.
- **السياسات العمومية**: خاصة السياسات المالية والتجارية والصناعية، لما لها من دور في بناء قاعدة صناعية قوية وتحفيز القطاعات غير التقليدية.

[1] زروق بن موفق، **"إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "**، أطروحة دكتوراه ، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر، ، 2019، ص 25
نفس المرجع، ص 25

- **الوصول إلى الأسواق:** ويقصد به مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مع العمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى التمويل.[1]

الفرع الرابع :أهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع إلي تحقيق مجموعة من الأهداف منها: [2]

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.
- تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد و بالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات علي عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع و الخدمات.
- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية و بالتالي زيادة القيمة المضافة ، حيث يسهم التنويع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلا إنتاجية لقطاعات أخرى.
- يسهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة ، و من ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج ، و ما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا و محليا.
- يسهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية و تخفيض الدور الحكومي للدولة
- يسهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة، و ذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة[3]

الخلاصة:

يُعد التنويع الاقتصادي هدفًا استراتيجيًا برز في الأدبيات الاقتصادية مع تزايد إدراك أهمية تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، خاصة في الدول النامية والريعية. وقد تبلور مفهومه ليعني توسيع قاعدة الإنتاج الوطني من خلال تطوير قطاعات جديدة وتقليل التبعية للموارد الطبيعية. وتتحكم في مسار التنويع عدة محددات، من بينها حجم السوق، توفر الموارد، مستوى التكنولوجيا، والبيئة المؤسسية. كما أن أهدافه تتجاوز الجانب الاقتصادي، لتشمل البعد الاجتماعي والسياسي، من خلال تحقيق التنمية المستدامة، تقليل البطالة، وتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الثاني : أشكال و أنواع التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه

تتعدد أنواع وأشكال التنويع الاقتصادي، وتختلف وفقًا للأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، حيث يتشكل هذا التنويع حسب طبيعة الاقتصاد الوطني وحاجاته التنموية. فقد يكون **تنويعًا أفقيًا** يتمثل في توسيع إنتاج سلع وخدمات جديدة ضمن نفس القطاع، أو **تنويعًا عموديًا** يرتبط بتطوير مراحل الإنتاج المختلفة من المواد الأولية إلى المنتجات النهائية. كما يمكن أن يكون داخليًا من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية محليًا، أو خارجيًا

[1] زروق بن موفق، نفس المرجع، ص 25
[2] خالد هاشم عبد الحميد،"**التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات** ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد :،29العدد: ،2جامعة حلوان – مصر ، يناير 2018ص 78
[3] خالد هاشم عبد الحميد،ظ نفس المرجع ، ص 78

بالانفتاح على أسواق جديدة ومصادر دخل متنوعة، إلى جانب تصنيفه إلى إنتاجي أو تصديري. وبهدف تقييم مدى نجاح سياسات التنويع، تم تطوير عدد من **المؤشرات الكمية والكيفية** التي تسمح بقياس درجة التركز أو التعدد في الاقتصاد، ما يُمكّن من مقارنة التجارب وتوجيه السياسات. وفي هذا الإطار، يعالج هذا المطلب أشكال التنويع الاقتصادي، وأنواعه، إضافة إلى أبرز مؤشرات قياسه.

الفرع الأول : أشكال التنويع الاقتصادي

تتنوع أشكال التنويع الاقتصادي باختلاف الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول إلى بلوغها، حيث نجد:

- **التنويع الهيكلي الإنتاجي:**

ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على إنتاج وتصدير المواد الأولية بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، مما يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، فالتنويع الإنتاجي يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا 1والمهارات، بالتالي التنمية بمعناه الاكثر شمولية[1].

- **تنويع الأسواق:**

إذ أن الاعتماد على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق ينتج عنه انخفاض في الطلب، فمن خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة يحقق الاقتصاد وفورات تمكن الاقتصاد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، كما يقلل تنويع الأسواق من التعرض للصدمات الخارجية، وعلاوة على ذلك يدل التصدير إلى أكثر 2من بلد على قدرة البلد على المنافسة الدولية.[2]

الفرع الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي:

يتضمن التنويع الاقتصادي نوعين أساسيين يساهمان في تعزيز استقرار الاقتصاد ومرونته، وهما:

- **التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي** :يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط.
- **التنويع الرأسي أو العمودي** :يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج و زيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة [3]

الفرع الثالث : مؤشرات التنويع الاقتصادي:

يتم استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس مستوى التنويع الاقتصادي، وتختلف هذه المؤشرات بحسب الهدف من عملية القياس. فمن جهة، هناك **مؤشرات نوعية** تُستخدم لتقييم مدى تنوع الاقتصاد من حيث الهيكل العام، والسياسات المتبعة، ومستوى تنوع القطاعات الاقتصادية. ومن جهة أخرى، تُستخدم **مؤشرات إحصائية** لقياس درجة التنويع بدقة رقمية، وذلك من خلال تحليل توزيع الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات على

[1] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد،5 جامعة ورقلة، ديسمبر،2016 ص: .136

[2]موسى باهي، نفس المرجع

[3] نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجربو، **"متطلبات و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة2010 – 1970 "**رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الاجازة العالية في الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العراق، ص . 68

مختلف القطاعات. يساعد هذا التمييز بين المؤشرات النوعية والإحصائية في تقديم صورة شاملة عن حالة التنويع الاقتصادي داخل الدولة، وتحديد مواطن القوة والضعف في بنيتها الاقتصادية.

أولا: مقياس التنوع الاقتصادي:

وهو عبارة عن مؤشر مركب، مبني على مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلى الإجمالي، وعلى نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد ككل، وعلى استهلاك الفرد السنوي من الطاقة الكهربائية التجارية، وأخيراً على مؤشر تركز الصادرات في الميزان التجاري حسب مؤشر[1](INC TAD)

ثانيا: مؤشر هير فندل - هيرشمان)Her finida- Hirschinan(

وهو مؤشر يمكن استخدامه لقياس مدي التنوع في الناتج المحلى الإجمالي لفترات زمنية مختلفة، ثم إجراء المقارنة للوقوف على مدى التنوع الذي تحقق في الاقتصاد مع عمليات التنمية الاقتصادية.

ويأخذ هذا المقياس الشكل التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن :

H: مؤشر هيرفندل - هيرشمال، حيث يأخذ هذا المؤشر القيمة الصفرية حينما يكون هناك تنوع كامل، والقيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع مساوياً للصفر ، وهي الحالة التي يكون فيها الانتاج متركزاً في قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية

X_i:القيمة النقدية لنشاط معين.

X:إجمالي القيمة للناتج المحلي الاجمالي.

N:عدد الأنشطة الاقتصادية.

وعلى اعتبار أن المقياس يقيس درجة التركز ، فقد استخدمت هيئة الأمم للتجارة والتنمية المقياس نفسه لتحديد مقدار التركيز في الصادرات.[2]

ثالثا: مؤشرات المزايا النسبية المتحققة (RCA)" Revealed Comparrtive Advantage "

[1] نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، مرجع سابق، ص73

[2] بشير هادي الطائي، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط والأليات دراسة كمية 2003، 2019، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 17 ، العدد 26 سنة 2021، ص 55.

بالنظر إلى أن هيكل التجارة الخارجية، خاصة في جانب الصادرات، يعد بمثابة المرأة العاكسة لهيكل الإنتاج في الاقتصاد، فإن من الممكن استخدام هذا المقياس للتعرف على درجة التركيز في قطاع التجارة الخارجية، وتحديد مدى توافر أي مزايا نسبية للصادرات، ويأخذ هذا المقياس الشكل التالي:

$$RCA = (X_i - M_i)/(X_i + M_i)$$

حيث أن :

RCA : مؤشر المزايا النسبية المتحققة.

X_i: قيمة الصادرات السلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع والخدمات.

M_i: قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة من السلع والخدمات.

وتساوي قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح، عندما تكون قيمة الواردات مساوي للصفر، مما يعني وجود نسبة كاملة لمصلحة الصادرات، فيما تكون قيمة هذا المؤشر مساوية لـ (1) حينما تكون قيمة الصادرات صفراً وبالتالي يظهر عدم توفر أي مزايا للصادرات على الإطلاق .

وبما أن هذا المقياس لا ينطبق الا على قطاع التجارة الخارجية فقط، فإن من الممكن استخدام قياس هيرفندل - هير شمال للتطبيق على مدى التنوع في هيكل الناتج المحلى الاجمالي، في حين يمكن استخدام المقياسين عند التطبيق على قطاع التجارة الخارجية والاستفادة من النتائج التي يمكن الحصول عليها في تحديد مدى التنوع في هيكل الاقتصاد الوطني[1]

رابعا: مؤشر معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية

يفيد هذا المؤشر في تحديد مدى التباين في الانتاجية القطاعية النسبية، فيما بين القطاعات المختلفة، ما يساعد على التعرف على مستوى التنوع الاقتصادي ومستوى الكفاءة في حشد الموارد والاستثمارات على الوجه المطلوب.

ويتم التدليل على ذلك من اتساع الهوة بين نسبة العمالة في القطاع الانتاج الأولي وبين نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلى الاجمالي من ناحية، وبين نسبة العمالة في بقية القطاعات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلى الاجمالي من ناحية أخرى، وهو ما يشير إلى مدى وجود الخلل أو التنوع الهيكلي كنتيجة لمدى التباين في الانتاجية القطاعية النسبية.

ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\text{الانتاجية القطاعية النسبية} = \frac{\text{نسبة مساهمة القطاع في هيكل النتاج نسبة معينه t}}{\text{نسبة مساهمة القطاع في هيكل العمالة في نسبة معينة t}}$$

[1] نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، مرجع سابق، ص74

$$\text{معامل تباين الإنتاجية القطاعية النسبية} = \frac{\text{الانحراف المعياري في النسبة t}}{\text{المتوسط الحسابي في النسبة t}}$$

وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على ارتفاع كفاءة الاستثمارات وارتفاع الكفاءة في تخصص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يدل على درجة اعلى من التوازن في الهيكل الاقتصادي[1]

خامسا: مؤشر معامل جيني Gini Coefficient

وهو قياس معيار للتفاوت في توزيع الدخل يحسب بالرجوع إلى ابتعاد التوزيع الفعلي للدخل عن حالة المساوة التامة لهذا التوزيع.

ولقد تم تكييف هذا المؤشر لاستخدامه في العديد من الدراسات المتعلقة بإظهار التأكيد الإحصائي لظاهرة التركز السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية في البلدان النامية، ويمكن صياغته كما يلي:

$$G = \sum_{1}^{n} (\frac{m}{M})^2$$

حيث إن:

G:تشير إلى معامل التركيز السلعي.

m: تعني قيمة الواردات أو الصادرات من السلعة.

M: تشير إلى إجمالي قيمة الوردات أو الصادرات السلعية.

n : أخذت من معيار التصنيف الدولي للتجارة الخارجية عند دليل 3 ديحيث، وهي تساوي 150.

وبحيث تتحدد قيمة الحد الأدنى لمعامل جيني عند $(\sqrt{\frac{100}{n}})$وهذه القيمة تقع بين الصفر وبحيث تتحدد قيمة الحد الأدنى لمعامل جيني عند والواحد الصحيح، وإذا ضربت في المائة تقع بين الصفر والمائة، وإذا كانت قيمة معامل جيني مساوي للمائة دل ذلك على وجود تركيز تام في الصادرات والواردات السلعية بحسب الاحوال ويمكن تكييف هذا المؤشر لإظهار اللاتنوع الاقتصادي التركيز الاقتصادي في هيكل الاقتصاد الوطني وذلك عند تعريف m في معادلة معامل جيني بأنها تشير إلى مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد أما M تعني قيمة الناتج المحلى الاجمالي في هذا الاقتصاد.[2]

سادسا: مؤشرات أخرى تدل على التنويع الاقتصادي:

[1] نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، مرجع سابق، ص75

[2] نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، مرجع سابق، ص76

يمكن الاستناد إلى المؤشرات و المقاييس الآتية لتقويم سياسات التنويع الاقتصادي و تقدمها :

- معدل درجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية ، مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي. فضلا عن نمو و/ أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن و يجري التقويم على أساس الظروف الأولية ،وهو يختلف من بلد إلي آخر و من المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ، و يتفرد فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع ، و من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس و يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات و العناصر المكونة للصادرات من المواد الأولية علي زيادة التنوع الاقتصادي ، علي أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط.
- مقاييس أخري: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلي الإيرادات ،و نسبة مساهمة القطاع الخاص العام إلى الناتج المحلي الإجمالي .و ملكية الأصول بين القطاع الخاص و العام ، و مقاييس الإنتاجية ، و مقاييس تنوع وجهة الصادرات ....الخ[1]

الخلاصة:

يتخذ التنويع الاقتصادي أشكالًا متعددة، أهمها: التنويع الأفقي، الذي يركز على التوسع في إنتاج سلع مشابهة، والتنوع العمودي، الذي يعزز سلاسل القيمة عبر مراحل الإنتاج. أما من حيث الأنواع، فيمكن تصنيفه إلى تنويع قطاعي، جغرافي، أو تنويع في مصادر الدخل العامة للدولة. ولقياس درجة التنويع، تم تطوير مجموعة من المؤشرات، أبرزها مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) ومؤشر التركز الاقتصادي، حيث تعكس هذه الأدوات مدى التوازن أو التركز في بنية الاقتصاد.

المطلب الثالث : عراقيل و آليات التنويع الاقتصادي

تُواجه سياسات التنويع الاقتصادي جملة من التحديات والعوائق التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، لا سيما في الدول النامية، والتي غالبًا ما تعاني من **الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية**، وضعف في البنية التحتية، إضافة إلى **محدودية القدرات البشرية والمؤسسية** .وتُعد هذه العراقيل من بين أبرز الأسباب التي تؤدي إلى بطء التحول الهيكلي وضعف التنوع في مصادر الدخل القومي. إلا أن تجاوز هذه التحديات يقتضي اعتماد **آليات فعّالة** تتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، من بينها :**تحسين مناخ الاستثمار**، و**تطوير التعليم والتكوين المهني**، و**تعزيز دور القطاع الخاص**، إلى جانب تبنّي **سياسات اقتصادية مرنة ومندمجة** تواكب التحولات المحلية والدولية. في هذا الإطار، يتناول هذا المطلب تحليلًا للعراقيل التي تعترض التنويع الاقتصادي، متبوعًا باستعراض الآليات الكفيلة بتجاوزها لضمان إنجاح مسار التنوع وتحقيق التنمية المستدامة..

الفرع الاول : عراقيل التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي أحد الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويختلف جوهريًا عن مبدأ التخصص الاقتصادي الذي يقوم على استغلال المزايا النسبية للدولة، من خلال تركيز الإنتاج والتصدير على عدد محدود من السلع أو الخدمات، غالبًا ما تكون مرتبطة بالموارد الطبيعية أو القدرات التقنية الخاصة.

[1] نوري محمد الكصيب، **"التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، و لعنة الموارد، و عدم اليقين)"** ، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية ، مصر ،2016ص 25، 26

ورغم ما يوفره هذا التخصص من كفاءة قصيرة الأجل، إلا أنه قد يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية والمخاطر المرتبطة بتذبذب الأسواق العالمية.

ويُعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب، من بينها: [1]

- **فقدان السوق لمنتج تقليدي** : قد يؤدي إدخال منتج جديد إلى المنافسة الى فقدان السوق لمنح تقليدي ذي قيمة عالية . مما قد يؤدي ذلك إلى انخفاض ايرادات التصدير للبلد . أي احتمال أن المنتج الجديد قد يخفف من قيمة المنتج التقليدي.
- **زيادة المعروض من المنتج الجديد** : إذا أدي التنويع الأفقي إلي ارتفاع المعروض من المنتج الجديد ، فإنه سيخفض في السعر بالسوق ليس فقط للمنتج الجديد ، و يمكن حتي أن يشمل سلع و منتجات غيره مما قد يتسبب في إحداث أزمات بالسوق
- **استثمارات إضافية** : يتطلب التنويع الرأسي على وجه الخصوص ، أن يستثمر البلد في البحث و التطوير للقيام بعمليات التصنيع جديدة . و قد لا تكون هناك موارد متاحة لدعم ذلك الاستثمار مما قد يوفر فرصة إنتاج منتجات جديدة دون المستوى الأمثل . أي بمعني إطلاق منتج جديد تحت هذه الشروط يمكن أن يؤدي بسهولة إلى فشل المنتج.
- **الدخول إلى سوق جديدة يمكن أن يكون مكلفا** : إن الدخول إلى سوق أجنبية جديدة أمر محفوف بالمخاطر فهي غير مألوفة و قد تتطلب استثمارا في التنمية البشرية و بناء القد ارت المؤسسية و البنية التحتية . و ممكن أن يكون هناك قصور آخر هو فشل البلد و فهم السوق الجديدة و كيف التعامل معه

الفرع الثاني : آليات التنويع الاقتصادي

تتباين آليات التنويع الاقتصادي من دولة إلى أخرى، وذلك تبعًا لاختلاف الظروف الطبيعية، والخصائص الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسساتية لكل بلد. غير أن هناك مجموعة من الآليات المشتركة التي أثبتت فعاليتها في دعم سياسات التنويع، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي: [2]

- تفعيل دور القطاع الخاص يلعب القطاع الخاص دورًا حيوياً في عملية التنويع الاقتصادي، حيث يسعى بشكل أساسي لتحقيق الربح وضمان الاستمرارية. هذا يدفعه إلى البحث المستمر عن كيفية توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأعلى جودة ليناسب رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
- برامج الإصلاح الاقتصادي: تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي محركًا أساسياً لعملية التنويع الاقتصادي. يعزز استمرار تنفيذ هذه البرامج في الأبعاد المالية، النقدية، والتجارية الجهود المبذولة نحو التنويع الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل لتعزيز التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل الحاجة الملحة لمصادر تمويل خارجية في الدول النامية. يتم تفضيل الاستثمار المباشر على القروض الأجنبية نظرًا لتجنب التكاليف والمخاطر المرتبطة بالديون الخارجية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تسهم في توفير منتجات للسوق المحلية والدولية، وبالتالي تحد من الاعتماد على الاستيراد وتعزز الصادرات.

[1] آمنة بن حدو، "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات الغير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية** – "أطروحة الدكتوراه، تخصص: مالية و إدارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب،2019، ص7

[2] يوسفات ،النعماوي ، بابا أحمد ، أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية - تجربة المملكة العربية السعودية، ص 19-20

- استغلال مصادر الطاقة المتجددة يعتمد الاقتصاد الجديد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وهي مصادر لا تنضب وتسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية[1]

الخلاصة:

يواجه التنويع الاقتصادي جملة من العراقيل، تتنوع بين عراقيل داخلية مثل ضعف البنية التحتية، وقصور السياسات الاقتصادية، وتدني مستويات التعليم والتكوين، وعراقيل خارجية تتمثل في تقلبات الأسواق العالمية، والاعتماد على صادرات المواد الخام. ولمواجهة هذه التحديات، يجب تبني آليات فعالة، من بينها: دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، تحسين مناخ الأعمال، تنويع الشركاء التجاريين، وتبني سياسات تعليمية وتكوينية تواكب متطلبات التحول الهيكلي.

خلاصة المبحث الثاني:

يّن هذا المبحث أن التنويع الاقتصادي يُمثل خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لبناء اقتصاد قوي، مستدام ومرن أمام الأزمات، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على قطاع واحد كالمحروقات. وقد تبلور المفهوم عبر مراحل تطوره، ليصبح أحد أهم أهداف السياسات التنموية الحديثة. وتعددت أشكاله وأنواعه، وتطورت أدوات قياسه لتواكب التحولات العالمية. إلا أن تحقيقه يواجه عدة عراقيل تستوجب إصلاحات هيكلية عميقة وآليات مدروسة، تتكامل فيها السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، والتعليمية، بما يضمن تحقيق تنمية شاملة متوازنة.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الصناعية لتحقيق التنويع الاقتصادي

يُعد القطاع الصناعي من المحاور الأساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، نظرًا لدوره المحوري في تحقيق النمو المستدام، خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا. ومن هذا المنطلق، تسعى الدول، ولا سيما النامية منها، إلى تبني استراتيجيات صناعية متكاملة تُسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية. وتشمل هذه الاستراتيجيات دعم الصناعات التحويلية، تشجيع الاستثمار الصناعي، تطوير البنية التحتية الملائمة، وتحسين التكوين والتأهيل المهني.

وتنقسم محاور هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول: ماهية الاستراتيجية الصناعية

المطلب الثاني: التخطيط الصناعي

المطلب الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية الإستراتيجية الصناعية

تُعد الاستراتيجية الصناعية أداة أساسية تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية لقطاعها الإنتاجي. فهي تمثل إطارًا موجّهًا يحدد الأولويات الصناعية، ويوجه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة، مع دعم الابتكار، تطوير المهارات، وتحسين البنية التحتية. وتأتي هذه الاستراتيجية استجابةً لحاجة الاقتصاد إلى التنويع، تقليص التبعية للموارد الطبيعية، وتحقيق نمو مستدام وشامل.

ويهدف هذا المطلب إلى توضيح الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الصناعية من خلال الفروع التالية:

[1] يوسفات ،النعماوي ، بنفس المرجع

الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية الصناعية و يتناول المفهوم العام للاستراتيجية الصناعية، ودورها في رسم سياسات تنموية متوسطة وطويلة المدى لتنشيط القطاع الصناعي.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للاستراتيجية الصناعية في الدول النامية ويُسلط الضوء على المرتكزات التي تقوم عليها هذه الاستراتيجيات، مثل دعم التصنيع المحلي، تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز الصادرات.

الفرع الثالث: أهداف الاستراتيجية الصناعية يوضح الأهداف التنموية والاستراتيجية المرجوة، مثل تعزيز القيمة المضافة، تحسين ميزان المدفوعات، وتوسيع فرص العمل.

.

الفرع الأول: مفهوم الاستراتيجية الصناعية

تُعتبر الاستراتيجية الصناعية من المفاهيم المركزية في السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي التوقف عند مختلف تعريفاتها لفهم مضمونها وأهدافها:

- تُعتبر الإستراتيجية مفهوماً قديماً استخدم في الحروب، وتُعرف بأنها مجموع القرارات والأعمال التي تتعلق باختيار الوسائل وتعبئة الموارد المتاحة لأجل تحقيق هدف أو أهداف معينة. وعليه فالإستراتيجية هي فن استعملت أصلا في الحياة العسكرية ثم السياسية، وبذلك تعني فن القيادة وتنسيقها، وتحديد الأهداف والقوة والاتجاه الرئيسي للحركة، ثم انتشر استخدامها في ميادين أخرى منها الاقتصاد.[1]
- الإستراتيجية الصناعية هي "ترجمة لأهداف الإستراتيجية العامة للدولة، التي تعكس مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الصناعي، وكلما قامت الإستراتيجية الصناعية بتلبية هذه الأهداف كانت أكثر ملاءمة لهذه الفترة ولهذا المجتمع[2]."
- كما تعرف على انها "النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات من أجل تحريك عجلات التنمية الاقتصادية" في المجال الاقتصادي[3]
- و عرفت على أنّها "مجموعة من التدخلات الحكومية التي تسعى إلى دعم أو تطوير صناعات محددة (عادة الصناعات التحويلية). إلاّ أنّ الاستخدام الحالي للمصطلح أصبح واسعا ؛ إذ أصبحت تتعلق بتنسيق مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة، اقتصادية واجتماعية وبيئية[4]."
- و تعرف على انها "وضع خطة لقطاع الصناعة، تُغطي الجوانب المختلفة للقطاع من حيث الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له ومشاكله التسويقية والتمويلية، إلى جانب الدراسات الفنية الخاصة بأساليب الإنتاج وامكانيات الإفادة من الموارد المحلية، وصيانة برامج ائتمانية تضم عددا من المشروعات المتكاملة اللازمة لتوّسع القطاع الصناعي في المستقبل ورسم برنامج زمني لتنفيذها مع تحديد المسؤوليات التنفيذية للأجهزة المختلفة التابعة للقطاع[5]."

---

[1] جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "**الاقتصاد الجزائري : 50 سنة من الاستقلال**"، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، ،2012ص.153

[2] خالد مصطفى قاسم، "**الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر،2006، ص86

[3] زغيب شهرزاد، "**إستراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة ،1967-1989**"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، ،1992ص.

[4] Chris Rhodes, « **Industrial Strategy** », House of Commons Library,UK, August 2019, p04

[5] طلعت الدمرداش، "**التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**"، الطبعة الثالثة، مكتبة القدس. الزقازيق-دار النهضة العربية، القاهرة. مصر، ،2008، ص85،86.

●بناءً على التعريفات السابقة، يمكن فهم الاستراتيجية الصناعية على أنها خطة شاملة ومترابطة من الإجراءات والسياسات تهدف إلى توجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق تنمية صناعية مستدامة على المدى البعيد. وتتميّز هذه الاستراتيجية بمرونتها، حيث تختلف من بلد إلى آخر حسب خصوصياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تتغير وفقًا للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للاستراتيجية الصناعية في الدول النامية

تقوم الاستراتيجية الصناعية في الدول النامية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تجاوز التبعية الاقتصادية وتحقيق تنمية صناعية متوازنة ومستدامة. ومن بين هذه المبادئ: تعزيز الاستقلال الإنتاجي، تشجيع الصناعات التحويلية، توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، الاهتمام بتأهيل اليد العاملة وتطوير التكنولوجيا، إلى جانب العمل على تقليص الفجوة الصناعية بينها وبين الدول المتقدمة. وتعتمد هذه المبادئ بدرجات متفاوتة وفقًا لخصوصية كل دولة وإمكاناتها المتاحة[1]:

●حتمية تطابق الإستراتيجية الصناعية مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأن يتم صياغتها بعد تشخيص الواقع الاقتصادي لوحدات الإنتاج الصناعية بحيث تأخذ في الحسبان كافة المشاكل والم ارحل وواقع المجتمع بصفة عامّة والمجتمع الصناعي بصفة خاصة.

●أن تعكس الإستراتيجية الهدف الرئيسي الذي يُمثل جوهر عملية التقدم الصناعي والذي يُعّد في حّد ذاته حجر الزاوية الذي يتم الارتكاز إليه عند تحديد السياسات الصناعية والأهداف الخاصة بنمو فروع القطاع الصناعي.

●أن تعكس الإستراتيجية الصناعية نفس المدى الزمني لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعلى التوازي مع إستراتيجيات التنمية المنفذة بقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى وذلك تفاديًا للاختلافات والاختناقات التي يمكن أن تحدث في القطاع الصناعي ومن ثّم ضمان تحقيق الاستمرارية للنمو.

●إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية تسعى لإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني لكسر الجمود الناشئ من الاعتماد على قطاع أولي وحيد قائم على إنتاج المواد الأولية والمواد الخام في قطاع الزراعة أو التصدير أو استخراج البترول ومن ثّم فإّن الإستراتيجية الصناعية في هذه الأحوال لابد وأن تبنى على أساس تنمية المجتمع الصناعي ليتسنى له القدرة على التحرك الذاتي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتحقق ذلك فإن الإستراتيجية الصناعية تصبح المحور الرئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يكون القطاع الصناعي هو القطاع القائد لقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

●صياغة إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تحتويه من أهداف بصورة تضمن التفاف أكبر عدد ممكن من الأفراد والطبقات الاجتماعية لتنفيذ هذه الإستراتيجية ولن يتأتى ذلك إلا بإبراز المصالح المباشرة التي يمكن أن تعود على هؤلاء الأفراد والجماعات والطبقات عند تحقيق أهداف الإستراتيجية.

●الصياغة السليمة للإستراتيجية الصناعية يعتمد إلى حد كبير على كل من الاختيار الموفق لنمط النمو الصناعي المحقق لأهداف الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها للوصول إلى هذه الأهداف؛ لذلك تلجأ الدول النامية إلى أسلوب التخطيط الصناعي الذي يأخذ في الحسبان كافة الجوانب والعناصر اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة ويراعي أوضاع القطاعات الأخرى العاملة في الاقتصاد الوطني بخلاف القطاع الصناعي.

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص.89-8

- اتصاف إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوضوح الرؤية التي يكفلها طول المدى الزمني، وذلك لكي يتسنى صياغة إستراتيجية صناعية لتغطي نفس الفترة الزمنية مع الإستراتيجيات المتبعة بالقطاعات وبذلك يتحقق الاستمرار لعملية النمو وتلافي الاختناقات التي يمكن أن تحدث في القطاع الصناعي لقصور التنمية بالقطاعات الأخرى.

ومنه لكي تكون الاستراتيجية الصناعية فعّالة وتواكب التطورات العالمية، من الضروري أن تنطلق من فهم شامل للواقع الاقتصادي، يأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي، وظروف الحاضر، وما قد يحمله المستقبل. فهذه الخطوة ضرورية قبل البدء بأي تخطيط صناعي.

الفرع الثالث: أهداف الإستراتيجية الصناعية

يهدف التخطيط الاستراتيجي الصناعي في جوهره إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، يُساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستويات الدخل عبر مختلف مناطق البلاد. ومن هذا المنطلق، تسعى الاستراتيجية الصناعية إلى إحداث تحوّل تدريجي في هيكل الاستثمار والإنتاج على المدى البعيد، من خلال مجموعة من الأهداف الأساسية، نذكر منها ما يلي:

- رفع معّدل البحث والتطوير في القطاع الصناعي، وتنمية النطاق التكنولوجي للمؤسسات الصناعية؛
- رفع مستوى الإنتاجية في المؤسسات والقطاعات والمناطق الصناعية التي تتخّلف عن نظيرتها في البلاد بشكل خاص وعن الاقتصاديات المتقدمة بشكل عام؛
- زيادة مستوى إحلال الواردات، بهدف تحسين الميزان التجاري للدولة؛
- زيادة تنويع ومستوى صاد ارت الدولة، لاسيما في القطاعات الرائدة عالمياً؛
- تحسين الإنتاجية في مختلف أنحاء الدولة واعادة التوازن للاقتصاد؛
- تعزيز الصناعات التحويلية التي تراعي البيئة وكفاءة استهلاك الموارد المتاحة.[1]

الخلاصة:

تُعبر الاستراتيجية الصناعية عن رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي ضمن إطار زمني محدد، من خلال توجيه الموارد وتنسيق الجهود لتحفيز النمو الصناعي. في الدول النامية، ترتكز هذه الاستراتيجية على مبادئ أساسية مثل تعزيز القيمة المضافة، وتشجيع الصناعات التحويلية، ودعم الابتكار. كما تتعدد أهدافها بين تنمية القدرات الإنتاجية، تقليل التبعية للخارج، وتحقيق العدالة الجهوية والاجتماعية.

المطلب الثاني: التخطيط الصناعي

تسعى الاستراتيجية الصناعية إلى تعزيز التنمية الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التخطيط الفعّال وتنسيق السياسات والمشروعات الاستثمارية بشكل يرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ويُعتبر التخطيط الصناعي أداة مركزية لتوجيه الإنتاج، تحديد الأولويات القطاعية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

[1] لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية و مساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة البشير الابراهيمي، برج بعريريج، الجزائر ، 2020/2019، ص20

ويتناول هذا المطلب المحاور التالية:

الفرع الأول: تعريف التخطيط الصناعي حيث يُعالج المفهوم العام للتخطيط الصناعي باعتباره عملية منهجية تهدف إلى تنظيم وتوجيه النشاط الصناعي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، ضمن إطار زمني معين.

الفرع الثاني: الأهداف والأهمية يوضح الغايات المرجوة من التخطيط الصناعي، مثل تطوير الهياكل الإنتاجية، رفع القيمة المضافة، والحد من التبعية الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في استشراف مستقبل الصناعات الوطنية.

الفرع الثالث: تخطيط الاختيار بين الصناعات الذي يتناول آليات تحديد أولويات الاستثمار الصناعي، بناءً على معايير الجدوى الاقتصادية، الإمكانات المتوفرة، وحاجات السوق المحلي والدولي، مع مراعاة التوازن الجهوي والاستدامة.

الفرع الأول: تعريف التخطيط الصناعي

يعد التخطيط الصناعي "وسيلة علمية وعقلانية لتنظيم سلسلة من العمليات المترابطة والمتعاقبة ووضع الأولويات لها لبلوغ غايات وأهداف مقررة مسبقا للقطاع الصناعي ضمن إستراتيجية معينة وخلال فترة زمنية محددة، مع تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف. وبهذا المعنى، فالتخطيط الصناعي لا يمكن أن يُنظر إليه كغاية بحد ذاتها، بل إنه وسيلة متكاملة وأداة عقلانية لبلوغ أهداف قابلة للتحقيق في ظل الظروف الموضوعية المتواجدة في الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي نفسه[1]."

يتضمن التخطيط الصناعي عمليات معقدة متشعبة ومتكاملة في الوقت نفسه، تهدف إلى ضمان تحقيق التناسب الأفضل بين الفروع الصناعية مع بعضها، من جهة، وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، من جهة ثانية. ويتم ذلك من خلال الآتي:

- تأسيس مشاريع صناعية جديدة؛
- توسيع مشاريع صناعية قائمة؛
- تحسين نسب الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة؛
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي والفني للوحدات الصناعية؛
- تنظيم مقدار الوفورات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها العمليات الإنتاجية لتلك المصانع؛
- تقليل تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية.[2]

كما يستهدف التخطيط الصناعي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة –الطبيعية والمالية والبشرية- عن طريق إيجاد التناسب الأمثل في معادلة مزج عناصر الإنتاج للوصول إلى أفضل البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المقّدرة للقطاع الصناعي[3].

الفرع الثاني: الأهداف و الأهمية

[1] صباح كجةجي، **"التخطيط الصناعي في العراق: أساليبه- تطبيقاته وأجهزته للحقبة(1921-1980)** "الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002،ص19

[2] صباح كجة، المرجع نفسه، ص20

[3] لبنى ناصر، مرجع سابق،ص23

تبرز أهمية التخطيط الصناعي كأداة علمية لتنظيم استخدام الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الصناعية، ما يطرح تساؤلات جوهرية: لماذا يُعد التخطيط الصناعي ضروريًا؟ وما الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؟

1. أهداف التخطيط الصناعي:

يستهدف التخطيط الصناعي كأداة لتحقيق التنمية الصناعية، الوصول إلى مجموعتين أساسيتين من الأهداف هما [1]:

أ.**أهداف إستراتيجية شمولية:**

هي التي ترتبط بالاقتصاد الكلي وبالفعاليات الرئيسية أهمها:

- تغيير هيكلية القطاع الصناعي وتطويره وتوسيعه؛
- إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة في عمليات الإنتاج؛
- تطوير المهارات الفنية والاقتصادية للكوادر العاملة في الصناعة؛
- تخطيط التوطن الصناعي وتوزيع المشاريع الصناعية إقليمياً واقتراح السياسات اللازمة لتجنب تلوث البيئة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة وجذب الاستثمارات الخارجية؛
- التخطيط للتعاون الإقليمي والدولي في مجال التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا.

ب. **أهداف تجزيئية دقيقة:**

وهي التي ترتبط بالمشروع الصناعي وبالوحدات الإنتاجية الصناعية، وأهمها:

- تحسين كفاءة استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة والوصول إلى الحدود التصميمية القصوى لها بأسرع وقت ممكن؛
- تحسين وترشيد استخدام المدخلات للعمّلية الإنتاجية من مواد أولية مما يحقق أكبر عدد من المنتجات وباستخدام أقل كمية ممكنة من المدخلات؛
- ضمان استمرار إنتاج السلع المصنعة بالنوعية المطلوبة وتطوير جودتها إلى الأحسن باستمرار؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق أكبر فائض اقتصادي ممكن دون التضحية بنوعية وجودة السلع المنتجة؛
- الاهتمام بالبحث والتطوير الصناعي والاستفادة من نتائجها في تحسين عمليات التصنيع والطرق الإنتاجية، وتطوير المعدات والآلات الصناعية باستمرار.

2. أهمية التخطيط الصناعي

يمكن تحديد أهمية التخطيط الصناعي بما يأتي[2]:

- التخطيط الصناعي وسيلة مهمة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الصناعي الكلي؛

[1] صباح كجةجي، مرجع سابق، ص27-28

[2] حميدة رابح، **"تقييم استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربتي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف بوهزة محمد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1الجزائر، 2016-2017، ص.48

- التخطيط الصناعي يُخّفف من وطأة سيطرة الاقتصاديات الزراعية التي تتسم بالتقلبات وعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بالظروف الطبيعية وتحقيق توُسع في الإنتاج الصناعي وبالتالي يقود إلى الكفاية الذاتية للدول وتحّررها من التبعية الاقتصادية؛
- التخطيط الصناعي يُحقق الاستخدام الأمثل لموارد الثروة الطبيعية والبشرية، وباستخدام المواد الأولية المحلية في الصناعة عوضاً عن تصديرها يتم تعزيز موازين مدفوعات الدول؛
- يُعد التخطيط الصناعي الأسلوب الفّعال لامتصاص واستيعاب الأيدي العاملة الإضافية؛
- يُعّزز التخطيط الصناعي العمليات التقنية والعلمية كما يوجد المحّفزات لشد الخبرات و المهارات وجذبها للبلاد؛
- التخطيط الصناعي يدعم أمن الدولة واستقرارها فهو أداة لإصلاح الخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية التخطيط الصناعي كشرط أساسي لدفع عجلة التنمية الصناعية، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات بنيوية تعيق تحقيق نمو صناعي فعّال. فدون إعداد محكم للمشروعات الصناعية وتقييم دقيق لها وتنفيذ واقعي، يصعب تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ويصبح التوسع الصناعي عملية عشوائية بدل أن يكون نتيجة تخطيط منهجي ومدروس.

الفرع الثالث: تخطيط الاختيار بين الصناعات

يختلف التخطيط الصناعي في الدول النامية عن باقي الدول؛ حيث نجد في معظم الدول النامية تدخلاً حكومياً مركزياً في توجيه النشاط الصناعي، ولكن بدرجة أقل مما هو عليه في الدول الاشتراكية. أي أن الدولة تترك مقدا اًر معيناً من الحرية للنشاط الصناعي الخاص من جهة ونوع من الحرية للأنشطة الإنتاجية الحكومية في تنفيذ الخطة المركزية وهو ما يُعرف بأسلوب مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ[1]. إذ تُواجه الدول النامية التي هي بصدد تحقيق تنمية صناعية مشكلة الاختيار بين الصناعات المختلفة، فأي الصناعات تتمتع بالأولوية؟ وفيما تتمثل قواعد الاختيار بين الصناعات؟

أولا: اختيار الصناعات الملائمة

هناك صعوبة في توجيه الجهود نحو عدد محدود من الصناعات الملائمة التي تتميز عن غيرها من الصناعات بقدرتها على تحفيز الاستثمار، نظرا لصعوبة الاختيار بين البدائل المتوفرة: صناعات هيكلية أم استخراجية؟ إنتاجية أم صناعات الاستهلاك؟[2]

أ. الصناعات الهيكلية:

من أمثلة هذه الصناعات شق الطرق وتعبيدها وبناء وتشييد المدارس والمعاهد والموانئ وإقامة محطات الكهرباء والمياه...الخ. تحتاج هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة وخبرة متخصصة وفترة من الوقت طويلة، إذ لا يمكن لدولة تصبو نحو تحقيق معدلات سريعة للتنمية إهمال هذا النوع من الاستثمار، ومع ذلك كثيرا ما توّجل الدول النامية بعضها على أساس أن عائدها الاقتصادي يفوق مقدرتها، مفضِّلة إقامة الصناعات الخفيفة التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، إلاّ أنه سرعان ما يتبين لها أّن التنمية الصناعية الطموحة لا تتحقق إلا في ظّل بناء رأس مال اجتماعي كبير.

[1] فلاح خلف الربيعي، **"الاقتصاد الصناعي"**، دار الكتب والوثائق، بغداد-العراق، 2015.
[2] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **"التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"**، الناشر قسم العلوم الاقتصادية بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية،2000، ص316-321.

ب. الصناعات الاستخراجية:

يتطلب هذا النوع من الصناعات أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية للتعرف على ثرواتها الكامنة واستغلالها بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة، من خلال إقامة العديد من الصناعات، بإقامة مصانع تكرير البترول وتنقية النحاس... وغيرها من الوحدات التي تزيد من قيم تلك الثروات، أو بتصديرها إلى العالم الخارجي وتحصيل العملات الأجنبية لاستمرار التنمية؛

ج. الصناعات الإنتاجية:

يتطلب النهوض الصناعي زيادة في صناعات الإنتاج والتي تتصف بحاجتها إلى تكوينات رأسمالية لكون معامل الاستثمار فيها مرتفعا، كصناعات الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والكيماوية والبتروكيماوية. إضافة إلى تمّيز الدول النامية بنُدرة رؤوس الأموال فيها، فإن الأسباب تدعو إلى تأجيل إقامة الصناعات الرأسمالية في الدول النامية في مراحل النمو الأولى إلى مراحل لاحقة؛ إلا أّن بعض الاقتصاديين يرون أّن الصناعة في الدول المتقدمة بلغت درجة عالية من التقدم، فإنه بالمقابل على الدول النامية دخول الميدان طالما توّفرت مقوماته من مواد أولية ومصادر طاقة والسوق، إضافة إلى الآلات والمعدات المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة ذات الجودة العالية، بادئة بالصناعات التي يقّل فيها معامل الاستثمار، وبمرور الوقت واح ارز درجة من الكفاءة الاقتصادية أعلى تستطيع أن ترتاد صناعات أكثر تعقيدا؛

د. الصناعات الاستهلاكية:

يترتب على التنمية الاقتصادية زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، من هنا تظهر الحاجة إلى إقامة صناعات تمّد السوق بفيض من سلع الاستهلاك؛ إذ يتناسب البدء بالصناعات الاستهلاكية مع ظروف البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع وذلك لحاجة هذه الصناعات إلى رأس مال صغير، ودرجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية، ووقت قصير لإنتاجها، بالإضافة إلى صغر حجم المصانع وبالتالي تماشيها مع حجم السوق الضيق لهذه البلدان[1]. حيث يرى العديد من الاقتصاديين أّن إقامة صناعات الاستهلاك في الدول النامية يترتب عنها اتساع السوق مما يدعو إلى نشاط في مجالات الاستثمار الصناعي الأخرى بالأخص الصناعات الإنتاجية حتى تتفوق على الصناعات الاستهلاكية

يظهر أيضا في مسألة الاختيار بين الصناعات مفهوم قّوة الدفع إلى الأمام و قوة الدفع إلى الخلف ، فقوة الدفع إلى الأمام تتمثّل في قدرة الصناعة على خلق فرص الاستثمارات في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة. على سبيل المثال إذا أُقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للجبن. وتتمثل قوة الدفع إلى الخلف في قدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج، فمثلا إقامة مصنع للسيارات يشجع على إقامة مصنع للبطاريات والإطارات [2].من هنا يتضح أّن القطاع القائد أو الصناعة الرئيسية والملائمة هي الصناعة التي تحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع إلى الأمام والخلف في آن واحد

ثانيا: قواعد اختيار الصناعات الملائمة

[1] محمد محروس إسماعيل، **"اقتصاديات الصناعة والتصنيع: مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 1997، ص41

[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن،2007، ص98

يُعّد اختيار الصناعات التي يتعين إقامتها في الدول النامية من الأمور الصعبة؛ لذا تم تحديد عّدة قواعد تساعد على الاختيار، أهمها [1]:

- مدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج؛
- مدى اتساع الأسواق المحلية: أين يتعّين د ارسة العرض النسبي لعناصر الإنتاج في ضوء الطلب الفعلي على السلع والخدمات؛
- السياسات التي تراها الدولة ملائمة لتطويرها الاقتصادي: فقد تختار الدولة صناعات لأنها ترى أهميتها في حدود خطتها الاقتصادية؛

كما يُعّد ترتيب الصناعات التي تُعطى لها أولوية الحصول على الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفةُمختلفا من مجتمع لآخر ومن مرحلة تنموية لأخرى، وفقا لمدى وفرة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية اللازمة لذلك؛ حيث يمكن اختيار الصناعات التي تُنتج مدخلات لصناعات أو قطاعات أخرى، الصناعات التي تُوّفر عدد أكبر من فُرص العمل، الصناعات التي تحتاج أقل مستلزمات مستوردة من الخارج أو تُحّقق أكبر قدر من الصادرات...الخ [2].

وبالتالي فإّن اختيار الصناعات الملائمة لاقتصاديات الدول النامية ينطلق من درجة النجاح المتوقعة لتلك الصناعات، لتحقيق قاعدة صناعية استثمارية تعمل على توطيد أركان الصناعة وتدفع بها.

الخلاصة:

يشكل التخطيط الصناعي أداة تنفيذية مهمة لتفعيل الاستراتيجية الصناعية، حيث يساهم في تحديد أولويات الاستثمار الصناعي وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات المردودية العالية. وتكمن أهميته في ترشيد قرارات الدولة والقطاع الخاص، وتفادي التكرار والتداخل في المشاريع. كما يُساعد تخطيط الاختيار بين الصناعات على تحقيق التوازن بين الصناعات الأساسية والمكملة، بما يضمن بناء نسيج صناعي متكامل يلبّي حاجات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي

تُعد استراتيجيات التنويع الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تعتمدها الدول لتحقيق نمو شامل ومستدام، عبر تقليص التبعية لقطاع اقتصادي واحد، وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات. وتشمل هذه الاستراتيجيات توجهات مختلفة بحسب طبيعة الاقتصاد وأولوياته، من بينها **استراتيجيات التنويع المترابط وغير المترابط**، حيث يركز الأول على تطوير أنشطة إنتاجية مترابطة ضمن سلاسل القيمة، بينما يسعى الثاني إلى إدخال قطاعات جديدة غير مرتبطة بالأنشطة التقليدية. كما تندرج ضمنها **استراتيجيات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن**، التي تختلف في مدى شمولية التدخلات التنموية، إذ يعتمد النمو المتوازن على تطوير القطاعات بالتوازي، في حين يركّز النمو غير المتوازن على قطاعات قيادية تحدث تأثيرًا مضاعفًا. وإلى جانب ذلك، تبرز **استراتيجية التصنيع** باعتبارها من أهم أدوات التنويع، لِما لها من دور في تطوير الصناعات التحويلية، رفع القيمة المضافة، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية على المدى الطويل..

الفرع الأول: إستراتيجيات التنويع المترابط والغير مترابط

[1] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص325

[2] سعد طه علام، "**التخطيط مع حرية السوق**"، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة-مصر،2003، ص99-100

تُصنّف استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين: التنويع المترابط الذي يركز على القطاعات المرتبطة ببعضها، والتنويع غير المترابط الذي يشمل الدخول في أنشطة جديدة لا ترتبط مباشرة بالقطاعات القائمة[1]:

أولا: إستراتيجية التنويع المترابط:

هو التنويع الذي تعتمد فيه المؤسسة على نشاطها الأساسي، أي تدخل ميادين النشاط التي تستطيع فيها استخدام مواردها الحالية وهي نفس الفكرة التي تبنى عليها اقتصاديات النطاق كمثال على ذلك نذكر: مؤسسة تنشط في قطاع البنوك والتأمينات حيث يعتبر للميدانين مثل نقاط البيع، بصفة عامة يكون التنويع مترابط إذا استخدمت المؤسسة أجزاء من سلسلة القيمة في أكثر من ميدان نشاط وهو ما يدعم الميزة التنافسية ورفع حجم الأرباح.

ثانيا: إستراتيجية التنويع الغير مترابطة:

تقوم المؤسسة في هدف الحالة بالدخول إلى ميادين نشاط ليست لها علاقة مع بعضها البعض كما انها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي وموردها وكفاءاتها فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأي صلة، ومن أهم الدوافع لتبني هذا الشكل نجد الدافع المالي حيث تستخدم المؤسسة الأرباح المحققة في ميدان معين من أجل تمويل ميادين أخرى.

الفرع الثاني: استراتيجيات النمو المتوازن والنمو غير متوازن

تُعَد استراتيجيتا النمو المتوازن والنمو غير المتوازن من أبرز المقاربات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التنمية، وتختلفان في طريقة توزيع الاستثمارات بين القطاعات:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن:

ويقصد بها نمو كل قطاع بمعدل يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد الوطني كله، وترى هذه الإستراتيجية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق فنتيجة لكون القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كقطاع يمثل سوقا لناتج قطاع آخر. وأن الاستثمار في قطاع واحد يؤدي إلى عجز القطاع عن بيع منتجاته وبالتالي تضيق السوق[2].

ثانيا: إستراتيجية النمو غير متوازن:

تقوم هذه استراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات التخلف ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الاقتصاد الوطني بل يتخذ النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم و نمو بعض القطاعات أو قطاع رئيسي واحد يسمي بالقطاع القائد الذي يجذب بقية الاستثمارات، وبالتالي تقدم بقية قطاعات الاقتصاد[3]

الفرع الثالث: استراتيجية التصنيع

[1] نبيل جعيجع ، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية : دراسة ميدانية في مؤسسة condos للإلكترونيات برج بوعريريج، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة- الجزائر، 2007 ، ص 31،34

[2] عبد الحكيم سبعيج، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي : حالة الجزائر، 2008-1982م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، فرع اقتصادي قياسي، جامعة الجزائر، 2013-2012 ص 29

[3] مسعود ميهوب ، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحيات الاقتصادية للفترة 1990- 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017م، ص 33،32-

قد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداء على المدى الطويل مما يسمح بتحسين الإنتاج وزيادة الدخل وأعطت الأولوية لصناعات الوسطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية ومن أبرز هدف الإستراتيجيات والتي تتبعها الدول النامية من أجل تنمية قطاع صناعتها[1]:

أولا: إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: وتعتمد هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ أهمها :

- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع .
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة، وذلك من خلال تطبيقها لمجموعة من الآليات.
- حماية الصانعات المحلية من المنافسة الغير عادية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات
- تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط والناتج الداخلي الإجمالي
- تسمح بعلاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج.
- ولأن تطبيق إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تساعد في تحقيق أشكال التنويع الاقتصادي وأن تبني هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تشكل دعامة لبناء الاقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع ويتجاوب مع الصدمات.

ثانيا: استراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات : والتي تسمح كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المراد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، البرازيل.

حيث يواجه تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية منها ضعيف المستوى التكنولوجي والتقدم التقني، محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية، والقيود المفروضة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة، ويمكن التفريق بين إستراتيجيتي إحلال الواردات واحلال الصادرات من خلال:

- تحديد دقيق لصناعات الناشئة الواجب حمايتها والتأكد من توفير احتمالات تنافسية في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة
- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى السوق الخارجي بالإضافة لتحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسطية ثم الاستثمارية.
- عدم إغفال دور القطاع الزراعي[2]

الخلاصة:

[1] بن طاشي رميساء، مالوسي أحمد، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة(1990-2019)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2022، ص9-10

[2] نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد ، 12، 2017 ، ص 39-38

تتعدد الاستراتيجيات التي يُمكن تبنيها لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة. فهناك استراتيجيات **التنويع المترابط** التي تركز على القطاعات ذات العلاقة المباشرة، و**غير المترابط** التي توسّع النشاط الاقتصادي إلى مجالات جديدة. كما تختلف المقاربات بين **النمو المتوازن** الذي يسعى لتطوير جميع القطاعات بالتوازي، و**النمو غير المتوازن** الذي يركّز على قطاعات محورية لخلق ديناميكية شاملة. وتُعتبر **استراتيجية التصنيع** من أهم هذه الأدوات، إذ تُمكّن من الانتقال نحو اقتصاد إنتاجي أكثر كفاءة وتنوعًا.

خلاصة المبحث:

يُعد القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لما له من قدرة على إحداث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة. وقد أظهرت تجارب الدول النامية والناشئة أن تبني استراتيجيات صناعية مدروسة وتخطيط صناعي فعّال يُشكلان أدوات حيوية لتحقيق الأهداف التنموية. ومن خلال الجمع بين مختلف أشكال استراتيجيات التنويع – سواء المترابط أو غير المترابط، أو بين نهجَي النمو المتوازن وغير المتوازن – يمكن للاقتصاد أن ينتقل من التخصص الأحادي إلى بنية أكثر تنوعًا واستدامة. ويبرز في هذا السياق دور التصنيع كخيار استراتيجي طويل المدى لتحقيق استقلالية اقتصادية وتنمية شاملة.

خلاصة الفصل:

لقد تناول هذا الفصل الأبعاد النظرية والعملية للتنويع الاقتصادي بوصفه خيارًا استراتيجيًا لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد كالنفط أو الزراعة. انطلق الفصل من تحليل **الهيكل الاقتصادي والاختلالات الهيكلية** التي تُعيق التنمية المتوازنة، مبرزًا أهمية التحول الهيكلي كمدخل أساسي لإعادة التوازن بين القطاعات الإنتاجية.

ثم تطرق إلى **مفاهيم التنويع الاقتصادي**، حيث استعرض تطور المفهوم، محدداته، أهدافه، وأنواعه، إضافة إلى المؤشرات المستخدمة لقياسه، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه والآليات المقترحة لتجاوزها، مثل تحسين مناخ الاستثمار، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتطوير الموارد البشرية.

واختُتم الفصل بتحليل **الاستراتيجيات الصناعية كوسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي**، موضحًا أهمية وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم، مدعومة بالتخطيط الفعّال وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. كما تناول مختلف نماذج استراتيجيات التنويع، سواء المترابط أو غير المترابط، والنمو المتوازن أو غير المتوازن، مع إبراز دور التصنيع في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن التنويع الاقتصادي ليس سياسة بحد ذاته، بل هو هدف استراتيجي طويل الأمد تسعى الدول إلى تحقيقه عبر حزمة من السياسات المتكاملة، والتخطيط المحكم، والاستثمار المستدام في رأس المال البشري والمؤسساتي، من أجل بناء اقتصاد مرن يُواكب التغيرات العالمية ويُلبي الطموحات الوطنية.

الفصل الثاني:

الهيكل التطبيقي للتنويع الاقتصادي و الاستراتيجيات الصناعية في الجزائر(2000-2023)

تمهيد

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تمثل صادرات المحروقات حوالي 93% من إجمالي الصادرات، وتسهم بما يفوق 40% في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات البنك الدولي لسنة 2022. تُستخدم هذه الموارد لتمويل الإنفاق الحكومي، سواء في شكل نفقات استهلاكية مثل الأجور والدعم، أو نفقات استثمارية موجهة للمشاريع والبنى التحتية.

رغم امتلاك الجزائر لإمكانيات متعددة تؤهلها لتحقيق تنويع اقتصادي فعّال، مثل الموارد الطبيعية الغنية (كالحديد، الزنك، الفوسفات)، والمساحات الزراعية الواسعة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا، ظلت التبعية الشديدة لعائدات النفط تمثل عائقًا هيكليًا حقيقيًا، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار السياسات المالية وتذبذب النمو الاقتصادي.

تحقيق الاستقرار والنمو المستدام يفرض تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، عبر توسيع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع قاعدة الصادرات، وتوفير فرص عمل جديدة. يُعد القطاع الصناعي من أبرز هذه القطاعات بفضل دوره المحوري في تحفيز التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الأول : الهيكل الاقتصادي في الجزائر وتحدياته (2023–2000)

شهد الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية تحولات كبيرة بفعل سلسلة من البرامج الحكومية الهادفة إلى تحقيق النمو وتنويع مصادر الدخل، في ظل اعتماد مفرط على قطاع المحروقات. وقد تميزت هذه الفترة بإطلاق خطط اقتصادية متعددة لمواجهة التحديات البنيوية وتحقيق الاستقرار الكلي، غير أن النتائج بقيت متفاوتة في ظل تقلبات السوق العالمية وتراجع أسعار النفط. وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث تحليلًا لتركيبة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، وتشخيصًا لأبرز التحديات التي واجهته، خاصة تلك المرتبطة بما يُعرف بظاهرة "الداء الهولندي" وتأثير الأزمات النفطية.

المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000الى2023

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تنفيذ عدة برامج إنعاش وتكثيف للنمو الاقتصادي، استهدفت من خلالها تطوير البنية التحتية، دعم الاستثمار، وتعزيز دور الدولة في تمويل الاقتصاد. وقد توزعت هذه البرامج على ثلاث مراحل رئيسية، بدءًا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، مرورًا بالبرامج التكميلية لتدعيم النمو (2005–2014)، وصولًا إلى النموذج الاقتصادي الجديد ومخطط الإنعاش الاجتماعي (2016–2024). ويُسهم هذا المطلب في تسليط الضوء على تطور الهيكل الاقتصادي من خلال دراسة مضمون هذه البرامج وتحليل أثرها على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي :2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي :2001-2004

واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة في بداية الألفية الثالثة تتمثل في تباطؤ النمو، تراجع الاستثمار، وارتفاع العجز المالي. استجابةً لهذه الوضعية، أطلقت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، الذي هدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية، تعزيز القطاعات الإنتاجية، وضبط المالية العمومية

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تنشيط الطلب ودعم الأنشطة ذات القيمة المضافة وخلق فرص العمل، مع التركيز على ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، إلى جانب إعادة تأهيل البنى التحتية وتعزيز التجهيزات والخدمات الاجتماعية. وقد رُصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار)، وشمل سلسلة من الإجراءات الممتدة على أربع سنوات، ساهمت في إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو مسار أكثر استدامة.

الجدول رقم (1-2):الجدول الزمني لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

السنة	النشاط / البرنامج	الأهداف الرئيسية	الملاحظات
2001	انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي	تعزيز النمو الاقتصادي، تقليص العجز المالي	بدء تنفيذ إصلاحات هيكلية
2002	تطبيق إجراءات الإصلاح المالي	تحسين إدارة المالية العمومية، ضبط الإنفاق	تنسيق مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي
2003	دعم القطاعات الإنتاجية	تحفيز الصناعة والزراعة لرفع الإنتاج المحلي	تخصيص تمويلات خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
2004	تقييم منتصف المدة للبرنامج	مراجعة الإنجازات وتحديد نقاط القوة والضعف	تحديث السياسات بناء على النتائج

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات : تقرير برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وبيانات البنك الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.(2001-2004)

أ. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في أهداف نوعية و أخرى عملية

1 - الأهداف النوعية : تتمثل في : [1]

- ✓ تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة.
- ✓ تطوير المنشآت الصحية والمرافق الجوارية.
- ✓ إصلاح وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب.
- ✓ تنمية القطاع الزراعي لتقليل التبعية الغذائية، خاصة عبر إصلاح الأراضي في الجنوب.

2- أهداف عملية: تتمثل في أربعة أهداف هي:[2]

- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية كالزراعة والصيد واستغلال الموارد المالية الساحلية.
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تعزيز الخدمات العامة وتحسين البنية التحتية الحضرية والريفية بميزانية 210.5 مليار دينار.
- ✓ تقوية المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات وظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009

في فترة 2005-2009، أطلقت الجزائر برنامجًا تنمويًا يركز على دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية. جاء هذا البرنامج استكمالًا وتطويرًا للبرنامج السابق (الإنعاش الاقتصادي 2001-2004)، مع تركيز أكبر على تحسين الظروف المعيشية وتوفير بيئة ملائمة للنمو المستدام. [3]

أ. أبرز مكونات البرنامج:

- ✓ تطوير البنية التحتية الأساسية كالمواصلات، الطرق، وشبكات الكهرباء والماء.
- ✓ تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.
- ✓ تعزيز التنمية الحضرية والريفية عبر مشاريع إعادة تأهيل وتجهيز المناطق الحضرية والريفية.
- ✓ توسيع الاستثمار في شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم النمو الاقتصادي.

ب. عمليات التوسعة للبرنامج:

تميز برنامج دعم النمو (2005-2009)، الذي أطلقه رئيس الجمهورية في 8 أبريل 2005 واختتم في 31 ديسمبر 2009، بعمليات توسعية بفضل تحسن إيرادات الخزينة. شملت هذه العمليات:

- ✓ برنامج تكميلي خاص لولايات الجنوب بمبلغ 373 مليار دج (صادق عليه يناير 2006).
- ✓ برنامج تكميلي لولايات الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج (صادق عليه فبراير 2006).

---

[1] عمار عماري ، وليد محمادي ، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر " الملتقى الدولي حول : "تقييم آثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف -1 - الجزائر ، يومي 11- 12 مارس 2013، ص6-7

[2] سامية بزازي، خير الدين معطى الله ، "البرامج التنموية وأثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001 2004 "، الملتقى الدولي حول تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلو الاقتصادية و علوم التسيير ان جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، أيام 11-12 مارس 2013 ، ص 4

[3] بودخدخ كريم، **اتجاه السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر ،2001-2014**اطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، ص208

- ✓ برنامج تكميلي لبناء 270,000 وحدة سكنية لمعالجة السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.
- ✓ دعم محلي بقيمة 200 مليار دج موزع على 16 ولاية خلال الفترة 2005-2009.

ج. تحليل الفرق النوعي والكمّي بين برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو-2005 2009)

فيما يلي جدول يوضح بشكل مختصر أهم الفروقات النوعية والكمّية بين برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو.(2005-2009)

الجدول رقم (2-2): الفرق النوعي والكمّي بين برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009)

الجانب	برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	برنامج دعم النمو وتحسين الخدمات(2005-2009)
الأهداف	ركز على إعادة بناء الاقتصاد وضبط المالية العامة، دعم القطاعات الإنتاجية، وتقليل البطالة.	توسيع وتحسين جودة الخدمات العامة والبنية التحتية، وتعزيز التنمية المستدامة.
التركيز الأساسي	إصلاحات هيكلية، دعم الفلاحة والصناعة، وتطوير بعض القطاعات الإنتاجية.	تطوير البنية التحتية (طرق، ماء، كهرباء)، تحسين الصحة والتعليم، وتعزيز الاتصال.
الميزانية المخصصة	حوالي 210.5 مليار دينار مع تركيز على دعم النشاطات الإنتاجية.	ميزانية أكبر مع استثمارات مكثفة في البنية التحتية والخدمات (الرقم الدقيق يعتمد على المصادر).
التأثير الاقتصادي	بداية تحسن نسبي في النمو الاقتصادي وتقليص البطالة، مع تحديات في التنفيذ.	تحسين ملموس في الخدمات العامة والبنية التحتية، مما ساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
التأثير الاجتماعي	تحسين محدود في مستوى المعيشة، مع بقاء بعض الفوارق الريفية-الحضرية.	تحسين جودة الحياة بشكل أكبر، خاصة في المناطق الحضرية والريفية من خلال خدمات أفضل.
نقاط القوة	بدء الإصلاحات الهيكلية، دعم الإنتاج المحلي.	تركيز على التنمية الشاملة، استثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية.
نقاط الضعف	ضعف في البنية التحتية، تركيز أقل على الخدمات الاجتماعية.	تحديات في استدامة التمويل، وبطء بعض المشاريع التنموية.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات : وزارة المالية الجزائرية، تقارير تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009)، بالإضافة إلى تقارير البنك الدولي حول تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر.

الفرع الثاني: البرنامج الخماسي :2010-2014 و برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

أولا : البرنامج الخماسي :2010-2014

جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، بهدف تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي[1]، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي اجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار.

يهدف هذا البرنامج الى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة أهمها :

- ✓ الحد من البطالة و ذلك بخلق 3 ملايين منصب عمل
- ✓ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار
- ✓ تطوير الادارة و تفعيل آليات الحكم الجيد
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية.[2]

لقد جاءت التنمية البشرية ضمن أولويات هذا البرنامج، من خلال التركيز على أبعادها، كالتعليم و الصحة و العيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الاجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، اضافة الى عدة مجالات أخرى نوضحها من خلال الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (3-2) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1,666	8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010 /علام عثمان واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي 25-28 يناير 2015 شرم الشيخ جمهورية مصر العربية .

[1] علام عثمان ، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية،(2015)، ص

[2] ركراك مونية، بيدي عيساوي صورية، واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية, مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 02 العدد 04 - ديسمبر 2019، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر ، ص57

[3] ركراك مونية، مرجع نفسه، ص58

بالرغم من تخصيص نسبة كبيرة من الاعتمادات (49.5%) للتنمية البشرية و(31.5%) لتطوير البنية التحتية، فإن نسبة موجهة مباشرة للحد من البطالة لم تتجاوز 1.7%، ما قد يُفسر استمرار معدلات البطالة في الانخفاض المحدود خلال تلك الفترة. أما من حيث النمو الاقتصادي، فقد ساهمت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية نسبياً في دعم النمو، لكن بشكل غير متوازن بسبب ضعف التنويع الاقتصادي واستمرار التبعية للمحروقات.

أ. أهداف برنامج الخماسي 2010-2014:

يهدف البرنامج الخماسي 2010-2014 إلى خفض البطالة بخلق 3 ملايين منصب شغل، دعم التنمية البشرية عبر تأهيل الموارد، ترقية اقتصاد المعرفة، تحسين مناخ الاستثمار، وتطوير الإطار الإداري والقانوني للمؤسسات. كما يسعى إلى تعزيز الفلاحة، تنمية السياحة والصناعات التقليدية، وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.[1]

ثانيا : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعد برنامج توطيد النمو الاقتصادي امتدادًا للبرامج التنموية السابقة، حيث شمل عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بين سنتي 2015 و2019، وتم تمويله عبر **صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية**)حساب تخصيص خاص رقم 143-302.(

في سنة 2015، خُصص له مبلغ قدره **4079.6مليار دج**، لينخفض إلى **1894.2مليار دج** في 2016، بسبب الضغوط المالية الناتجة عن **تراجع أسعار النفط** في السوق العالمية. وقد حازت **المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية** على النصيب الأكبر من التمويل، مما يعكس استمرار الدولة في الاستثمار في البنية التحتية.[2]

تم توزيع البرنامج على **تسع قطاعات رئيسة**، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016

القطاع	2015	2016	المجموع مليار(دج)	النسبة المئوية%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3

[1] محمد بوهزة ،صباح براج: "**أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة -2001 2009** " الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2014-2001"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف،1 الجزائر ، يومي 11- 12مارس ،2013 ، ص 21

[2] القانون رقم 14-10 الصادر في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
القانون رقم 15-18 الصادر في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2		100

المصدر: القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014م المتضمن قانون المالية لسنة 2015م، والقانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015م المتضمن قانون المالية لسنة 2016م.

على الرغم من مواصلة الإنفاق العمومي في ظل الأزمة النفطية، إلا أن البرنامج واجه صعوبات حقيقية في تحقيق أهدافه لأسباب أهمها: [1]

- **انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014** أثّر سلبًا على مداخيل الدولة، مما أدى إلى تقليص في النفقات، خاصة في سنة 2016؛
- **ضعف التنويع الاقتصادي**، حيث نلاحظ أن قطاعي الصناعة والخدمات المنتجة استحوذا على نسب ضعيفة من التمويل (0.2% و0.8% على التوالي)، ما يدل على استمرار التبعية لقطاعات غير منتجة؛
- بالرغم من تركيز التمويل على البنى التحتية، إلا أن أثره كان محدودًا على **معدلات النمو والتشغيل**؛
- البرنامج لم يُحدث تحولًا بنيويًا في الاقتصاد، وظل رهينًا للإنفاق العمومي، دون تحقيق إصلاحات هيكلية حقيقية في مناخ الاستثمار أو دعم فعلي للقطاع الخاص.

أهدافه : يهدف البرنامج الخماسي 2015–2019 إلى[2] **تحسين الظروف المعيشية** والحفاظ على المكاسب الاجتماعية، مع **ترشيد الدعم الاجتماعي**، وتعزيز **التنويع الاقتصادي** خصوصًا في الفلاحة والصادرات خارج المحروقات. كما ركّز على **خلق مناصب شغل**، دعم **الاستثمار المنتج**، ورفع **نوعية التكوين والموارد البشرية**، سعيًا لتحقيق **نمو سنوي بـ 7 %**للحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة.[3]

الفرع الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016 – 2030) ومخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020 – 2024)

كان من المفترض أن يُنفذ النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016–2030) على ثلاث مراحل بهدف تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن تنفيذه الفعلي لم يتم بالشكل المخطط له، وبقي يكتنفه الغموض من حيث التفعيل والتقدّم. وبدلاً من ذلك، اعتمدت السلطات مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020–2024) كبرنامج بديل، يُركّز على معالجة الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 وتحفيز النمو عبر إصلاحات هيكلية وتنويع الاقتصاد.[4]

أولا: برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2030 – 2016) :

[1] د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس - يناير 2020، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 الجزائر.، ص52-53

[2] مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة ،2016-2001 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: ،06 جوان ،2017، ص221.

[3] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي ،2014 ص11

[4] جمات وسيلة، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علـــوم، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2023،ص130

- صودق على **النموذج الاقتصادي الجديد للنمو** في جويلية 2016، في ظل تراجع أسعار النفط، ويقوم على ثلاث مراحل[1] :
- **مرحلة الإقلاع :(2019–2016)** تحسين الجباية وتقليص عجز الميزانية.
- **مرحلة الانتقال :(2025–2020)** تدارك وضع الاقتصاد الوطني.
- **مرحلة الاستقرار :(2030–2026)** تحقيق نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة65%

أ. وسائل النموذج الجديد للنمو تتمثل في:[2]

- ✓ الحفاظ على اليسر المالي الخارجي عبر تقليص الواردات وتطوير الصادرات غير النفطية،
- ✓ تحفيز إنشاء المؤسسات،
- ✓ استكمال الإصلاح البنكي،
- ✓ وتطوير سوق رؤوس الأموال

ب. **أهدافه**: تتمثل أهدافه في :[3]

- ✓ المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي
- ✓ الانتقال الطاقوي.
- ✓ تنويع الصادرات.

ثانيا: مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي(2024 – 2020)

ويعتبر هذا المخطط نقطة تحول أو "تدارك" الاقتصاد الجزائري، وأهم محاوره تعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-2): المشاريع التنموية في اطار الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي(2024 – 2020)

الرقم	البرنامج التنموي	المراحل الزمنية	الهدف
1	دعم الاستثمار المنتج	• 2020-2021: إعداد السياسات والبرامج التحفيزية • 2022-2023: تنفيذ المشاريع الاستثمارية • 2024: تقييم النتائج وتعزيز الاستدامة	تحفيز إنشاء المؤسسات ودعم المشاريع الاقتصادية لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات.
2	تطوير البنية التحتية	• 2020-2023: استكمال البنية التحتية الأساسية (طرق، ماء، كهرباء) • 2023-2024: توسعة المناطق الصناعية والإسكان	استكمال مشاريع الطرق، الماء، الكهرباء، الغاز، الإسكان، والمناطق الصناعية.

[1] النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية ،2016 ص02
[2] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر ،2017 ص03
[3]مخطط عمل الحكومة، المرجع نفسه، ص02

3	دعم القطاع الزراعي والريفي	• 2020-2021 : دعم الفلاحة الريفية والتخطيط الزراعي • 2022-2023: تنفيذ مشاريع تحسين الأمن الغذائي • 2024: تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية	تعزيز الأمن الغذائي وتطوير الفلاحة وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية.
4	تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية	•2020-2021: تعزيز البنية التحتية الصحية والتعليمية •2022-2023: تحسين جودة الخدمات وربط الشبكات •2024: توسيع الخدمات وتحسين الفاعلية	تعزيز الصحة العمومية، تحسين الخدمات التعليمية والاجتماعية، وربط المنازل بشبكات الماء والكهرباء
5	التكوين وتنمية الموارد البشرية	• 2020-2022: تصميم برامج التكوين وتحديد المهارات المطلوبة • 2023-2024: تنفيذ برامج التكوين ومتابعة التطوير	تطوير مهارات الكفاءات الوطنية وتلبية حاجات سوق العمل.
6	تنمية القطاع الصناعي والخدمات	• 2020-2021: تحفيز القطاعات الصناعية والخدمية • 2022-2023: تنفيذ مشاريع التنويع الصناعي • 2024: تقييم الأداء وتعزيز الاستدامة	دعم تنويع الاقتصاد الصناعي، تطوير السياحة، والصناعات التحويلية.

المصدر: **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2020–2024** الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الجزائرية

في إطار برنامج مناطق الظل، تم تنفيذ أكثر من 13 ألف مشروع تنموي لتحسين أوضاع المناطق الهشة والمعزولة، بتمويل إجمالي فاق 480 مليار دج. ركّز البرنامج بشكل أساسي على فك العزلة، التزويد بمياه الشرب، الصرف الصحي، وتحسين ظروف التعليم، مع إعطاء أولوية للقطاعات الأساسية التي تمس الحياة اليومية للسكان.[1]

وبصفة عامة تهدف الرؤية الاقتصادية الجديدة إلى بناء اقتصاد قوي وعادل يقوم على تكافؤ الفرص، تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتوفير العملة الصعبة عبر دعم المصدرين والاستثمار في الأسواق الإفريقية. كما تسعى الدولة إلى تشجيع الاستثمار المنتج في الصناعة، الزراعة، والخدمات، مع منع الاستثمارات غير المربحة، والاعتماد على المواد الأولية المحلية.

تركّز السياسات الجديدة على تحسين مناخ الأعمال، رقمنة الإدارة، إصلاح النظام الضريبي، دعم الشباب وخلق فرص عمل، حماية المستثمرين الجادين، وتثمين الموارد الوطنية، مع الالتزام بالسيادة الاقتصادية دون اللجوء إلى الاستدانة.[2]

الخلاصة:

شهدت الجزائر بين 2000 و2023 اعتماد عدة برامج تنموية كبرى بهدف دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، أبرزها برامج دعم الإنعاش، النمو الاقتصادي، ومخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. ركزت هذه البرامج على تطوير البنية التحتية، دعم الاستثمار، تقليص التبعية للمحروقات، وتحسين الظروف الاجتماعية.

[1] جمات وسيلة، مرجع سابق، ص133-134
[2] جمات وسيلة، المرجع نفسه، ص134-136

ورغم بعض التحسن في المؤشرات، إلا أن الاقتصاد ظل هشًّا أمام الأزمات، مما أبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتحقيق نمو مستدام وشامل.

الخلاصة:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تطبيق عدة برامج تنموية هدفت إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، من خلال برامج الإنعاش (2001–2004)، والبرامج التكميلية لدعم وتوطيد النمو (2005–2019)، وصولًا إلى النموذج الاقتصادي الجديد (2016–2030) ومخطط الإنعاش الاجتماعي (2020–2024). وعلى الرغم من حجم الموارد المالية المسخرة، إلا أن هذه البرامج لم تنجح في تحقيق تحول هيكلي حقيقي، إذ استمر الاقتصاد في الاعتماد على قطاع المحروقات، مع ضعف مساهمة القطاعات المنتجة الأخرى، ما كشف عن محدودية فعالية السياسات التنموية المتبعة في إرساء أسس اقتصاد متنوع ومستدام.

المطلب الثاني: تشخيص الداء الهولندي على الاقتصاد الجزائري

رغم الجهود الحكومية المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية عميقة نتيجة الاعتماد الكبير على الصادرات الطاقوية. ويُعد الداء الهولندي من أبرز الظواهر التي أثّرت على الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت العائدات النفطية في إضعاف القطاعات المنتجة غير النفطية، وخلقت تبعية مفرطة للخارج. ويناقش هذا المطلب مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الظاهرة، إلى جانب تحليل انعكاسات الأزمات النفطية المتكررة على الأداء الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد.

الفرع الأول: تحليل مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بظاهرة الداء الهولندي

يُعد اعتماد الاقتصاد الجزائري المفرط على قطاع المحروقات، إلى جانب ضعف القطاع الصناعي، من أبرز العوامل التي ساهمت في ظهور أعراض العلة الهولندية ضمن بنية الاقتصاد الوطني .

لقد تطرق العديد من الباحثين والكُتَّاب إلى دراسة مسألة إصابة الاقتصاد الجزائري بالداء الهولندي من عدمها، لكن الإجابات كانت في أحيان كثيرة مختلفة بين من يؤكد هذه الإصابة وبين من ينفيها، إلا أن هناك توافق تام على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من كل أعراض الداء الهولندي، لكن على مستوى آليات نظرية الداء الهولندي فالأمر ليس كذلك[1]

فالاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة له نمط قطاعي يتسق أكثر فأكثر مع ذلك الذي تنص عليه النظرية، حيث تميز بما يلي: [2]

- ✓ النمو الهائل في قطاع المحروقات، حيث خصصت لهذا القطاع مبالغ استثمارية معتبرة، قدرت بحوالي 21مليار دولار بين سنتي 2000 -2005 وحوالي 32 مليار دولار بين 2005-2009
- ✓ نمو ملحوظ في قطاع السلع "غير القابلة للتداول"، ولا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية، والخدمات السوقية

[1] كمال الدين بن عيسى، تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف،2012 ، نقلا عن:
Samir BELL. Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en termes de régulation' 'thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2.2011,P100

[2] كمال الدين بن عيسى ، المرجع نفسه

- ✓ التراجع المستمر في القطاع الصناعي "قطاع السلع القابلة للتداول" عموميا وخاصا.

يتحدد وجود الداء الهولندي من خلال تحليل أثرين رئيسيين :**أثر الإنفاق،** الذي يُقاس عبر التغير النسبي في أسعار السلع غير القابلة للتبادل ويؤثر على سعر الصرف الحقيقي، و**أثر تنقل عوامل الإنتاج،** الذي يُقاس بنسبة التشغيل في مختلف القطاعات. ويُعد توفر أو غياب هذين الأثرين المؤشر الحاسم لتأكيد وجود الداء الهولندي أو نفيه في الاقتصاد المعني.[1]

أولا: سعر الصرف الحقيقي :

في الجزائر، سعر الصرف الحقيقي يتأثر بعدة عوامل منها سعر الموارد الطبيعية، الإنفاق الحكومي بسبب تبعية الاقتصاد للدولة، والانفتاح التجاري. الانغلاق التجاري يرفع سعر الصرف الحقيقي بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يؤثر على الاستهلاك والإنتاج. سياسات التعديل الهيكلي وتثبيت مقومات الاقتصاد أثرت أيضًا على سعر الصرف، كما أن السياسات النقدية والجبائية تلعب دورًا في تثبيته. لذا، سعر الصرف الحقيقي في الجزائر لا يتبع فقط النموذج النظري للداء الهولندي المبني على حجم التبادل التجاري.[2]

وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التطورات الحاصلة على كل من سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري خلال الفترة الممتدة بين 1999- 2006 كما يلي:

الجدول رقم (6-2): التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر: (الوحدة:% ، سنة 1999 تمثل سنة أساس)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	100	99	99	90	80	80	78	70
معدل التبادل التجاري	100	175	160	150	170	178	240	260

المصدر: كمال الدين بن عيسى، تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 02012 .1572

تشير المعطيات بين 1999 و2006 إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي بنسبة 20% رغم ارتفاع معدلات التبادل التجاري بـ 160% بفضل عائدات المحروقات، ما ينفي العلاقة الطردية التي تفترضها نظرية الداء الهولندي. ورغم استقرار سعر الصرف نتيجة تدخل الحكومة والبنك المركزي، تراجع أداء القطاع الصناعي التبادلي، مما يدل على أن انحلال التصنيع في الجزائر لا يرتبط بسعر الصرف الحقيقي، بل يُعزى إلى طبيعة الاقتصاد الريعي، وضعف الحوكمة، وانتشار الفساد الذي يعطل نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ثانيا: تنقل عوامل الإنتاج (البطالة والتشغيل):

[1] دربال عبد القادر ، مختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة -1986 ،2006 مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1 العدد 11، 2011،ص117

[2] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2 العدد1، 2019،ص22-23

يحدث انتقال لعوامل الإنتاج عندما تتحسن إنتاجية العمل في القطاع المنتعش (مثل المحروقات) والقطاع غير التبادلي، حيث ينتقل العمال أولاً من القطاع التبادلي (الصناعي والزراعي) إلى القطاع المنتعش، ثم إلى القطاع غير التبادلي. لكن هذا الانتقال الأول نادر الحدوث بسبب طبيعة القطاع المنتعش المعزولة[1].

في الجزائر تبرز إحصائيات شركة سوناطراك أن العمال المشغلين في القطاع خلال الفترة 2001- 2004 لم يتجاوز 50 ألف عامل أي حوالي 0,54% من إجمالي القوة العاملة، وهذا ما يؤكد أن قطاع المحروقات يتصف بالعبارة "منحصر" بما أنه يشغل أقل من 1% من القوة العاملة، ومن هنا فإن احتمال انتقال عنصر العمل نحو هذا القطاع يكون مُبعَدًا، مما يعني إلغاء فرضية انحلال التصنيع المباشر.[2]

إذا ما غاب هذا الفرض فإن مجال دراستنا ينحصر حول محور تنقل عنصر العمل، من القطاع الصناعي إلى القطاع غير التبادلي[3]

الجدول رقم(7-2): توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية 2011-2000 (ألف عامل)

السنوات / القطاعات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	1185	1438	1617	1780	1842	1841	1242	1136	1034
الصناعة	499	504	513	525	522	530	1194	1337	1967
القطاع غير التبادلي	3292	3520	3841	4212	4407	4631	7036	7263	6598
العمالة الإجمالية	4976	5462	5971	6517	6771	7002	9472	9736	9599

Source: IMF, country report, Algeria : Statistical Appendix»,2010, 2013 . Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 11/05/2014).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان القطاع غير التبادلي يحتل معظم العمالة ويزداد باستمرار، مع نمو في مناصب الشغل بالزراعة والصناعة، لكن انخفاض البطالة يعني أن العمال الجدد هم عاطلون سابقون وليسوا من انتقال من القطاعات الأخرى، ما يضعف فرضية الداء الهولندي. رغم بعض المؤشرات، غياب أثر الإنفاق وانتقال العمالة يُظهر أن الظاهرة غير متحققة في الجزائر. مع ذلك، تدهور الصناعة يعكس مشاكل أعمق تتعلق بسوء إدارة العائدات النفطية، ما يستدعي إصلاحات لتنويع الاقتصاد وتقوية الإنتاجية بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات.

الفرع الثاني: تحليل مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات النفطية(الازمة النفطية 2014)

[1] صادق هادي، نفس المرجع، ص24
[2] دربال عبد القادر ، مرجع سابق، ص.120
[3] صادق هادي، مرجع سابق، ص24

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق النفطية العالمية. فالأزمات النفطية، مثل انخفاض أسعار النفط، تترك تأثيرًا كبيرًا على إيرادات الدولة والاستقرار المالي. من خلال هذا التحليل، سنستعرض تأثير هذه الأزمات على الاقتصاد الجزائري وكيفية تعامل الدولة مع التحديات الناتجة عنها.

أولا: الأثار الناتجة على الجانب الاقتصادي:

أدى انخفاض أسعار النفط إلى ظهور عدة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز أبرزها فيما يلي:[1]

أ. أثر انهيار أسعار النفط بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

حيث لم تتمكن السياسات المالية المنتهجة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة من تحقيق الأهداف المرجوة، إذ ظل معدل النمو ضعيفًا، مستقراً عند حوالي 3.1% وفقًا لتقارير البنك الدولي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(8-2): يبين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
النمو	2.8	3.3	2.7	4.3	4.1

المصدر: تقرير البنك الدولي2015

الشكل رقم(1-2): منحنى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2015)

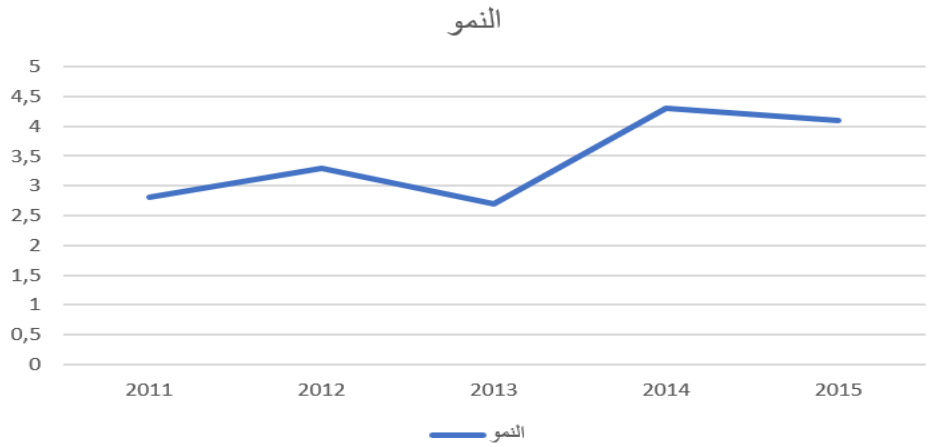

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول و المنحني السابقين نجد ان النمو الاقتصادي في الجزائر شهد تذبذبًا ولم يتجاوز 5.3%، مع توقعات بعدم تجاوز 6.3% خلال العامين المقبلين، بعيدًا عن هدف الحكومة بـ7%. يعود ذلك إلى توجيه نحو 70% من الإنفاق العام لتغطية التحويلات الاجتماعية مثل الأجور والدعم، بدلاً من بناء اقتصاد منتج. رغم نمو 4.3% عام 2014 مقابل 2.7% في 2013، انخفض نمو القطاعات غير النفطية من 7.1% إلى 1.5% بسبب

[1] عماد غزازي، تراجع و انهيار أسعار النفط الأسباب و المخاطر و الآثار الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، 28-10-2025،ص20

هبوط أسعار النفط، ما انعكس سلبًا على الاقتصاد مع تراجع النمو إلى 1.4% عام 2015، مما يؤكد استمرار اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات بشكل كبير.

ب. التذبذب في الميزان التجاري حسب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط:

يعكس الميزان التجاري الجزائري تأثره المباشر بتقلبات أسعار النفط، نظرًا لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على عائدات تصدير المحروقات. فعند ارتفاع الأسعار، يسجل الميزان التجاري فائضًا، في حين يؤدي انخفاضها إلى عجز واضح، مما يكشف عن هشاشة التوازن التجاري الوطني أمام الصدمات الخارجية. ويوضح الجدول التالي هذا التذبذب في الميزان التجاري تزامنًا مع تغيرات أسعار النفط خلال(2015-2005).

الجدول رقم(9-2): رصد الميزان التجاري خلال الفترة(2015-2005)

السنوات	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصد الميزان التجاري	24989	32532	5900	16580	26242	41490	11065	4306	-13714

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

يتضح من بيانات الجدول أن بين 2005 و2007، حقق الميزان التجاري الجزائري فائضًا كبيرًا وصل ذروته في 2007 بـ32,532 مليون دولار، بفضل ارتفاع أسعار النفط. لكن هذا الفائض تراجع تدريجيًا مع هبوط أسعار النفط عالميًا، مما أدى إلى تحول الميزان التجاري إلى عجز متزايد بلغ ذروته في 2015، مما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على صادرات المحروقات، مع غياب التنويع الاقتصادي الحقيقي:

- **الخسائر في الأرصدة العامة :**عجز الميزانية الجزائري تضاعف ليصل إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 9.8 مليار دولار في 2016 مقابل 7.23 مليار دولار في 2015)، نتيجة الاعتماد الكبير على إيرادات النفط وتراجع أسعاره، مع استمرار الإنفاق العالي، خاصة على الدعم الاجتماعي، ما يبرز حاجة لإصلاحات هيكلية وتنويع مصادر الدخل. [1]
- **العجز في الحسابات الخارجية :**في 2015، اتسع العجز في الحساب الجاري بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، ما خفض نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71%. كما تراجع احتياطي الصرف من 193 مليار دولار في 2013 إلى 143 مليار دولار في 2015.[2]
- **تراجع أرصدة صناديق الثروة السيادية :**هذه الصناديق الحكومية التي تدير الفوائض المالية والأصول تهدف لتحقيق استثمارات طويلة الأجل، لكنها تعرضت لضغوط بسبب انخفاض إيرادات النفط. [3]
- **تآكل احتياطي الصرف :**انخفاض أسعار النفط منذ 2012 أدى إلى تقلص كبير في إيرادات الجزائر، مع استمرار الإنفاق العام المرتفع، مما قد يدفع الجزائر مستقبلاً للجوء للاستدانة الخارجية إذا لم تُتخذ إجراءات لضبط المالية وتعزيز التمويل البديل. [4]

[1] عبد المجيد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية، ص 3-4

[2] عبد المجيد مرغيت، المرجع نفسه

[3] ماجد عبد الله المنيف صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد 35 ، العدد 129 ، 2009 ، الطبعة العربية 2013، ،ص 212

[4] صندوق النقد الدولي ، دليل الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، متاح على موقعhttp//www.imf.irgs guide

- **ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي :**رغم الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار منذ مطلع 2000، ظل الاستثمار المحلي والأجنبي مرتبطًا بشكل وثيق بأسعار النفط، مما يحد من تنويع الاقتصاد واستقراره. [1]

ثانيا: التحدي الاقتصادي لمواجهة أثار الأزمة النفطية 2014:

ويتمثل في التحكم في الكلفة وكتلة الأجور والحفاظ على التوازنات الاقتصادية وترشيد النفقات العمومية، وتوفير محيط قانوني ومؤسساتي ومالي ، تتضح من خلاله كيفية صرف الاعتمادات المالية الخاصة بالسياسة الاجتماعية، وإعطاء الأولوية في التحويلات الاجتماعية للفئات الأكثر ضررا في المجتمع، وهذا من جهة ومن جهة أخرى غياب شبه تام للتمويل الذاتي المفترض ان تقوم به السياسة الاجتماعية، إذ تبقى تنتظر الإعانات ومساعدات الدولة ولا تستغل قدرات المستفيدين منها وذلك من خلال المشاريع المصغرة والصناعات الحرفية التي يقوم بها مثلا المعاقين والنساء.[2]

الخلاصة

أظهر تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري أنه يعاني بوضوح من أعراض "الداء الهولندي"، حيث أدت العائدات النفطية المرتفعة إلى تراجع تنافسية القطاعات غير النفطية، خاصة الصناعة والفلاحة، وزادت من الاعتماد على الواردات. كما أن الأزمات النفطية المتكررة أثرت سلبًا على التوازنات المالية والنقدية، مما جعل الاقتصاد الوطني هشًّا أمام تقلبات الأسواق العالمية. ويبرز هذا الوضع الحاجة الملحة لتنويع القاعدة الإنتاجية وتقوية الاقتصاد الوطني بعيدًا عن المحروقات، من خلال دعم الاستثمار المحلي وتطوير القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال.

بشكل عام، أدى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية منذ عام 2012 (من نحو 112 دولارًا للبرميل إلى أقل من 45 دولارًا في 2015) إلى تقليص كبير في إيرادات الدول المصدّرة، ومنها الجزائر. هذا الانخفاض الحاد تسبب في ضغوط مالية متزايدة على الميزانية، حيث لم تعد المداخيل كافية لتغطية النفقات الأساسية مثل فاتورة الواردات وتحويل أرباح الشركات الأجنبية. ومع استمرار ارتفاع الإنفاق العمومي، قد تجد الجزائر نفسها مضطرة مستقبلاً إلى اللجوء للاستدانة الخارجية، ما لم تُعتمد إصلاحات مالية وهيكلية عاجلة.

خلاصة المبحث:

تكشف دراسة الهيكل الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000–2023 عن جهود متواصلة قامت بها الدولة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من البرامج التنموية، أبرزها برامج الإنعاش ودعم النمو، والنموذج الاقتصادي الجديد. ورغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات ظل يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وقد أبرز المطلب الأول أن مختلف البرامج الاقتصادية، وإن ساهمت في تعزيز البنية التحتية وتحفيز الاستثمار، لم تنجح في إحداث تحول هيكلي فعلي في الاقتصاد، نظرًا لضعف التنويع وتبعية النمو لمداخيل النفط. في حين أظهر المطلب الثاني أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة "الداء الهولندي"، حيث تؤدي العائدات

[1] عبد المجيد مرغيت، المرجع السابق

[2] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب، دراسة لمخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 2013، ص 07

النفطية المرتفعة إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى، كما أن الأزمات النفطية المتكررة كان لها أثر مباشر على التوازنات الاقتصادية الكبرى، مما زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

بالتالي، فإن تجاوز هذه التحديات يتطلب مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية، وتعزيز القطاعات غير النفطية، إلى جانب إصلاح مناخ الأعمال وتحقيق تكامل فعلي بين الاستراتيجيات القطاعية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية كبيرة للمحروقات، ما جعله هشًا أمام الصدمات الخارجية. ورغم محاولات التنويع منذ التسعينيات، ظل التقدم محدودًا، رغم توفر فرص واعدة تستدعي تطوير القطاعات الإنتاجية ودعم النمو لتحقيق تنويع فعّال ومستدام.

بعد أن تناولنا الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي وتحدياته العامة في الفصل الأول ، يأتي هذا المبحث لتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023. ويهدف إلى إبراز مدى تقدم الجزائر في تقليص تبعيتها لقطاع المحروقات، من خلال دراسة الإمكانيات المتاحة، والمتطلبات الأساسية لإنجاح مسار التنويع، إضافة إلى تحديد مكامن الضعف التي تعرقل تحقيق أهداف التنمية الشاملة. كما يتناول المبحث تحليلًا كميًا لمؤشرات التنويع، من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، وقياس درجة تنوع الصادرات باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان.

المطلب الأول: تنويع الاقتصاد في الجزائر: امكانياته، متطلباته و نقاط ضعفه

تملك الجزائر مقومات واعدة للتنويع الاقتصادي، كالموارد الطبيعية الغنية والموقع الجغرافي والسوق المحلية، إلا أن استمرار الاعتماد على المحروقات وضعف الاستثمار والقاعدة الإنتاجية يشكلان عقبات، ما يستدعي سياسات فعالة لاستغلال هذه الإمكانيات وتحقيق تنمية شاملة.

يسلط هذا المطلب الضوء على البنية الاقتصادية الجزائرية من حيث قدرتها على التنويع، من خلال استعراض أهم الإمكانيات المتاحة التي يمكن أن تُشكّل ركيزة لاقتصاد متنوع، ثم تحديد الشروط والمتطلبات الأساسية لنجاح هذا المسار، وأخيرًا رصد أبرز نقاط الضعف التي أعاقت تحقيق نتائج ملموسة رغم وفرة الموارد والإمكانات.

الفرع الأول: امكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تملك الجزائر العديد من الإمكانيات التي تساعدها على تنويع اقتصادها، مثل تنوع الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي المميز، والسوق المحلية الواسعة. هذه العوامل تشكل فرصة حقيقية لتقليل الاعتماد على المحروقات وبناء اقتصاد أكثر توازنًا واستقرارًا و تتمثل في :

أ. **الإمكانيات الطبيعية**: تتمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية هامة، منها أراضٍ زراعية شاسعة (17% من المساحة الكلية) خاصة في السهول الشمالية، وموارد مائية تقدر بـ20 مليار م^3. كما تتيح التكنولوجيا الحديثة فرصًا لتطوير الزراعة الصحراوية، وزيادة إنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة مثل الزيتون، التمور، والحبوب.[1]

[1] عيساوي سهام، فطوم حوحو ، خولة بن دادة ، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر . مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، 2017، ص348

ب. **الإمكانيات السياحية**: تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية متنوعة مثل الصحراء، السواحل، الجبال، والمواقع التاريخية التراث الثقافي: القصور الصحراوية، المدن الرومانية، المغارات[1]

ج. **البنية التحتية والامكانيات البشرية**: تتوفر الجزائر على بنية تحتية متنوعة تشمل الطاقة، الاتصالات، النقل، المياه، والمرافق الحيوية كالمطارات والموانئ، إضافة إلى خدمات التعليم، الصحة، والأمن. كما تمثل الموارد البشرية ركيزة أساسية للتنمية، حيث تبنت الدولة استراتيجيات لتكوينها واستغلال الكفاءات العلمية والمهنية. [2]

د. **الإمكانيات الصناعية**: تعاني الصناعة الجزائرية من ضعف في استغلال قدراتها الإنتاجية، نتيجة لقصور في عوامل الإنتاج وسوء التسيير. وتُسجل مردودية منخفضة ومعدلات نمو ضعيفة بسبب عدم توافق المؤسسات الصناعية مع متطلبات السوق التنافسية. كما تواجه الصناعة تحديات مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وتبعية مفرطة لقطاع المحروقات، وضعف في استخدام التكنولوجيا الحديثة، ما أثر على جودة المنتجات. ويُلاحظ اعتماد كبير على الصناعات الخفيفة مقابل غياب واضح للصناعات الثقيلة، الضرورية لبناء اقتصاد قوي ومتنوع.[3]

ان تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما : مرحلة الصناعات المصنعة. 1962 - 1985، ومرحلة خصخصة المؤسسات 1986 إلى يومنا هذا:[4]

1. **مرحلة الصناعات المصنعة 1962 1985**: اتسمت الفترة 1967–1977 بهيمنة الدولة على الاقتصاد وفق النموذج الاشتراكي، حيث أطلقت مخططات لتنمية الصناعة التحويلية باستثمارات تفوق 300 مليار د.ج. لكن رغم الجهود، بقي القطاع الصناعي تابعًا للأسواق الخارجية، وتراجعت قدرته على تلبية الطلب الداخلي من 48% إلى 24%، مما يعكس فشل التجربة الصناعية في تلك المرحلة. [5]
2. **مرحلة خصخصة 1986 وقتنا هذا** : شهد الاقتصاد الجزائري تحوّلاً بعد انهيار أسعار البترول عام 1986، حيث كشفت الأزمة هشاشته واعتماده على المحروقات، مع ضعف أداء الصناعة التحويلية. دفع هذا الوضع الجزائر إلى تبني إصلاحات هيكلية منذ 1989 بشروط صندوق النقد الدولي، شملت خصخصة المؤسسات العمومية. ورغم ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، أطلقت الدولة منذ 2007 سياسة صناعية جديدة ترتكز على الابتكار، تكوين الموارد البشرية، جذب الاستثمار الأجنبي، وتأهيل المؤسسات الصناعية.[6]

الفرع الثاني: متطلبات التنويع الاقتصادي

يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي توفر شروط أساسية، أبرزها خطة طويلة الأمد تراعي الموارد المتاحة والواقع الاقتصادي، إلى جانب تحسين إدارة الفوائض المالية، وتطوير البنية التحتية والمهارات البشرية. كما يلعب تشجيع الاستثمار، والتركيز على التصنيع والتقنيات الحديثة، والانفتاح المدروس على الاقتصاد العالمي دورًا مهمًا، مع تجنّب السياسات المفروضة خارجيًا وبناء شراكات استراتيجية فعّالة.

[1] عيساوي سهام ، نفس المرجع، ص 349

[2] أ.د ملاح وئام، أ.د ياسمينة عمامرة، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ISSN 2992-1880 * المجلد 01 العدد 02 (2022) " ص 113

[3] قريوش نصيرة، أبعاد وتوجيهات انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد الخامس، 2008، ص93

[4] د. ضيف أحمد، مرجع سابق،ص25

[5] خوجة سهام، القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تخصص علوم التسيير جامعة الجزائر 2 الجزائر، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين المانيا . ص 136

[6] د. ضيف أحمد، مرجع سابق، ص26

يهدف هذا المطلب إلى تقديم قراءة تحليلية للأداء الاقتصادي الجزائري من خلال آليات التنويع المعتمدة ومؤشراته الكمية، حيث يتم تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي، وقياس درجة تنوع الصادرات باستخدام أحد المؤشرات المعتمدة دوليًا.

الفرع الثالث: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

رغم جهود الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لا يزال الاقتصاد الجزائري يواجه عدة صعوبات تُعيق هذا المسار. من أبرز هذه الصعوبات:[1]

1. **مشكل الدعم**: بلغت تكلفة الدعم في الجزائر حوالي 14% من الناتج المحلي عام 2015، وهو دعم غير عادل إذ تستفيد الطبقات الغنية أكثر من الفقيرة، ويشجع على الاستهلاك المفرط. يمكن تحسين العدالة وتقليل التكلفة عبر تخفيض الدعم تدريجيًا واستبداله بتحويلات نقدية تستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض بدقة.[2]

2. **الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد**: ظلت عوائد النفط المصدر الرئيسي لتمويل التنمية والاستثمار في الجزائر، ورغم فترات نمو اقتصادي أثناء ارتفاع الأسعار، لم يحقق الاقتصاد نموًا مستدامًا بسبب الاعتماد الكامل على النفط وغياب استراتيجية تنويع اقتصادي.[3]

3. **مشكل التمويل** : يكمن المشكلة في ضعف الادخار مقارنة بالاستثمار بسبب انخفاض الدخل، وضعف السياسات المالية والمصرفية، وقلة الوعي الادخاري، وتحويل الفوائض للخارج بسبب غياب مناخ استثماري مناسب، مما يؤدي للاعتماد على التمويل التضخمي والائتمان قصير الأجل للاستثمارات طويلة الأجل.[4]

الخلاصة:

تتمتع الجزائر بإمكانات جيدة لتحقيق التنويع الاقتصادي، منها الموارد الطبيعية الواسعة، الموقع الجغرافي، والسوق الداخلية الكبيرة. إلا أن ضعف بيئة الاستثمار، اعتماد الاقتصاد على المحروقات، ونقص البنية التحتية والمهارات البشرية تشكل تحديات رئيسية. لتحقيق تنويع ناجح، تحتاج الجزائر إلى إصلاحات هيكلية، تطوير البنية التحتية، تحسين إدارة الفوائض المالية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

المطلب الثاني:آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر و مؤشراته

يُعدّ التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الجزائر لتحقيقها من أجل تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتعزيز النمو المستدام. ويقوم هذا التنويع على مجموعة من الآليات والسياسات التي تهدف إلى تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة مساهمتها في الناتج الوطني. ومن أجل تقييم مدى تقدم الجزائر في هذا المسار، من الضروري دراسة مؤشرات التنويع الاقتصادي، إلى جانب تحليل مساهمة كل قطاع في الاقتصاد، وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي للفترة(2023-2000)

[1] أ. بللعما أسماء، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 07 العدد : 01، 2018،ص340-341

[2] صندوق النقد الدولي النشرة الالكترونية، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19 ماي 2016، ص03

[3] نوي نبيلة معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة - الجزائر ، يومي 29- 30 نوفمبر 2016

[4] أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية - حالة الجزائر ، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 30 نوفمبر 2016، ص 03

تتطلب دراسة آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر معرفة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي. ويمكن حساب مؤشر التنويع الاقتصادي بالاعتماد على المؤشرات التي تم ذكرها سابقًا. كما أن للقطاع الخاص دورًا مهمًا في دعم هذا التنويع .

أولا: الناتج الداخلي الخام PIB : [1]

يقصد بالناتج الداخلي الخام قيمة السلع النهائية فقط، دون احتساب السلع الوسيطة التي تُستهلك أثناء الإنتاج وتُدمج في المنتج النهائي، وذلك لتفادي تكرار الحساب. لذا يُحسب الناتج فقط في المرحلة الأخيرة للإنتاج، مما يسمح بقياسه بدقة من خلال التركيز على المنتجات النهائية فقط[2]:

- **جميع السلع والخدمات النهائية**: كلمة "جميع" في تعريف الناتج المحلي الإجمالي تعني شمول كل السلع والخدمات النهائية المنتَجة داخل الاقتصاد، سواء زراعية أو صناعية أو خدمية (مثل خدمات المنازل والمصارف والسياحة). حتى الإيجار التقديري للمساكن المملوكة يُحتسب، وفقًا لمبدأ الفرصة البديلة، لتقديم صورة كاملة عن الإنتاج الكلي.[3]
- **القيمة السوقية:** لتقدير قيمة الناتج من سلع وخدمات غير متجانسة (كالسيارات والفواكه والخدمات البنكية)، يُستخدم التقدير النقدي، عبر ضرب كمية كل سلعة في سعرها، مما يتيح جمع قيم مختلفة في وحدة موحدة (النقود)..[4]
- **اعتماد فترة زمنية معينة**عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، يجب تحديد فترة زمنية واضحة. غالبًا ما تُعتمد السنة الميلادية (من 01/01 إلى 31/12)، لكن بعض الدول تختار تواريخ مختلفة كبداية السنة الإنتاجية (مثل 07/01 إلى 06/30) لأغراض المقارنة أو القياس. [5]

ثانيا: الناتج الوطني الخام PNB :

الناتج الوطني الإجمالي هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون (أشخاص طبيعيون أو معنويون)، سواء داخل البلاد أو خارجها، خلال سنة واحدة. [6]

ثالثا: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

لحساب نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو، باستخدام إحصائيات القيمة المضافة حسب نظام المحاسبة الاقتصادية الوطنية(SCEN) ، لتحديد أبرز القطاعات المساهمة في تكوين القيمة المضافة.[7]و من خلال الملحق 01 يتضح لنا ما يلي:

أ. **قطاع المحروقات**:ساهم بنسبة متوسطة 39.72% في الناتج المحلي خلال 2000–2023، وبلغت ذروته في 2008 (54.58%)، وأدنى مستوياته في 2020(16.98%) . ان الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات الأسعار، ما يبرز ضعف التنويع ومخاطر الريع البترولي.

[1] د. ضيف أحمد، محاضرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2017/2018، ص 15

[2] حسام علي داوود مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر وتوزيع و الطباعة، عمان 2010، ص 63

[3] خالد واصف الوزاني ،أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان 2006، ص 107

[4] خالد واصف الوزاني، مرجع سابق

[5] السيد محمد السرايا وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية 2013، ص 38

[6] حسام علي داوود ، مرجع سابق، ص 6

[7] علي صولي، واقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 06 / العدد 01 ، - الأغواط - الجزائر، 2023، ص69

ب. **قطاع الصناعة**: سجل مساهمة ضعيفة بمتوسط 6.81%، رغم المحاولات الحكومية، بسبب ضعف الاستثمارات وقصور السياسات الصناعية، حيث ان غياب رؤية واضحة للصناعة والتبعية للتكنولوجيا الأجنبية حدّت من قدرته على دفع النمو وتوفير فرص العمل.

ج. **قطاع الفلاحة**: ساهم بمتوسط 12.53%، وبلغ 13.20% سنة 2023، رغم امتلاك الجزائر موارد طبيعية هامة، و لكن ضعف الاستغلال الحديث للموارد والاعتماد على الوسائل التقليدية أعاق مساهمة القطاع في الأمن الغذائي والتنمية.

د. **البناء و الأشغال العمومية**: حقق مساهمة متوسطة بـ12.03%، بفضل مشاريع الدولة خاصة في البنية التحتية ، رغم أهميته في خلق مناصب شغل، إلا أن طابعه غير الإنتاجي يجعله غير مستدام بدون دعم قطاعات إنتاجية موازية.

ه. **قطاع الخدمات و التجارة**: أعلى مساهمة غير نفطية بمتوسط 19.13%، وبلغت 26% في 2023، مدفوعًا بالتحول نحو اقتصاد السوق، و غم ديناميكيته، إلا أنه يبقى قطاعًا استهلاكيًا أكثر منه إنتاجيًا، ويحتاج لتأطير وتنظيم أقوى.

و. **النقل والاتصالات** : ساهم بمتوسط 11.23%، وبلغ أقصاه سنة 2021 (15.4%)، بفضل تطوير البنى التحتية الرقمية واللوجستية و رغم تطور تدريجي مهم، لكنه يحتاج إلى تكامل مع قطاعات إنتاجية لجعله عاملًا فعليًا في التنمية الاقتصادية.

رغم تعدد القطاعات الاقتصادية، ظل قطاع الصناعة غير النفطية ضعيفًا بسبب هيمنة قطاع المحروقات، التي حولت الاقتصاد إلى ريعي وأبعدت الاستثمارات عن التصنيع. كما أن مشاريع البناء والأشغال العمومية كانت غير إنتاجية، والفلاحة بقيت تقليدية بدون صناعات تحويلية قوية، في حين لم تتكامل الخدمات والتجارة والنقل والاتصالات بشكل فعال مع الصناعة. غياب سياسات صناعية متكاملة أضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، وأفقد الاقتصاد فرص التنويع. الشكل التالي يوضح تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي بين 2000 و2023، مع التفاوت والانعكاسات الناتجة عن السياسات والتقلبات الاقتصادية.

الشكل رقم(2-2): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام في الجزائر–(2000 2023)

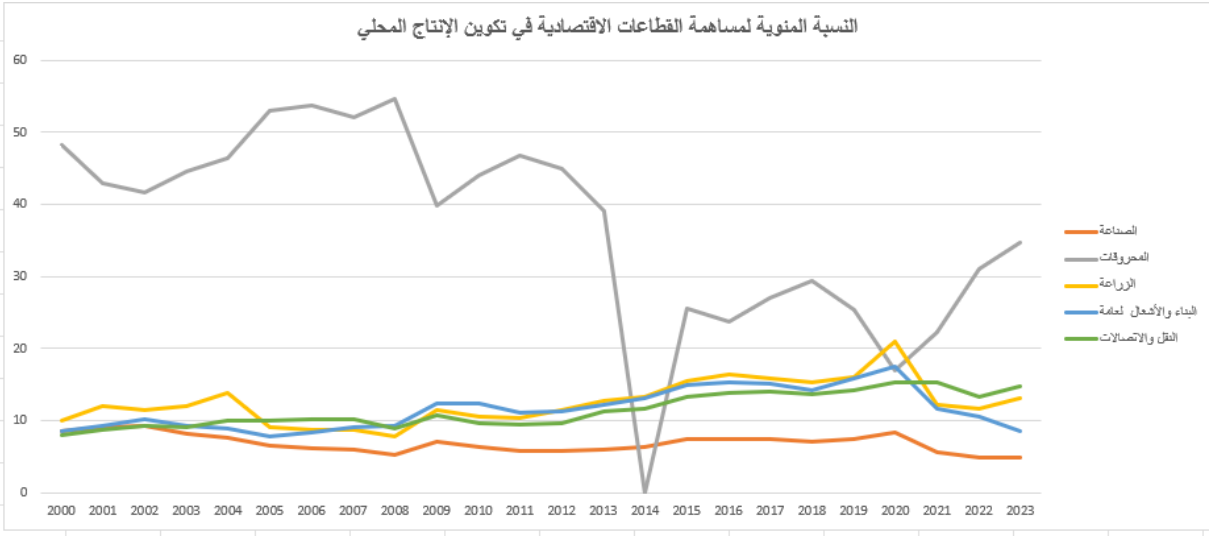

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق01

يوضح المنحنى تفاوت مساهمات القطاعات الاقتصادية عبر السنوات، مع استمرار هيمنة قطاع المحروقات رغم التحسن النسبي في بعض القطاعات

رابعا: قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل- هيرشمانH.H

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

أما بالنسبة للإحصائيات، فنعتمد على الملحق 01 الذي يحتوي على نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام، والتي تمثل قيم $x\ i$ وبما أن لدينا ستة قطاعات (أي $6x$)، يمكننا استخدام هذه القيم في تطبيق المعادلة الخاصة بمؤشر هيرفندال–هيرشمان (HHI) لحساب المؤشر في كل سنة.

و يبين الملحق 02 القيم المحسوبة لمؤشر هرفندال–هيرشمان في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، مما يسمح بتحليل درجة التنويع الاقتصادي خلال هذه السنوات.

وضح الشكل التالي، استنادًا إلى البيانات المدرجة في الملحق 02، تطور قيمة مؤشر هرفندال–هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023. ويُعد هذا المؤشر أداة تحليلية مهمة لتقدير مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على عدد محدود من القطاعات، أو على العكس، مدى تنوع مصادر الدخل والإنتاج، مما يسمح بتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المُنتهجة لتحقيق التنويع

الشكل رقم(3-2): قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023

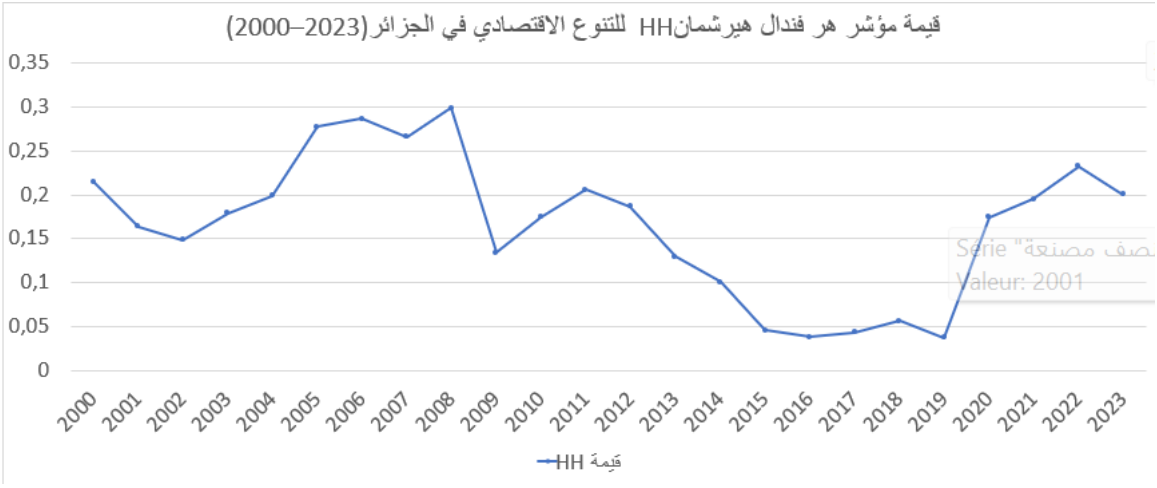

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق02

من الملحق 02 والمنحنى أعلاه، يظهر أن مؤشر هيرفندال-هيرشمان في الجزائر انخفض بين 2000 و2002، مما يعكس بداية تنوع نسبي في الاقتصاد. لكنه ارتفع بين 2003 و2008 إلى 0.299، دلالة على تركّز أكبر في بعض القطاعات، خاصة المحروقات. بعد تراجع في 2009، عاد للارتفاع في 2011، ثم تذبذب بين

2012 و2023 مع ميل عام للانخفاض ليصل إلى 0.130 في 2023. هذا يشير إلى تحسن طفيف في التنويع، لكنه لا يزال ضعيفًا بسبب هيمنة قطاع واحد على الاقتصاد[1]**.

الفرع الثاني: قياس مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات الجزائرية للفترة(2000-2023)

تلعب الصادرات دورًا أساسيًا في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي، خاصة في الاقتصادات المفتوحة. وتنويع الصادرات يقلل الاعتماد على سلعة واحدة ويعزز مرونة الاقتصاد أمام تقلبات السوق. في الجزائر، تهيمن صادرات المحروقات، ما يجعل الاقتصاد هشًا تجاه تغيرات الأسعار العالمية. لذلك، يُستخدم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس تركّز الصادرات؛ فكلما انخفض المؤشر زاد التنوع، وكلما ارتفع دل على تركّز الصادرات في قطاع واحد.

أولا: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من الفترة 2000 الى الفترة 2023:

يعرض الجدول في الملحق 03 تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2023، مقاسة بالمليون دولار. ويوضح الشكل رقم (4-2) التركيبة السلعية لهذه الصادرات حسب مجموعات الاستعمال المختلفة، مما يعكس مدى تنوع الصادرات غير النفطية وقدرتها على المساهمة في الاقتصاد الوطني

الشكل رقم (4-2) : تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات الاستعمال خلال الفترة 2000-2023، (الوحدة مليون دولار)

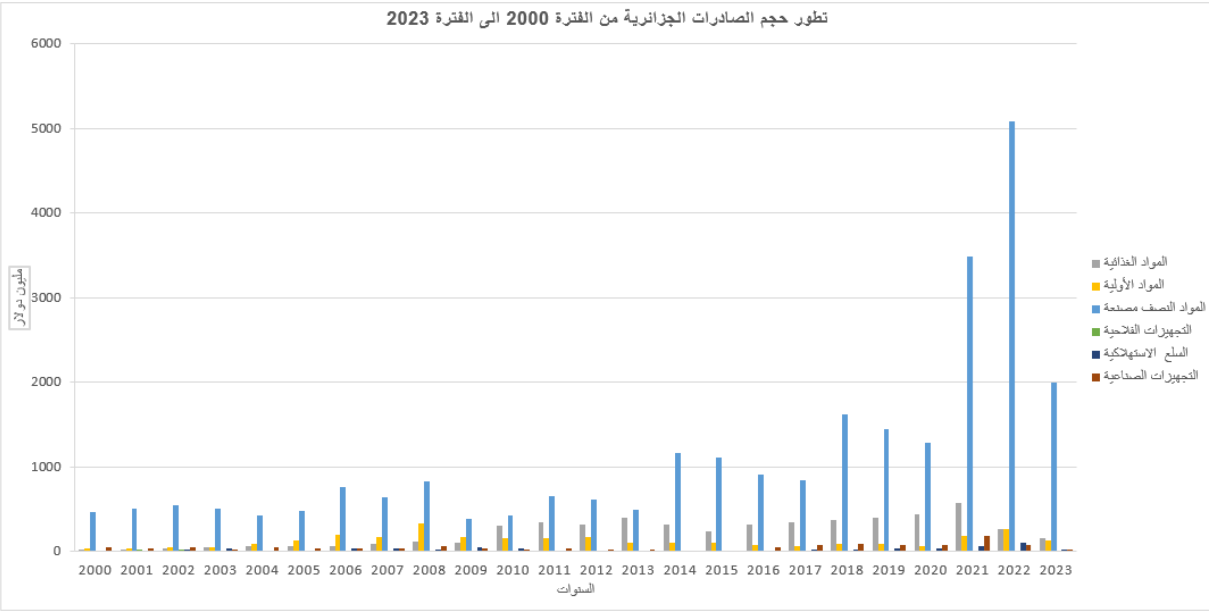

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق03

[1]** ماليزيا شهدت انخفاضًا ملحوظًا في مؤشر هيرفندال-هيرشمان من حوالي 0.25-0.30 في بداية الألفية إلى 0.07-0.10 في السنوات الأخيرة، مما يعكس توزيعًا أوسع وأكثر توازنًا بين قطاعاتها الاقتصادية. ويشمل هذا التنويع الصناعات التحويلية، والخدمات، والتكنولوجيا، والزراعة، مما قلل بشكل كبير من اعتماد الاقتصاد الماليزي على قطاع واحد، وعزز من استدامة نموه الاقتصادي. انظر **واقع إستراتيجية التنويع الإقتصادي في ماليزيا * رؤية2020* لسامي فؤاد براك، جامعة أم البواقي، مجلة طبنة للدراسات العلمية، المجلد05، العدد02، 2022**

من خلال الملحق 03 و الرسم البياني ، نلاحظ ان صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنًا ملحوظًا بين 2000 و2022، حيث ارتفعت من 612 مليون دولار إلى 5815 مليون دولار، ما يعكس بداية تنويع اقتصادي إيجابي. رغم ذلك، لا تزال هذه الصادرات أقل بكثير من صادرات المحروقات. تصدرت المواد نصف المصنعة الصادرات، تلتها المواد الغذائية، ثم المواد الأولية، والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية، وأخيرًا التجهيزات الفلاحية. هذا التنوع المتزايد انعكس في انخفاض طفيف لمؤشر هيرفندال-هيرشمان، مما يشير إلى تحسن نسبي في تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على المحروقات، وبالتالي تعزيز مرونة الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: قياس مؤشر هير فندال هيرشمان للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة 2000-2023

من خلال الملحق04، يظهر أن مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر اتجه عمومًا للانخفاض بين 2000 و2023، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في تنويع الصادرات. وفي نفس الفترة، ارتفعت قيمة هذه الصادرات بشكل ملحوظ من 612 مليون دولار في 2000 إلى 5815 مليون دولار في 2022. ومع ذلك، لا تزال قيمة المؤشر مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمستويات المثلى (أقل من 0.25)، مما يشير إلى استمرار تركّز الصادرات في فئة المواد نصف المصنعة، ويبرز الحاجة لمزيد من الجهود لتنويع الصادرات بشكل أوسع وأكثر توازنًا، كما يوضح الشكل التالي.

الشكل رقم(5-2): قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2023

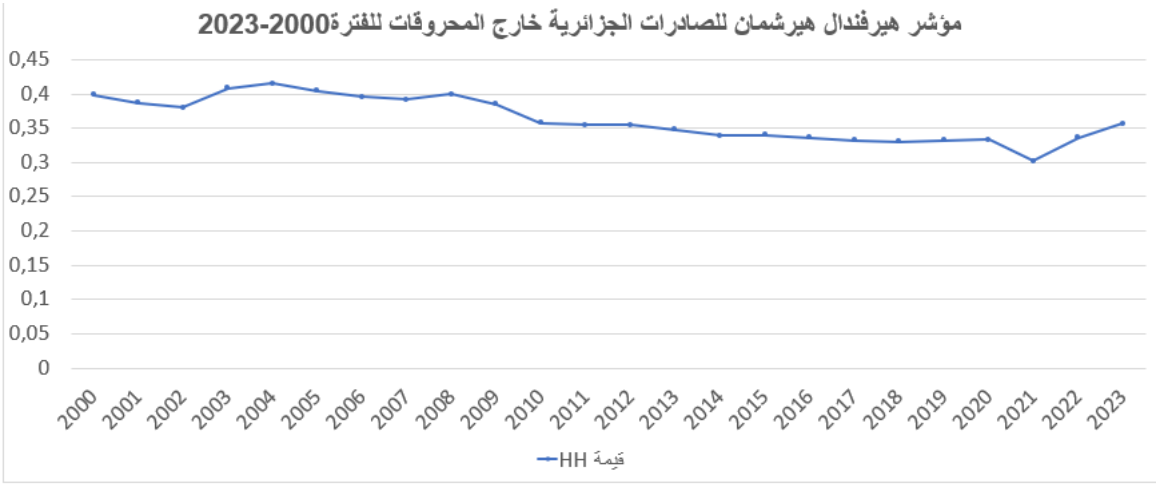

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق04

يُظهر الرسم البياني لمؤشر هيرفندال-هيرشمان HHI الخاص بصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات **تذبذبًا في قيم المؤشر خلال الفترة المدروسة**، مما يعكس تفاوتًا في درجة تنويع الصادرات من سنة لأخرى.

- **في بداية الفترة(2000–2005)** ، كانت **قيم المؤشر مرتفعة نسبيًا**، ما يدل على أن الصادرات كانت **تركز بدرجة كبيرة على عدد محدود من المنتجات**، مما يعكس ضعفًا في التنوع.
- **من 2006 إلى 2010**، لوحظ **انخفاض تدريجي في المؤشر**، ما يُشير إلى **بداية توجه نحو تنويع الصادرات**، خاصة مع تحسن بعض فروع المواد النصف مصنعة.

- **في السنوات الأخيرة(2015–2023)** ، استمر **الانخفاض الطفيف في قيم المؤشر**، رغم بعض التقلبات، وهو ما يدل على **تحسن نسبي في توزيع الصادرات بين القطاعات**، لكنه **ما يزال دون المستوى المطلوب**، إذ تبقى بعض الفئات تهيمن على أغلب الصادرات.

الخلاصة:

رغم بعض التحسن في مساهمة قطاعات غير المحروقات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة، إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال مركزًا بشكل كبير على المحروقات. يعكس مؤشر هيرفندال-هيرشمان للصادرات تركيزًا عاليًا، وإن كان يشهد تحسنًا طفيفًا نحو التنويع. زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السنوات الأخيرة مؤشر إيجابي، لكنه لا يزال غير كافٍ لتقليل الاعتماد الكبير على المحروقات، ما يتطلب مزيدًا من السياسات الفعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي.

خلاصة المبحث

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2023) محاولات متكررة لتنويع القاعدة الاقتصادية للحد من الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. ورغم وجود إمكانيات طبيعية وبشرية مهمة، إلا أن التنويع الاقتصادي ظل محدودًا بفعل ضعف السياسات الداعمة ونقص التكامل بين القطاعات الإنتاجية. تميزت هذه الفترة بتذبذب في مساهمة القطاعات الاقتصادية، مع هيمنة مستمرة لقطاع المحروقات، مما أعاق تحقيق تنويع فعّال ومستدام.

المبحث الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر وآفاق تطويره في إطار استراتيجيات التنويع الاقتصادي

شهد القطاع الصناعي في الجزائر خلال العقود الأخيرة تطورات متباينة تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث لعب هذا القطاع دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي، إلا أن أداءه ظل دون التطلعات مقارنة بالإمكانات المتاحة. ومع تزايد التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، برزت ضرورة اعتماد رؤية صناعية جديدة قائمة على التحديث، التحول الإنتاجي، ورفع القيمة المضافة. وعليه، يتناول هذا المبحث تحليل واقع القطاع الصناعي خلال الفترة (2000–2023)، وتسليط الضوء على خصائصه وإسهاماته في التنمية، مع استعراض الاستراتيجيات المعتمدة حديثًا لتفعيل دوره كأداة رئيسية في مسار التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول : واقع القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (2000-2023)

يعتبر القطاع الصناعي من الركائز الأساسية لأي اقتصاد وطني يسعى إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة. وفي الجزائر، ورغم الإمكانات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ظل القطاع الصناعي يواجه تحديات بنيوية وتنظيمية أثّرت على قدرته في تحقيق الإقلاع الصناعي المنشود. لذلك، فإن دراسة واقع هذا القطاع خلال الفترة (2000–2023) تكتسي أهمية كبيرة لفهم تطوره، ورصد نقاط القوة والضعف فيه، ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أبرز سمات القطاع الصناعي في الجزائر، وتحليل تطوره خلال أكثر من عقدين، مع التطرق إلى العوامل التي أثرت على أدائه، سواء كانت داخلية أو خارجية، اقتصادية أو سياسية.

الفرع الأول: مميزات و إمكانيات القطاع الصناعي في الجزائر

يُعدّ القطاع الصناعي في الجزائر ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد، خاصة مع تقلبات عائدات المحروقات. ورغم التحديات، فقد شهد بعد 2000 جهودًا لإعادة بعثه، مستفيدًا من إمكانيات تؤهله ليكون محركًا للنمو المستدام.

أولا: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر:

منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي موجه لسوق المحلية فقط، لكن مع انتهاج الجزائر السياسة تحريرية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية الاقتصادية دفعت بهذا القطاع للولوج بقوة في الاقتصاد الوطني، مما ساهم وبشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، وكانت الصناعة الجزائرية تتميز ب:[1]

- قدرات إنتاج هائلة بدون استغلال نتيجة لعوامل من بينها عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، مما ساهم في ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية
- ضعف معدلات النمو مرده كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه المطلقة المعتمدة سابقا، وانحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي
- ساهمت التكنولوجيا المستوردة والغير حديثة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته
- تقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وبتحقيق جودة الأداء؛
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

ثانيا: إمكانيات القطاع الصناعي في الجزائر:

تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية، بالإضافة إلى أنها قريبة من السوق الأوروبية التي تطل عليها من خلال شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية تمكنها من الاعتماد على القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات فهي تتوفر على مختلف المستلزمات التي تعد العوامل الرئيسية التي تحقق تنمية صناعية وبالتالي تدفع بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها ما يلي[2]:

- الموارد الطبيعية والثروات الباطنية
- الموارد المالية
- الموارد البشرية

أ. الموارد الطبيعية والثروات الباطنية:

تتمتع الجزائر بمقومات جيولوجية وطاقوية مميزة تجعلها مؤهلة لتطوير قطاعها الصناعي بشكل فعّال، بفضل موقعها الاستراتيجي بين إفريقيا وأوروبا وتوفرها على موارد طبيعية متنوعة. فهي تزخر

[1] امحمد بزارية ، الخيارات المتاحة لتطوير الجزائرية - الاستفادة من التجربة التركية ، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة الجزائر ، 2015، ص 138

[2] لبني ناصر، مرجع سابق، ص159

بثروات كبيرة من النفط والغاز، حيث تحتل مراتب متقدمة عالميًا، وتعد من أهم الممونين للاتحاد الأوروبي بالغاز. كما تمتلك مخزونًا هامًا من المعادن، مثل الحديد والفوسفات والذهب والزنك، إلى جانب موارد مائية وطاقة شمسية هائلة لا تزال محدودة الاستغلال. غير أن ضعف استثمار هذه الثروات بشكل فعّال يعوق تحقيق تنمية صناعية مستدامة تقلل من التبعية للمحروقات وتُعزز القيمة المضافة[1].

ب. **الموارد المالية:**

تُعد تعبئة رأس المال عنصرًا حاسمًا لتحقيق التنمية الصناعية، وتشترط وجود مدخرات كافية ومؤسسات مالية فعالة. في الجزائر، تُستخدم عائدات المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمار، حيث تمثل الجباية البترولية الجزء الأكبر من الموازنة العامة، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط. ولتقليل هذه المخاطر، أُنشئ صندوق ضبط الموارد سنة 2000. كما تسهم الإيرادات الجبائية والشراكات الدولية، خاصة مع الاتحاد الأوروبي، في دعم تمويل المشاريع الصناعية، رغم استمرار الاعتماد الكبير على الريع الطاقوي.[2]

ج. الموارد البشرية:

شهدت الجزائر نموًا ديمغرافيًا ملحوظًا، حيث تضاعف عدد السكان ثلاث مرات بين 1966 و2016، مما وفّر قاعدة شبابية تمثل 42% من السكان. هذه الفئة تُعد ركيزة مهمة لتحقيق التنمية، لا سيما إذا تم تأهيلها وتوظيفها بفعالية، كما تدل عليه 200 براءة اختراع سُجّلت في مجالات حيوية سنة 2015. كما يُشغّل القطاع الصناعي 13.5% من اليد العاملة، ما يعكس دورًا متزايدًا في سوق العمل. ورغم وفرة الموارد، فإن غياب استثمار فعّال يُعيق تحقيق تنمية صناعية مستدامة، في ظل اعتماد مفرط على الريع. كما تشير التجارب الدولية إلى أن التقدم التكنولوجي والاعتماد على رأس المال البشري يمثلان مفتاح تجاوز محدودية الموارد الطبيعية، وهي النقطة التي ما تزال الجزائر متأخرة فيها.[3]

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

يشكل القطاع الصناعي في الجزائر أحد الأسس المحورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما له من دور في تنويع الاقتصاد، والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية والقيمة المضافة. انطلقت منذ مطلع الألفية الثالثة جهود متعددة لإعادة بعث النشاط الصناعي، من خلال تحفيز الاستثمار، وتحديث البنى التحتية، وتعزيز الشراكة مع الفاعلين المحليين والدوليين. ورغم التحديات البنيوية والتنظيمية، يبقى القطاع الصناعي عنصراً أساسياً في مسار التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

أولا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي:

يعرض الملحق 05 تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023، ويشمل ذلك الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الجارية، ومعدل النمو الاقتصادي السنوي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، بالإضافة إلى معدل التضخم السنوي. يسمح هذا الجدول بتتبع المسار الاقتصادي للبلاد خلال أكثر من عقدين من الزمن، مع إبراز التغيرات التي طرأت على الأداء الاقتصادي في ضوء التحولات الداخلية والتقلبات الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بأسعار الطاقة والأزمات الاقتصادية العالمية.

[1] لبني ناصر، نفس المرجع ، ص160 مع تعديل
[2] لبني ناصر، نفس المرجع، ص161، بالتصرف
[3] لبني ناصر، نفس المرجع، ص162،

و يُظهر الشكل التالي تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ونسبة التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023. يمثل العمود الأزرق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين يمثل الخط البرتقالي معدل التضخم السنوي، مما يتيح مقارنة بصرية بين الأداء الاقتصادي الحقيقي (النمو) ومستوى الضغوط التضخمية التي تؤثر على الاقتصاد.

الشكل رقم(6-2): تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ونسبة التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023

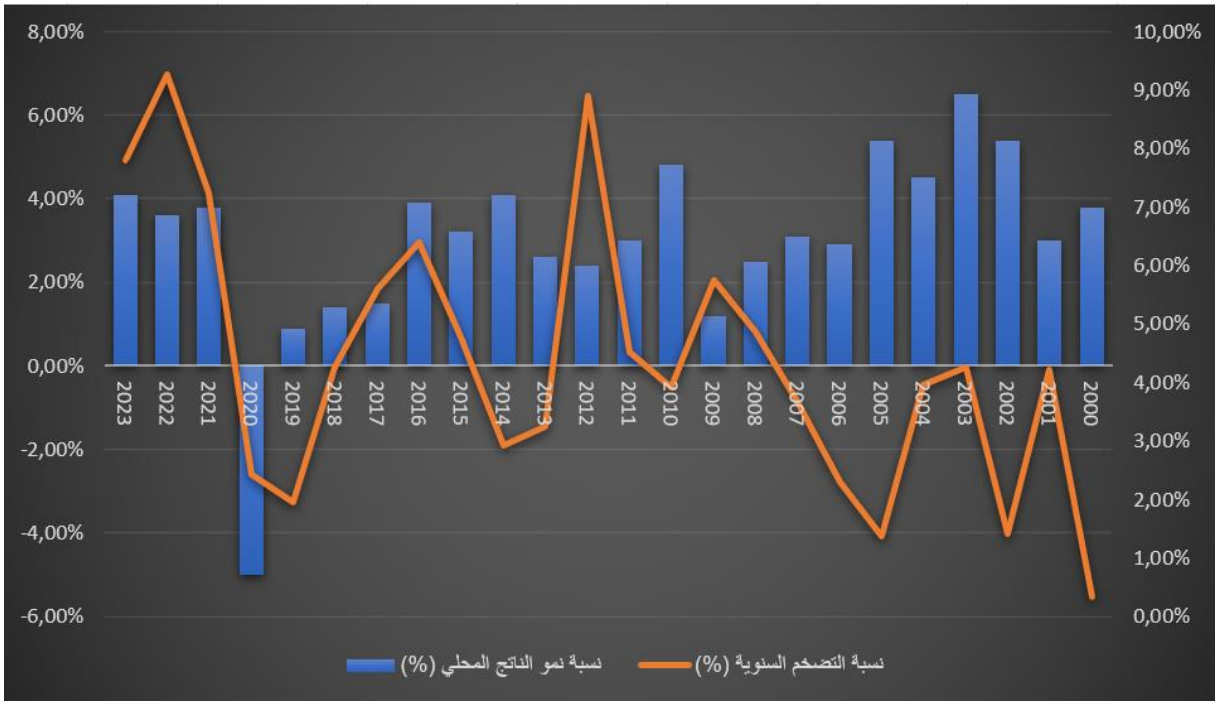

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 05

من خلال الملحق 05 و الشكل السابق تشير البيانات الاقتصادية للفترة 2000–2023 إلى تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي للجزائر، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 54.79 إلى 247.63 مليار دولار، مدفوعًا أساسًا بعائدات قطاع المحروقات. ورغم هذا النمو، إلا أن الاقتصاد ظل عرضة لتقلبات خارجية، كما يظهر جليًا في تراجع النمو عام 2020 (-5.0%) بسبب جائحة كورونا، وارتفاعه مجددًا إلى 4.1% في 2023.

من جهة أخرى، سجّل نصيب الفرد من الناتج المحلي تحسنًا، إلا أنه لا يعكس دائمًا تحسنًا فعليًا في مستوى المعيشة، في ظل استمرار الفوارق الاجتماعية. كما أن التضخم بقي مرتفعًا وغير مستقر، ليصل إلى 9.4% سنة 2022، وهو ما يبرز هشاشة السوق الداخلية واعتمادها الكبير على الواردات.

بوجه عام، ورغم المكاسب الرقمية، يكشف التحليل النقدي أن هذا النمو يظل **كمّيًا أكثر منه نوعيًا**، إذ لم يواكب بإصلاحات هيكلية فعالة تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل التبعية لقطاع المحروقات. ما يعني أن الجزائر ما تزال بحاجة إلى سياسة تنموية تركز على التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة.

ثانيا: القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام

يُعد تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام مؤشرًا دالًا على أداء القطاع الصناعي ومساهمته في النشاط الاقتصادي الكلي. وتبرز أهمية هذا المؤشر في السياق الجزائري، خاصة في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على المحروقات. ويُتيح تحليل تطورها خلال الفترة 2000–2023 تقييم مدى نجاعة السياسات الصناعية ومدى قدرة الصناعة على دعم النمو وتحقيق التحول الهيكلي المنشود.

يُبرز الشكل رقم (7-2)، استنادًا إلى بيانات الملحق 06، تطور القيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023. ويعكس هذا التطور ديناميكية مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، ويوفر تصورًا بصريًا لمدى تذبذب هذه المساهمة عبر السنوات، في ظل التحولات الاقتصادية والسياسات الصناعية المنتهجة، ما يسمح بتقييم فعالية جهود التنويع الاقتصادي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات

الشكل رقم(7-2) : القمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة(2000-2023)

المصدر : إحصائيات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (تحديث 14.05.2025)

من خلال الملحق06 و المنحني السابق نجد ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2023 قد شهدت تذبذبًا ملحوظًا، يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل رئيسية. في البداية، خلال مرحلة الذروة والانخفاض الحاد بين 2000 و2002، سجل القطاع الصناعي أعلى نسبة في السلسلة (53.3%) في عام 2000، إلا أنها انخفضت بشكل حاد إلى 39.8% في 2002، ما يعكس تغيرات هيكلية في الاقتصاد أو تراجع مساهمة الصناعة لصالح قطاعات أخرى. ثم دخلت الجزائر مرحلة النمو الصناعي بين 2003 و2008، حيث انتعش القطاع تدريجيًا، محققًا زيادة من 42% في 2003 إلى 51.6% في 2008، مدفوعًا بارتفاع

أسعار النفط وتحسن الاستثمارات الحكومية. بعد ذلك، شهدت الفترة من 2009 إلى 2015 تراجعًا تدريجيًا في مساهمة الصناعة، حيث انخفضت النسبة من 42% في 2009 إلى 32.8% في 2015، بسبب تباطؤ النشاط الصناعي وزيادة الاعتماد على الواردات، بالإضافة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. من 2016 إلى 2019، استقر القطاع الصناعي نسبيًا، حيث تراوحت النسبة بين 32.2% و35.3%، دون تحقيق تحسن كبير رغم البرامج الحكومية لدعم الاستثمار. في الفترة الأخيرة (2020-2023)، تراجعت النسبة إلى أدنى مستوى لها في 2020 (30%) بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ثم شهدت انتعاشة مؤقتة في 2022 وصلت إلى 43%، قبل أن تعود للتراجع في 2023 إلى 37.8%.

خلاصة التحليل تشير إلى أن القطاع الصناعي الجزائري يمر بدورات من الانتعاش والتراجع، ويتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، مما يستدعي إصلاحات صناعية شاملة، تنويع الإنتاج، والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: المشاكل المتعلقة بالقطاع الصناعي الجزائري و سبل تطويره

أولا: المشاكل المتعلقة بالقطاع الصناعي في الجزائر:

بالرغم من وجود مزايا عديدة في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو لا مبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر على النحو الآتي:[1]

- **مشاكل المعدات والآلات**: يعاني القطاع الصناعي من انخفاض في الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تقادم الآلات وتخلفها التكنولوجي، ما يؤدي إلى أعطال متكررة وتكاليف صيانة مرتفعة، ويحدّ من جودة المنتجات وقدرتها التنافسية.
- **عدم ملاءمة مواقع الصناعة** : تتمركز أغلب المؤسسات الصناعية داخل المدن الكبرى والمناطق السكنية، مما يسبب تداخلًا وظيفيًا ومشاكل عمرانية، ويبرز الحاجة إلى إعادة توطين هذه الصناعات في مناطق صناعية مهيأة خارج التجمعات السكانية.
- **مشاكل الخدمات الأساسية**: يعاني القطاع الصناعي من ضعف في البنية التحتية للخدمات كالمياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الاتصالات، والنقل، مما يعرقل سير العملية الإنتاجية، إضافة إلى صعوبات في اختيار قنوات التوزيع المناسبة لتصريف المنتجات، وهو ما يتطلب كفاءة تسويقية فعالة.
- **مشكل العقارات الصناعية**: يعاني القطاع من نقص في الأراضي المخصصة للصناعة وارتفاع أسعارها، مع غياب سوق عقاري منظم، مما أدى إلى مضاربات عطّلت عملية التوسع الصناعي وعرقلت الاستثمارات.
- **مشاكل نقص التمويل:** يواجه القطاع الصناعي صعوبة في الحصول على تمويل بسبب غياب مؤسسات مالية متخصصة في دعم المشاريع الصناعية، مما اضطر المؤسسات إلى الاعتماد على التمويل الذاتي، وبالتالي ضعف حجم الاستثمارات وصغر حجم الوحدات الإنتاجية.
- **مشاكل المواد الخام**: يعاني القطاع الصناعي من ارتفاع أسعار المواد الأولية نتيجة تراجع قيمة الدينار، إضافة إلى اعتماد بعض الصناعات على استيراد المواد الخام من الخارج، مما يزيد التكاليف ويؤثر على استقرار الإنتاج.

[1] باية ساعو، القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول ، مجلة معارف الجزائر. جامعة البويرة، 2017 ، ص 83-87 بالتصرف

- **مشاكل التسويق**: تُواجه المنتجات الصناعية المحلية سوقًا ضيقة وضعفًا في القدرة الشرائية للمستهلك، إلى جانب منافسة غير عادلة من المنتجات الأجنبية بسبب الانفتاح التجاري الواسع، ما يعيق تصريف الإنتاج المحلي.
- **نقص الخبرة الفنية والتنظيم**: يُعاني القطاع من نقص في العمالة المؤهلة نتيجة غياب مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي، وضعف التنسيق بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات الصناعية، إضافة إلى غياب التخطيط والتنظيم الصناعي الفعال.
- **غياب السياسات والتشريعات الصناعية**: يفتقر القطاع الصناعي إلى رؤية استراتيجية واضحة، حيث تغيب البرامج التنموية المحددة والأطر القانونية المنظمة، كما تُعرقل الإجراءات الإدارية إنشاء المشاريع الجديدة وتُساهم في حالة من العشوائية في التسيير.

ثانيا: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع و النهوض به و تتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي:[1]

- **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية**: يتمثل هذا الهدف في دعم مشاركة أوسع للشركات، بما في ذلك القطاع الخاص، في التنمية الوطنية عبر عدة محاور، أبرزها: إنشاء وتطوير هياكل الدعم والمرافقة للمؤسسات الصناعية، ضمان توزيع جغرافي متوازن للأنشطة الصناعية، وتنفيذ سياسات فعالة لترقية وتحديث هذه المؤسسات، خاصة من حيث التكنولوجيا، الإدارة، وتكوين الموارد البشرية.
- **إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني**: تُعد إعادة هيكلة القطاع الصناعي ضرورة لمواجهة التحديات الدولية والمنافسة المتزايدة، من خلال استغلال الموارد الطبيعية محليًا والتحول من تصدير المواد الخام إلى إنتاج صناعي متقدم ذي قيمة مضافة، مع التركيز على التخصص في الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، وإنشاء سلاسل إنتاج وتوجيه الاستثمارات بما يحقق اندماجًا أفضل في الاقتصاد العالمي.
- **تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات**: يُعد تطوير رأس المال البشري أساسًا للنهوض بالصناعة، ما يتطلب تعزيز التعليم التقني والمهني لتلبية حاجات السوق الصناعية، وإشراك القطاع الخاص في التكوين من خلال شراكات مع الجامعات ومراكز البحث لضمان مواءمة المهارات مع متطلبات التنمية الصناعية.
- **أهمية التكنولوجيا في تطوير الصناعة**: تُعد التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في تطوير القطاع الصناعي، نظرًا لطبيعة هذا القطاع المعتمد على تحويل المدخلات إلى مخرجات متعددة الاستخدامات. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن التقدم الصناعي مرتبط بشكل مباشر بالتطور التكنولوجي. لذلك، فإن نقل التكنولوجيا أصبح ضرورة ملحّة لتحديث الصناعة في الدول النامية، ومنها الجزائر، بهدف تحسين الأداء الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية.

الخلاصة:

رغم الجهود المبذولة منذ سنة 2000 لإعادة بعث القطاع الصناعي، إلا أن مساهمته في التنمية الاقتصادية ظلت ضعيفة. يتّسم هذا القطاع بعدة مميزات كتوفر الطاقات الإنتاجية والموارد الطبيعية، لكنه يعاني من مشكلات بنيوية مثل ضعف التسيير، الاعتماد على التكنولوجيا القديمة، تقادم المعدات، وانخفاض التنافسية. كما أن الصناعة

[1] وردة ولهة، وفاء سلامة ، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، الجزائر: جامعة ورقلة، 2018،ص149-150

الجزائرية ظلت موجهة لتلبية الطلب المحلي فقط، دون اندماج فعلي في السوق العالمية. هذه العوامل مجتمعة حالت دون استغلال الإمكانات المتاحة وتحقيق قفزة صناعية حقيقية.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصناعية الجديدة كآلية لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر

مثّلت مسألة التنويع الاقتصادي واحدة من أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة، في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات المالية. هذا الاعتماد الهيكلي جعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أبرز الحاجة إلى اعتماد بدائل استراتيجية قادرة على خلق الثروة، تنشيط الإنتاج الوطني، ورفع مستوى النمو المستدام.

في هذا السياق، تبرز الاستراتيجية الصناعية الجديدة كأداة محورية لتحقيق التحول الهيكلي المنشود، كون القطاع الصناعي يمتلك إمكانيات هامة لخلق القيمة المضافة، توسيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير مناصب الشغل. لذلك، سعت الدولة الجزائرية إلى بلورة رؤية صناعية جديدة تستند إلى مبادئ التخطيط، الترشيد، وتحفيز الاستثمارات في قطاعات ذات أولوية.

الفرع الأول: متطلبات إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة و أهدافها:

أولا: متطلبات الاستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة:

يستلزم تحديث القطاع الصناعي وفرض إستراتيجية حقيقية لتنمية الصناعية لمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية نقاط أساسية، نوجزها فيما يلي [1]:

- **الاطلاع على التجارب السابقة** : عند وضع استراتيجية التنمية الصناعية، يجب أولًا دراسة جميع التجارب الصناعية السابقة على اختلاف أنواعها ومستوياتها، سواء المحمية أو الدولية. وينبغي أن تستند الاستراتيجية إلى جهد فكري وتطبيقي من متخصصين في المجالات المختلفة المتعلقة بها. كما يجب أن تتضمن خطة بأهداف رئيسية واضحة وقابلة للتنفيذ بشكل مرحلي وفقًا للأولويات، مع ضمان قبول الأطراف المعنية بها .
- **الشمول التوسع والانتشار**: تُعد العلاقات التي تربط القطاع الصناعي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ضرورة حتمية لاستراتيجية التنمية الصناعية، التي يجب أن تكون شاملة ومتناسقة مع جميع المجالات المرتبطة بها. ينبغي أن تراعي هذه الاستراتيجية التنسيق والتكامل بين القطاعات اقتصاديًا واجتماعيًا، وتنتشر بشكل عمودي وأفقي حسب تعقيد النشاط الصناعي. ولا يمكن فصل أي قطاع اقتصادي عن الآخر، سواء من حيث المدخلات والمخرجات أو تكامل الأدوار، كما يجب أن تشمل الاستراتيجية إيصال مفاهيمها لجميع فئات المجتمع لضمان شموليتها .
- **تحديد الموارد والإمكانيات المحمية** : وضع استراتيجية التنمية الصناعية يتطلب فهمًا عميقًا للخصائص الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإمكانيات الطبيعية مثل الموقع الجغرافي، المناخ، الطبيعة الجيولوجية، طبيعة التربة، والموارد الفلاحية والثروات الباطنية، باعتبارها المصادر الأساسية للصناعة على المدى المتوسط والبعيد. لذلك، يجب تطوير القطاع الزراعي بجميع فروعه بجدية، إلى جانب معرفة دقيقة بالاحتياطيات والموارد الطبيعية وكيفية إدارتها اقتصاديًا على المستويين المحلي والدولي، سواء من حيث التصدير أو الاستيراد أو الاستغلال الداخلي، بهدف رفع القيمة المضافة إلى أقصى حد لتحقيق تنافسية دولية .

[1] ن هنية مختار، استراتيجيات وسياسة التنمية الصناعية _ حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص.19

- **احتمالات المستقبل** : نظرًا لتعقيد وتأثير العمل الاستراتيجي الشامل، يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع الاحتمالات والسيناريوهات المتعمقة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية، مثل نوعية وكمية الموارد الاقتصادية، وكذلك المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بها، مثل الهجرة وحركة السكان الداخلية والخارجية، خاصة هجرة الكفاءات وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والتطور بشكل عام.
- **إعادة هيكلة الصناعة الوطنية** : خاصة القطاع الصناعي العمومي إذ يجب أن يتم ذلك على - أساس مبدأ التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات التنافسية لصالح المبادرة الخاصة، وذلك بإبقاء التدخل الحكومي في إطار تنظيمي، أو حالات المساهمة المؤقتة أو الدائمة .
- **تحسين مناخ الأعمال في الاقتصاد الوطني** : يتطلب تطوير الجهاز الإنتاجي الدخول في تحالفات وشراكات مع المؤسسات العالمية، مما يستوجب على الدولة تحسين مناخ الأعمال لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي. وتوجد مؤسسات اقتصادية دولية تنشر تقارير تقييمية لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، تتيح مقارنة أوضاع الدول. غير أن الجزائر غالبًا ما تغيب عن هذه التصنيفات أو تحتل مراكز متأخرة، ما يشكل تحديًا أمام جاذبيتها الاستثمارية.

ثانيا: اهداف الاستراتيجية الصناعية الجديدة:

تسعى الإستراتيجية الصناعية إلى جعل الاقتصاد الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالاعتماد على الوسائل الداخلية وبتلقائية، وذلك من خلال [1]:

- وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، وكيفية تقليص عوامل الهشاشة التي ظهرت نتيجة تراكم السياسات السابقة، والتي ما زالت تعاني منها، والمتمثلة في خمسة عوائق:
  - ✓ ضعف كثافة النسيج الصناعي؛
  - ✓ التوجه الأوحد للصناعة نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا، ولا توفر التمويل اللازم للمؤسسات الصناعية
  - ✓ الارتباط القوي للصناعة بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية والسلع النصف مصنعة وقطع الغيار
  - ✓ التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛
  - ✓ محدودية أساليب الإدارة والتسيير والتأخر الكبير في المناهج الحديثة للتسيير.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي من خلال تنويع الصادرات الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة تستورد أزيد من 2 مليار دولار لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 1 مليون دولار، والتي لا تتجاوز نسبتها 1% من إجمالي الصادرات؛
- تحضير الصناعة الجزائرية لإنجاح اندماجها في السوق العالمية، وهذا بتثمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير، والتي بإمكانها تنويع الموارد المتراكمة للاقتصاد الوطني؛
- رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية، وذلك من خلال القيام بإجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.

[1] كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6 ، ديسمبر، 2009، ص22

الفرع الثاني: ابعاد، محاور الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر و مجالاتها

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني، وضعت وزارة الصناعة مخططًا إستراتيجيًا يتضمن سياسات للإحياء والتطوير الصناعي، حيث ترتكز الفكرة الرئيسية لهذه الإستراتيجية على تنمية القطاعات الإنتاجية كوسيلة لدفع نمو الاقتصاد الجزائري. ويُعد إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر ضرورة حتمية لقيادة التنمية الاقتصادية إلى جانب القطاعات الأخرى، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

أولا: ابعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة :

في سبيل تحقيق إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر ، صُممت الإستراتيجية الصناعية الجزائرية وفق مقاربات متعددة الأبعاد، ضمن إطار برنامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي. وقد شملت هذه الأبعاد ما يلي[1]:

- استصلاح الأسواق واستهداف الأسواق الإقليمية .
- إعادة تأهيل وإعادة نشر المجمعات الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسطية عبر أنحاء الوطن.
- استغلال الغاز الطبيعي من خلال إنشاء خطوط إنتاج مكتملة تنشر عبر التراب الوطني .
- توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة خلاقة للقيم المضافة العالية من التطور، ويستدعي ذلك خلق فضاء محفز بما يكفي لتحفيز القدرات الوطنية للابتكار والتسيير .
- إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية، وأقطاب تكنولوجية متخصصة، توفر شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية والعلاقات بين المؤسسات ومراكز التكوين لتشكيل مناطق تطوير متكاملة .
- وبهذا فإن إستراتيجية الإنعاش والتنمية الصناعية ترمي إلى وضع الاقتصاد في حالة التصنيع بطريقة تلقائية وذاتية .

ثانيا: محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

1. اختيار الفروع الصناعية:

يعد تحديد الفروع الصناعية الواعدة وذات الأولوية الواجب تدعيمها أحد المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية، نظرا لكونها لا تستطيع أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وقد تم اختيار هذه الفروع بالاعتماد على آلية التشخيص للهيكل الصناعي الوطني، وهذا بدراسة 55 فرع صناعي، وفق ثلاثة مراحل:[2]

المرحلة الأولى: التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة، والقادرة على المنافسة محليا ودوليا كما هو مبين في المخطط التالي:

الشكل رقم (8-2): تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري

[1] طرافي إلهام، تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، قسم علوم التسيير، الجزائر،2024،ص 75

[2] مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ،2012 ص94-95

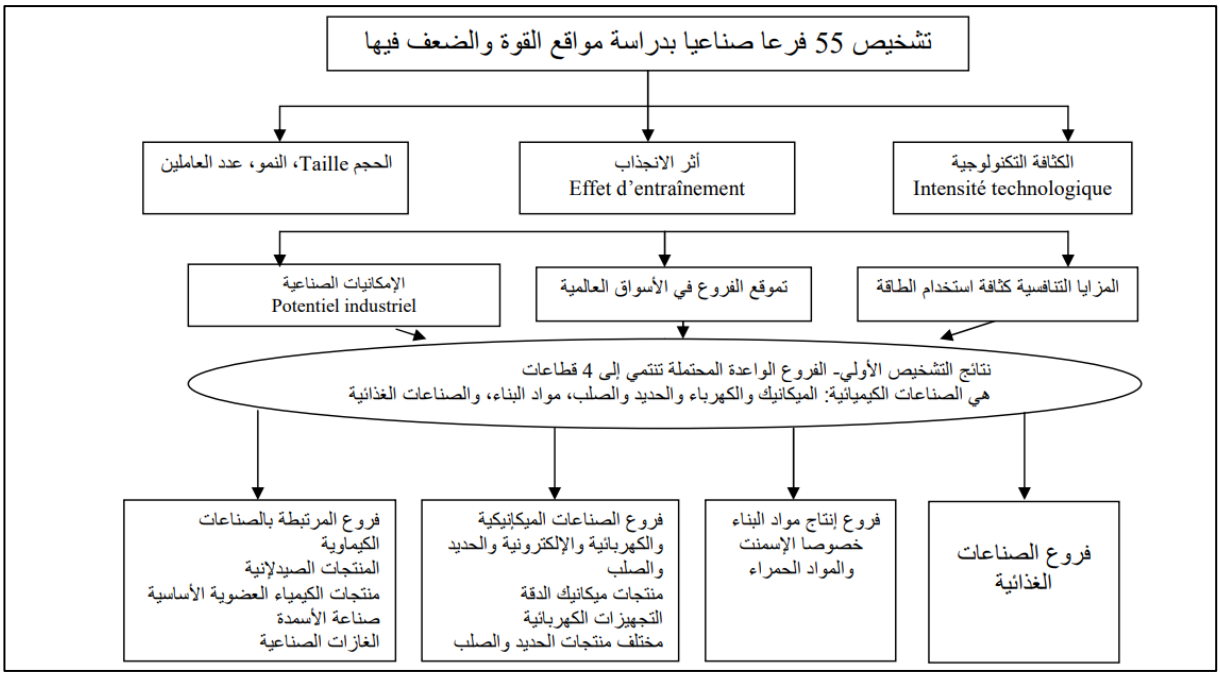

stratégie et les politique Source: Ministère des participations et de la promotion des investissements (2007), la de relance et de développement industriel, les assises nationales 26-28 Février 2007, Alger, PP:39-41.

المرحلة الثانية: تحليل الوضعية الحالية والقدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها في المرحلة السابقة والمرشحة لتطويرها في إطار هذه الإستراتيجية

المرحلـــة الثالثـــة: اختيار الفروع الواجب ترقيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإستراتيجية والوضعية الحالية لهذه الفروع.

وقد تم في إطار هذا التوجه الجديد تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات التنمية وهي:[1]

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل:
  - ✓ البيتروكيمياء (فرع الأسمدة)، والنسيج الكيماوي ومنتوجات الكيماء العضوية والمعدنية.
  - ✓ الصناعات الصيدلانية والبيطرة.
  - ✓ صناعة الحديد والصلب.
  - ✓ الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم).
  - ✓ صناعة مواد البناء.
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل:
  - ✓ الصناعات الغذائية.
  - ✓ الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية.
- الصناعات الجديدة التي بسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل:
  - ✓ الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

[1] قوريش نصيرة، آليات إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدالي حول «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدال العربية»، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ، جامعة الشلف، يومي 18-17 أفريل 2006، ص96

- ✓ صناعة السيارات.

2. الانتشار الفضائي للقطاع الصناعي:

ترتكز الاستراتيجية الجديدة على تنمية مناطق صناعية مدمجة تُعرف بالعناقيد الصناعية(Clusters) ، وهي تجمعات قطاعية تضم مؤسسات مترابطة تتعاون فيما بينها من خلال الشراكات التكنولوجية، وعلاقات الزبون-المورد، وروابط مع الهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تركيز النشاطات الاقتصادية وتنظيم المؤسسات وهيئات الضبط والبحث العلمي، على أن يتم إنشاء هذه المناطق الصناعية المدمجة عبر ثلاث مراحل متتالية[1] :

المرحلة الأولى: وتتمثل في برنامج تطوير مناطق التنمية الصناعية المندمجة المقرر في أفق 2009، ويشمل ما يلي :

- ✓ مناطق التنمية الصناعية المندمجة بكل من الجزائر والبليدة ووهران ومستغانم وسطيف / برج بوعريريج وغرداية وحاسي الرمل وعنابة وبومرداس وتيزي وزو .
- ✓ أقطاب تكنولوجية الجزائر (سيدي عبد الله، وبجاية وسيدي بلعباس .
- ✓ مناطق متخصصة : أرزيو ، وحاسي مسعود، وسكيكدة ووهران .

المرحلة الثانية: أما هذه المرحلة فستشهد إنشاء مناطق نشاط متعددة الميادين" بكل من قسنطينة، وسكيكدة، وتلمسان وعين تموشنت .

المرحلة الثالثة : أما في المرحلة الأخيرة سيتم إنشاء أقطاب تكنولوجية" بكل من باتنة، الشلف، وتلمسان، وقسنطينة[2].

ثالثا: مجالات الاستراتيجية الصناعية الجديدة:

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربع مجالات رئيسية هي : تطوير المؤسسات والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر[3]:

- تطوير المؤسسات يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة الشركات التي تدخل اهدافها وانماطها ضمن استراتيجية التصنيع .
- الابتكار وخلق الأفكار تسعى الجزائر إلى ارساء نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري . في هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها ان تضمن هذه العملية, وهذا يتطلب تدخل الدولة . وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني .
- تنمية الموارد والمهارات البشرية تدخل ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية. هذه الاخيرة تعتبر ان الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي، بالإضافة الى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية .

[1] مروش يوسف، مرجع سابق، ص96

[2] مروش يوسف، مرجع سابق، ص97

[3] أ. بوعقل مصطفى، د. مباركي سمراء، أ.د. بن سعيد محمد، واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان، مجلة دفاتر بوادكاس، العدد 8، 2017، ص 160

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل المشاريع الكبرى ونقل التكنولوجيا، مما يدعم الاستثمار المحلي من خلال تطوير الإدارة وتوسيع الأسواق. لذلك، يجب على الدولة اعتماد سياسة فعالة لدمجه في النسيج الصناعي الوطني وضمان استفادة الشركات المحلية من مزاياه.

الفرع الثالث: استراتيجية صناعية جديدة في الجزائر(دواعي انتهاجها و رؤية تطبيقها المستقبلية)

أولا: دواعي انتهاج استراتيجية صناعية جديدة في الجزائر:

سعيا من الجزائر لمواكبة التطورات الاقتصادية الصناعية على المستويين المحلي والعالمي فقد أولت أهمية بالغة الوضع استراتيجية للتنمية الصناعية وذلك لعدة اعتبارات من بينها :[1]

- النتائج السلبية الناجمة عن غياب استراتيجية اقتصادية شاملة بما في ذلك القطاع الصناعي، والتي يمكنها أن تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية؛
- مجاراة التطورات الاقتصادية العالمية كاندماج الأسواق وتنامي الاهتمام باقتصاد المعرفة من جهة، وكذا تنوع أساليب التحالف بين المؤسسات وارتفاع درجة التصنيع العالمي من جهة أخرى؛
- التصدي لموجة الاضطرابات الاقتصادية الدولية كتراجع أسعار النفط وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية
- ضرورة القيام بتنمية اقتصادية مستدامة وليست ظرفية قادرة على خلق ثروة مضافة معتبرة تمكن الجزائر من تعزيز موقعها اقليميا ودوليا؛
- تعد هذه الاستراتيجية تعبيرا موضوعيا عن الحرية الاقتصادية حيث تسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتفق مع المصلحة العامة وتشارك جميع الأطراف انطلاقا من الامكانيات المادية والبشرية المتاحة؛
- الفشل النسبي في التجارب الاقتصادية السابقة نظرا للنتائج السلبية التي أسفرت عنها التنمية في البلدان النامية عموما منذ فترة الستينات وحتى السنين القليلة الأخيرة؛
- إن أهمية الصناعة كقطاع استراتيجي يحظى بأولوية في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية محكمة لها.

ثانيا: الرؤية المستقبلية لتطبيق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تهدف الجزائر من خلال تسطير الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى خلق صناعة وطنية منافسة إقليمياً وعالمياً تعتمد التميز والإبداع، تحقق اقتصاد متنوع وتخلق فرص عمل باستخدام الموارد بفاعلية وكفاءة ومسؤولية . وقد روعي في تحديد الرؤية المستقبلية العناصر التالية[2] :

- أن تكون طموحة وقابلة للتحقيق .
- أن تكون من الاتساع والشمولية بحيث تسمح بمرونة تغيير سياسات التنفيذ وفقاً للمستجدات .
- أن توضع ويتفق على سياسات تنفيذية بمشاركة جميع الأطراف المعنية .
- أن تنفذ الرؤية على مراحل وخطوات وبمسارات واضحة نحو الصورة المستقبلية المطلوبة.

[1] مختار بن هنية، مختار بن هنية استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية - حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2008 .، ص139-143

[2] . بوعقل مصطفى، مرجع سابق ، ص160

الخلاصة

أدركت الجزائر الحاجة إلى استراتيجية صناعية جديدة لتحقيق تنويع اقتصادي فعلي، خاصة في ظل التحديات التي فرضها الاعتماد على المحروقات. تقوم هذه الاستراتيجية على جملة من المتطلبات تشمل تحسين مناخ الأعمال، تطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار الخاص. وتهدف إلى بناء قطاع صناعي تنافسي ومندمج، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، والطاقات المتجددة. تسعى الرؤية المستقبلية إلى دعم الإنتاج الوطني، تقليص التبعية الخارجية، وخلق فرص العمل، بما يعزز الاستقرار والنمو المستدام.

خلاصة المبحث

شكّل القطاع الصناعي في الجزائر محورًا مهمًا في جهود الدولة لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية للمحروقات، خاصة خلال الفترة (2000-2023). ورغم توفر إمكانيات كبيرة وموقع جغرافي استراتيجي وثروات طبيعية متنوعة، لم يتم استغلال هذه المقومات بالشكل المطلوب، ما أدى إلى محدودية مساهمة الصناعة في الناتج المحلي. وقد عانى القطاع من عدة مشاكل هيكلية مثل ضعف التسيير، تقادم التجهيزات، وغياب تنافسية المنتجات، ما أعاق أداءه الاقتصادي.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات، تبنت الجزائر استراتيجيات صناعية جديدة تهدف إلى تطوير نسيج صناعي متكامل، يقوم على تحديث البنية التحتية، تشجيع الاستثمار، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير. ترتكز هذه الاستراتيجيات على جملة من الأبعاد تشمل تنمية الصناعات التحويلية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكثيف الاندماج بين القطاعات، بما يعكس توجهًا نحو تنمية صناعية مستدامة تعزز التنويع الاقتصادي وتُقلل من هشاشة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية.

خلاصة الفصل

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2023 مجموعة من التحولات الهيكلية المهمة، مدفوعة بسلسلة من البرامج التنموية التي هدفت إلى إنعاش النمو الاقتصادي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات. فقد ركزت الدولة على تنفيذ عدة مخططات منها برامج الإنعاش الاقتصادي، وبرامج دعم وتوطيد النمو، ثم الانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد يسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

رغم وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، واجه الاقتصاد تحديات كبيرة أبرزها **ظاهرة الداء الهولندي**، حيث ساهم الاعتماد المفرط على المحروقات في تهميش باقي القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى تأثره الحاد بالأزمات النفطية، مما عرقل تحقيق تنمية متوازنة ومتنوعة.

في هذا السياق، برزت محاولات تنويع الاقتصاد كخيار استراتيجي. وقد بيّنت المؤشرات الاقتصادية تحسناً نسبياً في مساهمة بعض القطاعات كالفلاحة، البناء، والخدمات، إلى جانب تحسّن نسبي في صادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الجهود لا تزال محدودة وغير كافية لضمان تنويع فعلي. وتُظهر المؤشرات مثل **مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)** استمرار التركّز في بنية الناتج المحلي والصادرات، ما يؤكد هشاشة التنويع.

من جهة أخرى، يشكّل القطاع الصناعي محورًا أساسيًا في أي استراتيجية تنويع، لكن واقعه لا يزال يعاني من جملة من الإشكالات كضعف الإنتاجية، تقادم المعدات، وقلة التنافسية. رغم ذلك، فإن الجزائر بدأت تبنّي **استراتيجية صناعية جديدة** تهدف إلى تطوير الصناعة التحويلية، وتحفيز الاستثمار، وتحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، مما يمثل أفقًا واعدًا لتعزيز التنويع الاقتصادي في المستقبل.

بالتالي، يظهر أن الجزائر تمتلك المقومات الأساسية لتجاوز أحادية الاقتصاد، لكن ذلك يتطلب إرادة سياسية واضحة، إصلاحات هيكلية عميقة، وتفعيل الاستراتيجيات التنموية بكفاءة وفعالية.

الخاتمة

إن موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر يشكل من أهم التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل الاعتماد الكبير والمفرط على قطاع المحروقات الذي يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات النفطية المتكررة، والتي تؤدي إلى ظهور ظاهرة «الداء الهولندي» والاختلالات الهيكلية التي تعيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة. وقد أظهرت دراستنا، عبر ما تناولناه من تحليل نظري وواقعي، أن تحقيق التنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال استراتيجية صناعية فعالة، تعيد ترتيب القطاعات الاقتصادية وتخلق بدائل إنتاجية قادرة على تقليل الاعتماد على المحروقات.

في الفصل الأول، قدمنا الإطار النظري الذي يوضح أهمية الهيكل الاقتصادي وأبعاده، مع إبراز ماهية التحول الهيكلي وعلاقته بالتنويع واستدامة النمو الاقتصادي. كما تم توضيح أسباب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، خاصة الداء الهولندي والأزمات النفطية، وشرح مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه، بالإضافة إلى استعراض أشكال وآليات التنويع الاقتصادية، مع التركيز على العراقيل التي تعترض هذا المسار.

أما الفصل الثاني فقد ركز على الواقع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2023، حيث بينا أن الهيكل الاقتصادي لا يزال يعاني من اختلالات واضحة، تتمثل في ضعف التنويع وتركز الناتج المحلي على قطاع المحروقات. وبرغم برامج الإنعاش والنمو المختلفة التي اعتمدتها الحكومة، لا تزال الصدمات الخارجية تؤثر بشدة على الاقتصاد، مما يستدعي ضرورة تعزيز جهود التنويع. كما عرضنا الإمكانيات المتوفرة في الجزائر لتنويع الاقتصاد، مثل الموارد الطبيعية المتعددة والموارد البشرية، إلى جانب نقاط الضعف التي تعيق هذا التنويع.

وفيما يخص القطاع الصناعي، فقد أظهرت الدراسة أنه يشكل ركيزة أساسية في عملية التنويع الاقتصادي، لكن الواقع الفعلي يعكس تحديات كبيرة مثل ضعف التكنولوجيا، نقص الاستثمارات، ضعف الكفاءة الإنتاجية، والتقادم الصناعي. وبرغم ذلك، هناك توجهات استراتيجية جديدة تهدف إلى إعادة تأهيل هذا القطاع عبر تبني استراتيجيات صناعية متكاملة تركز على تطوير الصناعات التحويلية، تحسين الجودة، وتنويع المنتجات وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية.

وقد أظهرت الاستراتيجيات الصناعية الجديدة اهتمامًا كبيرًا بمواكبة التطورات التكنولوجية، تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الواعدة، مما يُمكن الجزائر من الاندماج بشكل أفضل في الأسواق العالمية وتقليل تبعيتها للنفط والغاز. كما تهدف هذه الاستراتيجيات إلى خلق صناعات ذات قيمة مضافة عالية، وتقوية التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاستراتيجيات الصناعية ليست مجرد خطة تنموية تقليدية، بل هي أداة محورية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، تمهد الطريق لتحول اقتصادي هيكلي يدعم الاستدامة ويخفف من آثار الأزمات الخارجية. إلا أن نجاح هذه الاستراتيجيات يتطلب إرادة سياسية قوية، تخطيطاً دقيقاً، إصلاحات هيكلية شاملة، وتضافر جهود القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات البشرية.

في الختام، يمثل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المنشودة، وهو السبيل الأمثل لبناء اقتصاد وطني قوي، مرن، ومتعدد المصادر قادر على توفير فرص عمل، دعم الصادرات، وتحقيق رفاهية المواطن الجزائري على المدى البعيد.

نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه في الدراسة ومحاولتنا للإجابة على الإشكالية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية واضحة بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، مما يعرقل تحقيق تنويع اقتصادي فعّال.
- القطاع الصناعي يشكل ركيزة أساسية للتنويع، لكنه يواجه تحديات عدة مثل ضعف التكنولوجيا، انخفاض الإنتاجية، وتقادم المعدات.

- الاستراتيجيات الصناعية السابقة لم تحقق التنويع المنشود بسبب غياب التخطيط المتكامل وضعف الاستثمارات في القطاعات غير النفطية.
- تتوفر الجزائر على إمكانيات هامة من موارد طبيعية وبشرية يمكن استغلالها لتعزيز التنويع الاقتصادي.
- البرامج التنموية والاستراتيجيات الصناعية الجديدة تركز على دعم الصناعات التحويلية وتحسين بيئة الاستثمار، مما يبشر بتحسن مستقبلي للقطاع الصناعي.
- الاستمرار في الاعتماد على المحروقات يعرض الاقتصاد لتقلبات أسواق الطاقة العالمية، مما يستدعي تعزيز الاستقلالية الاقتصادية من خلال التنويع.
- ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة يحد من فاعلية الاستراتيجيات الصناعية والتنموية.
- الحاجة إلى تطوير منظومة دعم البحث والتطوير والابتكار لتحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.
- ضرورة تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءتها لمواكبة متطلبات الصناعات الحديثة.
- يجب تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاعات الصناعية المختلفة.

الاقتراحات

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن تقديمها في مجال تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير القطاع الصناعي:

- تعزيز التنسيق بين القطاعات الاقتصادية ووضع استراتيجيات متكاملة تراعي خصوصيات كل قطاع.
- الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- دعم مشاريع الابتكار وريادة الأعمال الصناعية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين جودة التعليم والتكوين المهني لتلبية حاجات السوق وتشجيع الكفاءات الصناعية.
- تطوير بنية تحتية متكاملة خاصة في المناطق الصناعية لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار والإنتاج.
- مراجعة سياسات الحماية الجمركية بما يحقق توازنًا بين حماية المنتج المحلي وتشجيع التنافسية.
- تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص لتسريع عملية تطوير الصناعات الوطنية.
- تبني آليات تمويل ميسرة للشركات الصناعية الناشئة والمتوسطة الحجم.
- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات عبر دعم الصناعات ذات القدرة التصديرية.

الآفاق:

رغم تعدد المحاور التي تناولتها هذه الدراسة، والتي ركزت بالأساس على العلاقة بين الهيكل الاقتصادي والتنويع من خلال القطاع الصناعي، إلا أن موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر يبقى واسعًا ومعقدًا، ويستدعي مقاربات متعددة الجوانب. وقد كشفت نتائج الدراسة عن الحاجة إلى مقاربات مكمّلة يمكن أن تُغني البحث الأكاديمي وتوسّع أفق التحليل، خصوصًا بالنظر إلى الأبعاد الأخرى المؤثرة في مسار التنويع والتي لم تُعالج بشكل مفصل في هذه الدراسة. وفي هذا الإطار، نقترح جملة من الآفاق الدراسية المستقبلية التي يمكن أن تفتح المجال أمام دراسات معمّقة في مواضيع ذات صلة وثيقة بالتنويع الاقتصادي، ومنها:

1- تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنمية القطاعات غير النفطية، خاصةً من حيث نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وزيادة الصادرات، مع التركيز على العراقيل التي تعيق جذب هذه الاستثمارات.

2- فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التنويع الاقتصادي

تحليل كيفية توجيه السياسات المالية والنقدية والتجارية نحو دعم التنويع، وتقييم درجة التنسيق بينها، وتأثيرها على تحفيز النشاط الاقتصادي في مجالات الصناعة، الزراعة، والخدمات.

3- الاستراتيجية الزراعية كخيار بديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة إمكانيات تطوير القطاع الفلاحي كرافد أساسي للتنويع، من خلال تحديث أنماط الإنتاج، تشجيع الصناعات التحويلية الفلاحية، واستغلال الموارد الطبيعية والمائية المتاحة بطريقة مستدامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب، دراسة لمخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 2013
2. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975
3. فلاح خلف الربيعي، "الاقتصاد الصناعي"، دار الكتب والوثائق، بغداد-العراق، .2015
4. القرشي محمد الصالح، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2010
5. محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، الناشر قسم العلوم الاقتصادية
بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية،2000
6. محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
7. محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات الصناعة والتصنيع: مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 1997
8. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن،2007
9. نوري محمد الكصيب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، و لعنة الموارد، و عدم اليقين)" ، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية ، مصر ،2016
10. والاس بيترسون، الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت1986

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. آمنة بن حدو، "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات الغير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية" – أطروحة الدكتوراه، تخصص: مالية و إدارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب،2019
2. بن طاشي رميساء، مالوسي أحمد، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة(2019-1990)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2022
3. بودخدخ كريم، اتجاه السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر ،2014-2001اطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3
4. جمات وسيلة، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علـــوم، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2023
5. حميداتو نصر، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية-" دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر، 2019/2018

6. حميدة رابح، "تقييم استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربتي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف بوهزة محمد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1الجزائر، ،2017-2016
7. زروق بن موفق،"إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "، أطروحة دكتوراه ، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر، ، 2019
8. زغيب شهرزاد، "إستراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة ،1967-1989"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، ،1992
9. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية ، دراسة مقارنة بين الجزائر والترويج (2000- 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف، سنة 2014
10. طرافي إلهام، تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، قسم علوم التسيير، الجزائر،2024
11. عبد الحكيم سبعيج، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي : حالة الجزائر، 1982-2008م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، فرع اقتصادي قياسي، جامعة الجزائر، ،2012-2013
12. عواد، فاضل جواد، تطور النظام النقدي الدولي مع الإشارة الى اتجاهات التمويل و التكييف في البلدان النامية لمدة(2002-1070)، أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد/ جامعة المستنصرية للحصول على درجة "دكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد"،2004
13. كمال الدين بن عيسى، تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف،2012
14. محمد طاهر نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية و أثرها على النمو القطاعي و التشغيل العراقي للمدة2003-2015: "دراسة تحليلية "، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة بغداد، 2018
15. مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية - حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2008.
16. مروان خليف غضب العزاوي، تداعيات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل القومي للفترة 2003-2013، مذكرة ماجستير، جامعة تكريت، المحرر، كلية الادارة والاقتصاد، 2015
17. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ،2012
18. مسعود ميهوب ، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحيات الاقتصادية ،2015 أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017م
19. نبيل جعيجع ، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية : دراسة ميدانية في مؤسسة condos للإلكترونيات برج بوعريريج، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية،

تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة- الجزائر، 2007

20. نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، "متطلبات و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة2010 – 1970 "رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الاجازة العالية في الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العراق

21. وليد لعايب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيقي التوازن الهيكلي و الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية-"دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017/2018

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. أ بللعما أسماء، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 07 العدد : 01، 2018
2. أ بوعقل مصطفى، د. مباركي سمراء، أ.د. بن سعيد محمد، واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان، مجلة دفاتر بوادكاس، العدد 8، 2017
3. أ.د ملاح وئام، أ.د ياسمينة عمامرة، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ISSN 2992-1880 * المجلد 01 العدد 02 (2022)
4. امحمد بزارية ، الخيارات المتاحة لتطوير الجزائرية - الاستفادة من التجربة التركية ، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة الجزائر ، 2015
5. أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية - حالة الجزائر ، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 30 نوفمبر 2016
6. باية ساعو، القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول ، مجلة معارف الجزائر. جامعة البويرة، 2017
7. بشير هادي الطائي، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط والأليات دراسة كمية 2003، 2019، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 17 ، العدد 26 سنة 2021
8. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010 /علام عثمان واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي (2014-2001) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي 25-28 يناير 2015 شرم الشيخ جمهورية مصر العربية .
9. خالد هاشم عبد الحميد،"التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد :،29العدد: ،2جامعة حلوان – مصر ، يناير 2018
10. د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس - يناير 2020، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 الجزائر.، ص52-53
11. دربال عبد القادر ، مختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة -1986 ،2006 مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1 العدد 11، 2011

12.ركراك مونية، بيدي عيساوي صورية، واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية, مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 02 العدد 04 - ديسمبر 2019، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر
13.سامي فؤاد براك ، واقع إستراتيجية التنويع الإقتصادي في ماليزيا * رؤية2020* ، جامعة أم البواقي، مجلة طبنة للدراسات العلمية، المجلد05، العدد02، 2022
14.سامية بزازي، خير الدين معطى الله ، "البرامج التنموية وأثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001 2004 "، الملتقى الدولي حول تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلو الاقتصادية و علوم التسيير ان جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، أيام 11-12 مارس 2013
15.سعود غالي صبر، "شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في العراق للمدة من 1980-2017، مجلة العربية للإدارة - المجلد: 41 بالعدد 2 جامعة السليمانية العراق ، 2002
16.صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2 العدد1، 2019
17.عبد الحكيم عليلي واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في قلل الصدمات النفطية - دراسة الاقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)، مجلة المؤسسة المجلد : 11، العدد:1 جامعة لونيسي على البليدة الجزائر، 2022

18.علام عثمان ، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية،(2015)
19.علي صولي، واقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 06 / العدد 01 ، - الأغواط - الجزائر، 2023
20.عماد غزازي، تراجع و انهيار أسعار النفط الأسباب و المخاطر و الآثار الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، 28-10-2025
21.عمار عماري ، وليد محمادي ، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر " الملتقى الدولي حول : "تقييم آثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف -1 - الجزائر ، يومي 11- 12 مارس 2013
22.عيساوي سهام، فطوم حوحو ، خولة بن دادة ، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر . مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، 2017،
23.قريوش نصيرة، أبعاد وتوجيهات انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد الخامس، 2008
24.قوريش نصيرة، آليات إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدالي حول «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدال العربية»، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ، جامعة الشلف، يومي 18-17 أفريل 2006

25.كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6 ، ديسمبر، 2009
26.الكواز ، سعد محمود ويهنام، سمير حنا، أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية لمدة (2010-1085) ، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 32، العدد101، 2010
27.ماجد عبد الله المنيف صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد 35 ، العدد 129 ، 2009 ، الطبعة العربية 2013
28.محمد بوهزة ،صباح براج: "أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة -2001 2009 " الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2014-2001"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف،1 الجزائر ، يومي 11- 12مارس ،2013
29.مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة ،2016-2001 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: ،06 جوان ،2017
30.موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد،5 جامعة ورقلة، ديسمبر،2016
31.ميدون سيساني رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر، كتاب أعمال الملتقي الأول ، مخير تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، يوم 19 مارس 2021
32.نصر ربيع، قياس التحول الهيكلي مجلة جسر التنمية العدد 74، السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008
33.نصير عبد الله عبد الحميد حفيظ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 7 العدد : 2 جامعة العربي التبسي ، تبسة (الجزائر)
34.نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد ، 12، 2017
35.نوي نبيلة معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة - الجزائر ، يومي 29- 30 نوفمبر 2016
36.وردة ولهة، وفاء سلامة ، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، الجزائر: جامعة ورقلة، 2018
37.يوسفات ،النعماوي ، بابا أحمد ، أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية - تجربة المملكة العربية السعودية

رابعا: التشريعات القانونية

1. القانون رقم 14-10 الصادر في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
2. القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014م المتضمن قانون المالية لسنة 2015م،
3. لقانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015م المتضمن قانون المالية لسنة 2016م.

4. القانون رقم 15-18 الصادر في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

خامسا: تقارير

1. تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية الاصدار الثالث 2018
2. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي ،2014
3. تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية الاصدار الثالث 2018
4. تقرير برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004،
5. تقرير البنك الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.(2001-2004)
6. وزارة المالية الجزائرية، تقارير تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009)
7. تقرير البنك الدولي2015
8. إحصائيات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (تحديث 14.05.2025)
9. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر ،2017

المراجع باللغة الأجنبية

1. Cecilia Mussi Rodrigues, Dutch Disease in Saudi arabia?, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December, 2006
2. Chenery hollis, **structural change and devlopement policy,** oxford university press, london,1999
3. Chenery, Hollis et syrquin, Moises. Patterns of Development, (1950-1970). Oxford University Press for the International Bank for Reconstruction and Development, London. 1975.
4. Chris Rhodes, « **Industrial Strategy** », House of Commons Library,UK, August 2019
5. Diversification of the economy as a sustainable economic option to face oil price fluctuations in Algeria جامعة قالمة ،جامعة مستغانم، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 1, العدد1 ،2018
6. Martin Hvid," **Economic Diversification in GCC Countries : Past Record and Future Trends"** , Kuwait Program on Development ; Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science (LSE); London, 2013
7. Patrick Chabi, and Refk Fatih Saygılı, Trade openness and structural change dynamics in West African countries, Journal of Economic Structures, 2024
8. Samir BELL. Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en termes de régulation' 'thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2.2011
9. Timbergen jan, **Economic development and policies,** Rotterdam university press.

المواقع الإلكترونية

1. موقع نون بوست ، المرض الهولندي موطن غني ومواطنون فقراء، تاريخ الاطلاع: 10/04/2025 (21:00) على الرابط: https://www.noonpost.com/11886/
2. موقع الديوان الوطني للإحصائيات و البنك المركزي الجزائري : http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html
3. موقع مقارنة الحالة العالمية:https://globalstatcompare.com/country/DZA

الملاحق

الملحق01: النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة:2000-2023 (الوحدة%)

السنوات	الصناعة	المحروقات	الزراعة	البناء والأشغال لعامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2000	8,47	48,31	10,09	8,51	8,04	16.51
2001	9.13	42.94	11.94	9.28	8.8	17.91
2002	9.26	41.61	11.44	10.15	9.35	18.19
2003	8.27	44.52	11.99	9.33	9.09	16.79
2004	7.61	46.46	13.81	8.99	10.05	15.50
2005	6.50	53.01	9.04	7.85	10.05	13.58
2006	6.12	53.73	8.73	8.31	10.12	13.00
2007	5.97	52.04	8.81	9.12	10.23	13.82
2008	5.35	54.58	7.81	9.34	8.91	13.78
2009	7.08	39.77	11.56	12.42	10.74	18.42
2010	6.39	43.94	10.51	12.37	9.67	17.11
2011	5.85	46.79	10.42	11.12	9.46	16.37
2012	5.84	44.99	11.39	11.30	9.57	16.91
2013	5.96	39.11	12.76	12.21	11.38	18.57
2014	6.32	35.64.	13.38	13.06	11.70	19.90
2015	7.38	25.62	15.53	14.93	13.37	23.18
2016	7.50	23.77	16.39	15.27	13.79	23.29

20.63	14.01	15.10	15.82	26.99	7.45	**2017**
20.09	13.58	14.31	15.40	29.45	7.16	**2018**
21.19	14.24	15.81	16.05	25.32	7.40	**2019**
22.97	15.30	17.57	20.92	16.98	8.40	**2020**
25,7	15,4	11,7	12,20	22,2	5,6	**2021**
22,2	13,3	10,5	11,60	31,1	4,9	**2022**
26,0	14,7	8,51	13,20	34,7	4,9	**2023**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على موقع الديوان الوطني للإحصائيات و البنك المركزي الجزائري

:http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

الملحق 02 : قيمة مؤشر هرفندال هيرشمانHH للتنوع الاقتصادي في الجزائر(2000–2023)

السنة	قيمةH.H
2000	0.215
2001	0.164
2002	0.149
2003	0.179
2004	0.199
2005	0.278
2006	0.287
2007	0.266
2008	0.299
2009	0.134

2010	0.175
2011	0.206
2012	0.187
2013	0.130
2014	0.101
2015	0.046
2016	0.038
2017	0.043
2018	0.056
2019	0.037
2020	0.175
2021	0.195
2022	0.233
2023	0.201

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق السابق و معادلة HH

الملحق03: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من الفترة 2000 الى الفترة 2023 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	612	32	44	465	11	47	13

12	45	22	504	37	28	684	**2001**
27	50	20	551	51	35	734	**2002**
35	30	1	509	50	48	673	**2003**
15	50	0	430	97	66	658	**2004**
19	37	0	481	136	67	470	**2005**
44	44	1	765	195	73	1132	**2006**
35	46	1	640	170	88	980	**2007**
32	67	1	834	334	119	1387	**2008**
49	42	0	393	169	113	766	**2009**
34	27	1	434	165	306	967	**2010**
16	35	0	660	161	355	1227	**2011**
19	32	0	618	168	315	1152	**2012**
16	29	0	492	109	404	1050	**2013**
11	16	1	1173	110	323	1634	**2014**
11	18	0	1111	107	238	1485	**2015**
18	53	0	909	84	326	1391	**2016**
20	78	0	845	73	350	1367	**2017**
33	90	0	1626	93	373	2218	**2018**
36	83	0	1445	96	408	2068	**2019**
37	77	0	1287	71	437	1909	**2020**
63	188	1	3486	182	576	4495	**2021**

2022	5815	269	263	5086	2	84	111
2023	2348	154	137	2001	1	24	33

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني لإحصائياتONS

الملحق04: مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة2000-2023

السنة	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	قيمة مؤشرHHI
2000	612	0.3986
2001	684	0.3868
2002	734	0.3801
2003	673	0.4083
2004	658	0.4158
2005	470	0.4045
2006	1132	0.3959
2007	980	0.3916
2008	1387	0.4001
2009	766	0.3849
2010	967	0.3582
2011	1227	0.3545
2012	1152	0.3551
2013	1050	0.3481
2014	1634	0.3397
2015	1485	0.3402
2016	1391	0.3361

2017	1367	0.3323
2018	2218	0.3307
2019	2068	0.3321
2020	1909	0.3337
2021	4495	0.3024
2022	5815	0.3362
2023	2348	0.3572

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق و معادلة HH

الملحق 05: الجدول الاقتصادي للجزائر للفترة (2023-2000)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	نسبة نمو الناتج المحلي(%)	نصيب الفرد من الناتج (دولار)	نسبة التضخم السنوية (%)
2023	247.63	4.1%	5,260	7.8%
2022	225.56	3.60%	5,023	9.27%
2021	186.27	3.80%	4,216	7.23%
2020	164.87	-5.00%	3,794	2.42%
2019	193.46	0.90%	4,530	1.95%
2018	194.55	1.40%	4,640	4.27%
2017	189.88	1.50%	4,616	5.59%
2016	180.76	3.90%	4,481	6.40%
2015	187.49	3.20%	4,741	4.78%
2014	238.94	4.10%	6,165	2.92%
2013	229.70	2.60%	6,045	3.25%
2012	227.14	2.40%	6,096	8.89%
2011	218.33	3.00%	5,975	4.52%
2010	177.79	4.80%	4,958	3.91%
2009	150.32	1.20%	4,271	5.74%
2008	180.38	2.50%	5,218	4.86%

3.68%	4,193	3.10%	142.48	2007
2.31%	3,681	2.90%	123.08	2006
1.38%	3,248	5.40%	107.05	2005
3.96%	2,827	4.50%	91.91	2004
4.27%	2,292	6.50%	73.48	2003
1.42%	1,945	5.40%	61.52	2002
4.23%	1,904	3.00%	59.41	2001
0.34%	1,780	3.80%	54.79	2000

المصدر: https://globalstatcompare.com/country/DZA? موقع مقارنة الحالة العالمية ،

تمت مراجعته يوم:13.05.2025 و احصائيات البنك الدولي (تحديث 14.05.2025)

الملحق 06 تطور القمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة(2000-2023)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة القيمة المضافة (%)	53.3	40.8	39.8	42	45	48.5	50.9	50.4	51.6	42	45.2	45	43.2	39.7	38.6	32.8	32.2	33.5	35.3	33.6	30	36.3	43	37.8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (تحديث 14.05.2025)